وفروعه والاوضح هذه العبارة وانما قيدنا بالمكان لانه لا بد من اظهار في في غيره نحو
دخلت في الامر او في مذهب فلان به وهذا مما يؤيد كونه مفعولا فيه كاستعماله باظهار في
في المكان وان جعله سيبويه شاذا نحو دخلت في الدار وحملها ما بعد دخلت على مدخل
الدخول وفروعه ليعمل الدار دخلت وادخل الدار وما شبههما في الرضي ان تقدير
في لكثرة استعمال الدخول ونحن نقول لكمال مشابهته مدخوله المفعول به الى ان ذهب
الجرمي انه مفعول به كما اشار اليه بقوله على ما صح فاحفظه فانه من بدايع كتابنا وودايع
خطابنا ومن مرجحات اللزوم ان مصدره الدخول وهو من اوزان الغالبة في اللازم وان
نقيضه وهو الخروج لازم بلا خلاف ودليل الجرمي انه لا يعقل الدخول بدون المدخل و
بدونه انه لا يعقل الدخول بدون المدخل بواسطة في والمفعول به لا يعمل الفعل
بدونه بلا واسطة حرف جر ويتدرج من هذا التقرير امكان جعل الراجح لفظا وسكت
ودخلت كدخلت بلا خلاف وقد اجمل المص بيان قبوله نصب الظروف بتقدير في و
تفصيله اجمل وانا اقول تحقيق في ذوات اخول افضل منها ان ما يقبل اما ان يجب نصبه
بان لا يخرج عن النصب ابدا وهي من الازمنة المبهمة ادوادا وصباح مساء ويوم يوم
ومن الازمنة المعربة سبلاد بمن اى ازمنة قربه الى الوصال بعد الفراق والصعر لتقريب
زمان الوصال وذات وصالك مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء
وذات الزمين وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق وذا محام ذات و ذا في
هذه الازمنة على هذا الوجه مسموع لا بعد اما وما عداه من غدوه وبكره وضحى و ضحوه
وبكر وسحر وسحير وعشية وعتمه وصباح ومساء ونهار وليل اعني ارادتها ساعة
نهارك او ليلك فاعرف والتعيين فيها بمجرد ارادة المتكلم من غير علمية ولا اضافة ولا
اداة تحمل لزوم النصب دليلا على هذا القصد وقد يجئ غدوة وبكره على جنس مستعمل
الغدوه عن غدوه نهارك وكذا البكره فلا يكونان لازمي الظرفية وحكى سيبويه عن بعض
العرب علمية عشية ايضا ورده المبرد وغلط السيرافي حرابه على سيبويه ومن الامكنة
لدى ومن بلا اضافة سوى لسه وحوال وحول وحولى واحوال وسوى وسواء على الاصح

والسنه للتنكير كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين وهنا واخواته وبدل ومكان بمعناه ومما
لا يعارف النصب الا بدخول من عند ومع او بدخول في دون بمعنى مدام او بدخول
من والى ابن او بدخول الى وحتى متى ويسمى هذه الظروف غير متصرفة وما لقيا بلا مقر
ويسميها صحاح الجوهري متمكنة وجعل سيبويه صفات لاوقات الحذ ومنه الثانية عنها
لازمه الظرفيه الا ملتا وربنا فانه جوز منهما فيها التصرف واما عدم تحمل ظرفيها تحائمه
وينصب المفعول فيه بعامل مضمر اي محذوف بلا شريطة التفسير والحذف حينئذ جائز
ما لقرينة واضحة نحو يوم الجمعة في جواب متى سرت او وجوبه كقولهم حينئذ الان اي كان
حينئذ واسمع الان وعلى شريطة التفسير واظنك انك عرفته واقسامه مستغنيا عن اسباق
التقرير وتمكنت من استيفاء التوضيح بالامثلة والتصوير المفعول له كما فعل لاجله
اي بحسب دلالة اللفظ وبه تم الحد وقوله فعل مذكور تمام لبيان معنى المفعول له
ومن قال انه للاحتراز عن مثل اعجبني التاديب لم يعرف المجهول هو له ومع ذلك فقد طال
على نفسه لامد ولم يصل الى ما هو المقصود كيف واشكل عليه ان التاديب فعل لاجله
فعل مذكور وان ليس في هذا التركيب فاجاب بان المراد المذكور معه فعاد وقال
انه مذكور معه في ضربت تاديبا فافاد ان المراد المذكور معه في هذا التركيب فيعترضه
بانه كذلك في اعجبني التاديب الذي لاجله الضرب فاجاب بان المراد ان يكون مذكورا
فيه للعمل فيه ولم يعرف ان معرفة المذكور للعمل في المفعول له بعد معرفة المفعول له لانه
معرفة العامل فيه فرع معرفة اعرابه نحو ضربته تاديبا في الرضي انه يصح ان يقال الغرض
من التاديب وفيه نظر لان التاديب يحصل للادب وما يلبس بالشخص والوسيلة
كالشتم والنصيحة ونحو ذلك وقعدت عن الحرب جبنا اشارة الى ان المفعول له قد يكون
علة غرضه وقد يكون علة من وجه معلولا من وجه وقدم الثاني لانه اهم لدفعه ظن
من لم يعرف وجه علته ان المفعول له معلول لعامله ووجه علته ان تصوره علة لاقدام
على عامله الذي يترتب هو عليه وكذلك ان يقول تقدم مسائل الظن وعقبه بما سطه خلافا
للزجاج اي خالف الزجاج خلافا حذف الفعل ونقل الفاعل الى المفعول المطلق بحيله

سملتا به ونظيره بسل المفعول في حمدا له اي حمدته حمدا وقد لعسه في محله فلا يحط
في حله امتداد شارح قال اي القائل بكون المفعول له غير المفعول المطلق يخالف خلافا
للزجاج ولم يتحاش عن نسبة الخلاف الى العموم وجعل الزجاج اصلا ولما كان المسائل
منه المخالفة في المفعول له لا في وجوده قال فانه عنده مصدر اي مفعول مطلق
ساما لما قصده والاوضح فانه عنده مفعول مطلق قال المصنف ردا عليه ان معنى
ضربته تاديبا للتاديب لا ضربته ضرب تاديب اي هذا صريح مفهوم لا انه ماول اليه حتى
يحمد قال الرضي انه معوض بضربته راكبا فان ماله ضربته وقت الركوب مع انه لم يحمل
ظرفا بل حالا نعم لو منع كونه صريح المعنى لكان متجها ان لم يكن في غاية الوضوح وشرط نصبه
تقدير اللام قد عرفت هذا مما سلف في شرح هذا المقام والمراد بيس عنه مراد كما في الايضاح ولا
لم يصح نصبه وانما يجوز حذفها اي كلمة اللام لم يقل وانما يجوز اكتفاء بالضمير الراجع
الى المصدر كما هو الاصل تنصيصا على مقصوده من بيان شرط الحذف اذ لو اضمر لاحتمل خلاف
المقصود وهو العود الى نصبه بتقدير اللام وقد قوّى النظر من قال التقدير عبارة عن
الحذف مع النية والشرط للحذف لا للنية فقال لحذفها اظهارا لما في السر وانما لم يقل
وانما لم يقل وانما يقل ذلك كما قال سابقا لتفاوت المقامين فان المعمول اعم من الوجوب
والجواز والسابق كان مقام الاعم وهنا ليس الحذف الا جوازا اذا كان فعلا لفاعل الفعل
المعلل : اسقط قيد المصدر به وقد كان في عبارة السلف لاغناء فعلا عنه
واعادة اللباب فقال اذا كان مصدرا وفعلا الخ واخرجه الصباب عن كونه مستغنى عنه
بانه للاحتراز عنه بانه للاحتراز عن اللام الداخلة عن ان المقدرة كما في قوله تعالى وانزلنا
اليك الذكر لتبين فانه لا يجوز حذفها مع كون المجرور مفعولا له فعلا لفاعل الفعل المعلل
لانه ليس مصدرا وفيه انه لو اريد المصدر صريحا خرج المفعول له مع ان المذكورة ولو اريد
الاعم لدخل هذه الصورة ايضا في المصدر فلا بد من ترك مصدرا او التقييد بقيد آخر
وهو ان لا يكون مع ان مقدرة ولا بد ان يستثنى ايضا ما هو مع أن وإن فانه يجوز حذف
اللام فيه بدون هذين الشرطين لان حذف حرف الجر مطلقا معهما قياس لا يقال قد قيدت

المقدر بان يكون غير مراد ومذهب الخليل والكسائي ان بعد حرف الجر مع ان وان
مراد وهما باقيان على جرهما فلعل المص بعد هذا لانا نقول بنينا الكلام على انه منع مذهب سيبويه
لانه المختار ولما قلت ايضا مساغ فالمص دار بين سائغه غير المختار والفعلية عن وصم لا مصار
وبعضهم شرط كون ذلك الفعل فعل غير الجوارح وصل الرضى ذلك في المفعول له المعلول
للعلل ومقارنا له بان يتحد زمانها او بعضه وقد وقع الخلاف في كل من الشرطين
اما في الثاني فمن اتى على ونظر الرضى المخالف في الاول المفعول معه الظرف مفعول
ما لم يسم فاعله ورفعه تقديرى للان وم ظرفيته وهكذا كل لازم الظرفية وقع في موضع اعراب
لا للظرفيه بعدين اي الاعراب ولذا نصب بينكم مع كونه فاعلا في قوله تعالى فتقطع بينكم
مذكور بعد الواو المراد بالمذكور ما يقابل المقدر على خلاف المذكور سابقا لعقد علم
صحة حذف المفعول معه لمصاحبه معمول فعل يخرج بالمذكور بعد الواو المعمولات
كلها سوى الحال بالواو وقوله لمصاحبه اخرج تلك الحال ومعمول فعل اخرج كل رجل وضيعته
واما خروج المعطوفات وان كانت بغير تلك الواو فيما يخرج به التوابع عن تعريفات المراتب
لاصلته وقد نبه بقوله معمول فعل على ان زعم انه يجب ان يكون مصاحب الفاعل باطل
لان حسبك وزيدا درهم يرده لانه في معنى كفاك نعم لا يصح ان يكون موافق الاعراب
للمعمول انا قلنا اسمو على ان عمروا في ضربت زيدا وعمروا معطوف بواو المصاحبه لا
مفعول معه والسر في ذلك ان الاصل فيما بعد الواو العطف فعدل عنه الى النصب تصريحا
بقصد المعيه فاذا لم يكن في جعله مفعولا معه عدول الى النصب لم يكن له على خلاف الاصل
مساغ ولعلك ما سمعت في موضع ان ما قيل المعمول اعم من الفاعل والمفعول نحو كفاك
وزيدا خارج عن حد القبول قال الرضى معنى المصاحبه المشاركه في الفعل في وقت واحد
ويرد عليه انه لا يقال سرت وزيدا وجيت وزيدا بمجرد موافقه سيرها في الزمان بل لا بد
من ان يتفارقا في المجئ بهم وقد يكتفى بالمعيه في الزمان نحو تولد زيد وعمروا او مات زيد وعمروا
فالمعنى المصاحبه عرض نفسك وطابك على العرض وايضا يشترط لوهم فانما يتم على مذهب
الاخفش من ان لا معمول معه الا يصح عطفه على معمول الفعل وغيره اختار غير ذلك متمسكا بورود

مارك اسمر والنيل اذ لا يقال سار الماء بل جرى ويتوهم استوى الماء والخشبة فان
استوى بمعنى ارتفع ومن المصاحبة على هذا ان يكون المعمول حين التلبس بالفعل مصاحبا
معاديا معه واول المتمسك كالاول بان المراد بالسير الانتقال من مكان الى مكان غير عنه
بالسير بحمل انتقال الماء سيرا مشاكلة لاقترانه بما يصح منه السير والثاني ويحمل استوى
مستعملا في مكان تساوى يعني تساوى الماء والخشبة في العلو وفي العباب ان المراد ما
لمصاحبة المشاركة في الفعل في زمان واحد لا يوجب ان يرضعهما وفيه ان تركهما في مكان
واحد في زمان لا يوجب ايضا ان يرضعهما وعنه منذ وجه فان معنى تركهما عدم منعهما و
ترك تحفظهما ويكفي لان يرضعهما ضيعا عدم تحفظهما في زمان واحد سواء كان التحفظ بعدم
الترك في مكان واحد او بمنعهما عن ذلك هي مع كونهما في مكان واحد لفظا او معنى سكت
عن شبه الفعل لتضمن ذكر الفعل لفظا ذكره كما هو عادته والمراد بقوله معنى الفعل اي
ما يؤدي مؤداه من غير ان يكون من تركيبه كحرف التنبيه واسم الاشارة كما ذكره الرضي
في بحث الحال وان كان مقتضى الحال ان يذكره هنا واما انه وان يجعله معمولا بقوله معنى
بعدم اذا بلغت قوله وان كان معنى الخ واختلف في عامل المفعول معه هل هو الواو
او الفعل وشبهه ومعناه بواسطة الواو وعليه الجمهور او عامله فعل مقدر مطلقا
فمعنى جاء زيد وعمروا او لابس عمروا فهو مفعول به لا مفعول معه فالخلاف في وجوده
لا عامله بخلاف من قال اعرابه اعراب مع لانه لما استحقه الواو لقيامه مقامه ولم
يحمله بحرفيته اجرى على ما بعده. فان كان اي ذلك الفعل لفظا جاز اي لم يمتنع
العطف اي عطف المذكور بعد تلك الواو لكن مطلقا لا المذكور اصالة كما هو الظاهر
جاز الوجهان :. فيه العطف والنصب اورد عليه ضربت زيدا وعمروا اي مع عمرو فانه
لا يجوز فيه النصب ودفع بحمل الجواز على امكان الطرفين وليس بشيء لانه يدخل الوارد
الى القسم الثاني ه وحمل عدم الجواز على لا مساغ مع وقوعه في مقابلة الجواز بمعنى امكان
الطرفين يبعد عن الجواز ولا يمكن دفعه بحمل الكلام في المذكور اصالة او الى المفعول معه
لانه لا امتناع لقوله وان كان معنى وجاز العطف فالصحيح ان يقال فان كان الفعل لفظا

والمعمول غير منصوب وجاز العطف فالوجهان نحو جئت انا وزيد شق آخر في الترديد اي وان
كان المعمول منصوبا تعين العطف مثل جئت انا و زيدا وجئت القوم وزيدا وفيه
خلاف عبد القاهر حيث قال جعل العطف متعينا والا اي وان لم يجز العطف اما لمانع
لفظي كما في المثال المذكور او معنوي كما في سرت والنيل تعين النصب مثل جئت
وزيدا جئت امتنع فيه العطف لعدم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه الذي هو
ضمير مرفوع متصل فان قلت اذا دار الامر بين العطف والنصب وامتنع العطف لا يحتمل
تعين النصب كما لا يخفى على ذي عقل فما فائدة بيانه قلت يحتمل ان يمتنع النصب ايضا
لان كون المفعول معه متفرعا على العطف اذ الاصل في الواو العطف يحتمل ان يستدعي
امتناع النصب بان لا يصح المتفرع على الشيء فيما لا يصح الاصل فان كان معنى وجاز العطف
تعين العطف بعض رويد انت وزيدا فان اسم الفعل فعل معنى لانه ليس من تركيب
الفعل وتعين العطف عند المص وغيره جعله مختارا والرضي جعل النصب واجبا مع
قصد المصاحبة وممتنعا بدونه وفيه نظر لان جواز الوجهين في هذا الباب مبني
على ان يكون في المقام دليل على قصد المصاحبة بالواو سوى النصب مثل ما لزيد وعمرو
ولا يرد ما انت والسير بالنصب وكذا كيف انت وقصعة من الثريد لانه يقدر الفعل
اي ما كنت والسير وكيف تكون وقصعة من الثريد والفعل المقدر فعل لفظا وليس
من قبيل الفعل معنى وان مثل الرضي لهذا القسم بقولك لهم رأسك والحائط وشأنك
والحج وامرأ ونفسه وان لم يجز العطف تعين النصب نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لان المعنى ما تصنع
تعليل لكون المثالين للعامل المعنوي ويعلم منه تعليل ما لزيد وعمرو اذ يعلم ان
المعنى فيه ما يصنع وذلك انه يجعله تعليلا للجميع لقصد لان المعنى ما تصنع ويصنع على
التيسير على ترتيب اللف ويقول اكتفى عن تكرار كتابة تصنع باعجام حرف المضارعة بالنقطة
الفوقانية والتحتانية معا ورد به قول سيبويه ان التقدير ما شأنك وتناول ملابسك
زيدا فيكون زيدا مفعولا به للمصدر المحذوف لا مفعولا معه وقول السيرافي وابن خروف
ان التقدير ما لك لابست زيدا والواو ثابت الفعل المحذوف بمعنى ان المعنى ذلك

وهو لا يساعد هذين القولين والمفعول معه تقسيم قياسي عند الاخفش وابي علي سماعي عند
بعض الحال هي في اللغة لفظ يغلب فيه التانيث ماخوذ من حال بمعنى تغير سمي هذا القسم
بها لدلالتها على انه يكون امرا لازما حلها فلا يجوز جاء زيد احمر او طويلا وقيل مفعول من الحال بمعنى
المقابل للماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل فيه فاعلا او المفعول مفعولا
كما ان زمان الحال انما هو زمان انت فيه ما شئ اسما كان او جملة وان جعلت اسما حكما
وتعبيرها بالاسم لم يبعد لانه اوفق بمقتضى الحال المعدودة في الاسماء مبني على صيغة
التذكير والتانيث هيئة الهيئة الحالة والكيفية كذا في القاموس وصرح به المحشي
لانه مبين الذات ومبين الهيئة في الكلام قد يكون مبين هيئة الفعل كالمصدر في
ضربت ضربا شديدا وفي رجعت قهقرى فاضافتها الى الفاعل او المفعول به اخرج مبين
هيئة الفعل ولا يرد نعت الفاعل والمفعول بخروج التوابع عن التعريفات كلها باعتبار
واحد فلا حاجة الى ما قيل ان هيئة الفاعل يشعر بهيئة تكون له في وقت الفاعلية والصفة
مبين هيئة الفاعل من غير دلالة على كونها هيئة له في هذا الوقت والهيئة اعم من ان يكون هيئة له
باعتبار نفسه وباعتبار متعلقه فلا يشكل بقولنا جاءني زيد قائما ابوه واعم من ان يكون
محققة او مقدرة فلا يشكل بقوله تعالى فادخلوها خالدين فان دخولهم الجنة ليس في حال
خلودهم بل في حال تقدير الخلود لهم ويسمى حالا مقدرة واعم من ان يكون دائمة او غير دائمة
ومن الاول الحال المؤكدة والثاني هي المنتقلة واعم من ان تستعمل هيئة الحال في الدلالة
عليها او تدل بمشاركة جوهر الكلمة الثاني مثل قائما فانه يدل على هيئة الفاعل في وقت
الفاعلية بالهيئة التركيبية مع ان ادل الكلمة اذا القيام يفهم من القائم وكونه في حال الفاعلية
من الهيئة الفعلية الحالية والاول نحو جاءني زيد والشمس طالعة فان الهيئة الحالية يدل
على هيئة الفاعل ويسمى المقارنة بطلوع الشمس وهذا مما استصعب دخوله في حد الحال
حتى قيل انه لبيان هيئة الزمان او المكان كما في جاءني زيد وعمرو من يديه والمفعول في
حد الحال اعم من المفعول به وستعرف جميعه لفظا كان ذلك الواحد من الفاعل والمفعول
او معنى والفاعل اللفظي ما كان فاعليته بالنسبة الى لفظ الكلام والمعنوي ما كان بالنظر

الا معناه ولا يختص الفاعل باللفظي مثلا بالفعل وشبهه كما ذكره المص مد ومنه ما هو اسم
الفعل وهو عامل معنوي كما ستعرف بل عرفت انه لم يحسن وهل يجب ان يكون ذو الحال
من المفاعيل معمولا ثم حتى يخرج الى جعل ضربت الضرب شديدا في تأويل حدست شديدا
او حسا وزيدا راكبا في معنى جاء زيد راكبا او نعم كل مفعول كما هو مقتضى اطلاقهم في عبارة
جار الله وصاحب اللباب الى كل مذهب طائفة والاعم هو الاتم ولذلك ترى من
فازيد ثمه النظر شرح قوله ما تبين هيئة الفاعل او المفعول به مما تبين به هيئة الفاعل
او المفعول اما بحمل تبين ماضي للتفعيل او مضارع التبيين المجهول ولك ان تجعله معروف
مضارع التفعل بحذوف الباء لما تبين لا سناده الى ضمير ما هو في المعنى حال او مضارع
التفعيل على صيغة الخطاب وتبعد ورد خروج قوله تعالى ملة ابراهيم حنيفا ودابر
هولاء مقطوع مصبحين فان كلا منهما حال عن المضاف اليه واجاب عنه الرضي بتاويل
الفاعل والمفعول وتعميمهما بارادة ما هو فاعل او مفعول حقيقة او حكما والحال لا تقع من
المضاف اليه الا اذا صح وضعه مكان المضاف او يكون جزءا منه وفي الصورتين يكون
المضاف اليه كانه المضاف وعنه سند وجه لدخول المضاف اليه في الصورتين في
الفاعل او المفعول معنى اذ الامر باتباع ملة ابراهيم امر باتباع ابراهيم فهو في معنى تبع
ابراهيم وجعل دابر هولاء مقطوعا مبالغة في قطعهم فكان في معنى هولاء مقطوعون
بالكلية وعلى هذا يستغني من لا يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبه عن التكلف
بان المضاف اليه لما كان كانه المضاف جاز عمل عامل المضاف في الحال عن المضاف اليه
مع انه لم يعمل فيه وعن انكار كونه حالا لعامل المضاف بل هو حال عن العامل المفهوم
من الاضافة فان ملة ابراهيم في معنى ملة نسب لابراهيم وهو خلاف المقصود كما لا يخفى
واعتبار المفهوم من الاضافة عاملا غريب على انه في دابر هولاء مقطوع مصبحين بعيد
جدا ولا يرد الحال عن الفاعل والمفعول معا اما جمعا نحو جاء زيد وعمرو راكبين او تعريفا
نحو جاء زيد وعمرو سائقا ومتاخرا وسابقا عمرو اذ لا منع وجه عن امتناع احد الحالين
تحت صاحبه لان او مانعة الخلو ولا اتجاه لنحو جاء وعمرو سائقا ومتاخرا بلا عطف

احد الحالين تحت صاحبه لان منافته على الآخر اذ لا حال هنا عن الفاعل و المفعول معا
ويجب تكرار الحال مع اما لوجوب تكرارها فتقول ضربت اما قائما اما قاعدا ومع نحو
لم يجئ زيد لا راكبا ولا ماشيا وشذ جاء زيد لا راكبا وعاملها الفعل او شبهه وهو
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول او معناه يرد به ما
يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته ولا يكون كله عاملا بل ما سمع وهو على ما
عده الرضى الظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه واسم الاشارة وحرف النداء
وحرف التشبيه لفظا او تقديرا والمنسوب واسم الفعل وما بالك ومالك ولا يخفى
انه يجب تخصيص اسم الفعل بما سوى فعال بمعنى الامر فانه داخل في شبه الفعل وان
كون اسم الفعل والمنسوب منه يبطل ما ذكره صاحب اللباب انه لا يعمل منه الرفع الا
الظرف ولا يعمل ما سواه الا في الحال او الظرف او المفعول معه وعند البعض يعمل في
المفعول المطلق ايضا وعد واجرفا التمني والترجي كما في ليتك قايما في الدار ولعلك
جالسا عندنا وانكره الرضى لان الحالين في المثالين قيد الظرف دون التمني و
الترجي وما في بعض الشروح انه المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح يخرج اسم الفعل
فهو ليس بصحيح وشرطها اي الحال ان تكون نكرة ولو صورة نحو اخذ المال كلا قال الرضى
في بحث الاضافة وقد ينصب الكل حالا نحو اخذ المال كلا وذلك لكونه في صورة النكرة وان
كان معرفة حقيقة لكونه في تقدير كله هذه عبارته والاظهر ان الاصل في الحال التنكير كما في
خبر المبتدأ اذ وقعت احوال معرفة فاستظهر التنكير وتأويلهم الاحوال الكثيرة الجماء
الغفير يكاد يوجب التنكير والاظهر ان صاحبها معرفة غالبا لم يدخل تحت الشرط
لان الغالب على الشيء لا يعتبر شرطه غالبا كما يفصح عنه صنيع سائر الائمة انه لم يقل
احد ان شرط المبتدأ التعريف غالبا فمن ادخله تحت الشرط لم يات بشيء يعتد به
وان سهره تقديمه على تأويل الاحوال المعرفة فتامل لئلا يخرم عن المعرفة وارسلها العراك
يحتمل ان يريد به صدر البيت فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال اي
ارسل حمار الوحش الاتن مجتمعة ولم يمنعها من الاجتماع في الشرب مع ان الاجتماع يوجب

النغص اي عدم تمام الشرب لمداخلة بعض بعضا اما بان يذودها عن الشرب بالازدحام
وبان يجيء عدم المذود بقوله ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اما لان الحفظ
عن الفساد اهم من الحفظ عن النغص واما لانه قادر على ضبطهن بحيث يمنعن
عن الدخال خوفا من ان يفسد اما من فاعل يذد وصف له اما بضبطهن او بحفظهن عن
الفساد ويحتمل ان يريد التركيب المشهور فيما بين العرب في الصحاح يقال اوردها ابله
العراك اذا اوردها الماء جميعا فالضمير المذكور لصاحب الابل والمؤنث للابل ومررت
به وحده ونحوه اي نحو كل منهما من الحال مع اللام والاضافة الى المعرفة وكذا الحال
وضمير متاول والا لقال متاولة لرجوعه الى السلسلة والتأويل طلب المآل لشيء
بصرفه عن الظاهر واختلف في تأويل نحو العراك ووحده ونحوه من المصادر فقال
سيبويه هذه مصادر في معاني صفات منكرة اي معتركة ومنفردا وقال غيره هي مفاعيل
مطلقة للاحوال المقدرة اما صفات او جمل ولعل الاختلاف في ان الاحوال الواقعة
مصادر في معنى الصفات او مفاعيل للاحوال المقدرة واما الاحوال المعرفة التي هي
غير المصادر فلم يختلف في انها في معنى الصفات المنكرة اما ذوات اللام فقال النحاة
هي اما زائدة لازمة كما في مررت بهم الجماء الغفير وارباب المعاني على انها في حكم النكرات
لان المراد المبهم من وردها واما المضافات فتاويلها بجعلها في معاني صفات منكرة واما
بجعلها نائبة عن الصفة النكرة نحو دخل القوم الاول فالاول اي مرتبين نحو مررت بهم
ثلاثتهم اي مجتمعين وهكذا الى العشرة وربما يجيء العدد المركب ايضا هكذا وفيها مررت
بهم قضهم بقضيضهم اي كاسرهم مع منكسرهم فقد وقع موقع مزدحمين لان في
الازدحام كسرا وانكسارا واما العلم نحو جاءت الخيل بداد فهو مستعمل في نكرة اي
متبددة وفي وحده خلافا للكوفي حيث جعله ظرفا لانه في معنى لا مع غيره كما جعل معا
ظرفا لا حالا بمعنى جميعا كما قاله البصري وهو لازم النصب والاضافة الى المضمر ولازم
وقد يعلى فيقال جاء على وحده ويجيء مضافا اليه في تراكيب معدودة وهي نسيج وحده
وقريع وحده للمتقدم المنطيق وجحيش وحده وعيير وحده ورجيل وحده للمعجب برايه

اموس وهو جحش
ع كز مستبد
برايه منه

وقولهم على وجده يدعونى الحجمل نصبه سقدير على فان كان صاحبها نكرة
وجب تقديمها والاولى فان كان نكرة صرفة فقد ترك ما يعنيه واستعمل ما لا يعنيه
واما اذا لم يكن نكرة صرفة مضافة كانت نحو جائنى غلام رجل مسرعا او موصوفة نحو جائنى
غلام رجل ظريف ضاحكا او مستغرقة نحو جائنى كل رجل سريعا وما جائنى رجل كارها او
واقعة بعد استفهام نحو هل اتاك رجل راكبا لا يجب تقديمها ونحن قولنا ما جائنى
رجل الا راكبا من المستغرقة فعدها من الصور مع عد المستغرقة كما فى اللباب من
هفوة دواعى الالباب ونحو قولنا جائنى رجل وهند راكبين ليس مما فيه صاحب الحال نكرة
بل نكرة ومعرفة فلا حاجة الى تقييد النكرة بما لم تشاركها معرفة فى الحال كما توهم الرضى
وتبعه غيره ولا تتقدم الحال على العامل المعنوى الا فى نحو زيد قائما مثل عمرو قاعدا وسره
فى نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا انشاء الله تعالى وكان الاولى تقديم الحكم المذكور
بعده عليه لشدة ارتباطه بما سبق بخلاف الظرف فانه يتقدم على عامله الظرف
والجار والمجرور لا غيرها الاولى بخلاف الظرف فى الظرف وليس لك ان تريد الظرف
الحال فانه يتقدم على ما يتقدم عليه الظرف عند ابن برهان لان العبارة لا تساعده اذ
العبارة ح الا الظرف وفيه خلاف الاخفش قال الرضى جوز الاخفش بشرط تقدم المبتدء
على الحال نحو زيد قائما فى الدار لئلا يلزم تقديم الحال على العامل الذى فيه ضعف
وعلى صاحبه من كل وجه واما اذا تاخر عن المبتدء الذى صاحبه نائب عنه فكانه تاخر عنه
ولعل تجويزه لا يخص بصورة تقديم المبتدء بل نعم تقديم ما صاحبه نائب عنه فيشمل نحو مررت
برجل قائما فى الدار وبالجملة ينبغى ان لا يخص قوله فى لا اصح فى قوله ولا على المجرور فى الاصح
بالتعلق بقوله ولا على المجرور بل يحمل متعلقا بهذا الحكم ايضا مشارا به الى خلاف الاخفش
وخلاف ابن برهان ولا يخفى ان المناسب ان يقول ولا على ذى الحال المجرور لئلا يتوهم ان
الكلام بعد فى العامل مع ان ما ذكره فى منع التقدم على ذى الحال يمنع التقدم على العامل
وهو ان الحال تابع لذى الحال والتابع لا يقع الا حيث يقع متبوعه ومتبوعها لا يتقدم على الجار
وذلك لان الحال تابع لعامله ايضا وبهم صرحوا ايضا بان الحال الذى هو معمول المضاف

اليه لا يتقدم على المضاف الا اذا كان المضاف غير نحو زيد غير ضارب راكبا فانه يجوز
فيه زيد راكبا غير ضارب لتأويله بلا ضارب ذلك ان تفسير المجرور بما يعم صنف مع ما
يتقدم من فوات المذهب ايضا والخلاف المشار اليه في هذه المسئلة خلاف الكوفيين
حيث قال بعضهم لا يتقدم الحال على الصاحب المظهر اذا لم يكن مرفوعا موخرا عن العامل
وقال بعضهم وكذا يجوز تقديمها عليه اذا كان الحال فعلا فقال ضربت وقد جرد زيدا
وجوزوا كلهم تقديمها على الصاحب المضمر مطلقا وخلاف ابن كيسان وابي علي وابن
برهان في الصاحب المجرور بحرف الجر وظاهر الاستعمال معهم قال تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس وقال الشاعر اذا المرء اعيته المروة ناشئا فمطلبها كهلا عليه شديد ورجح
المص خلافه متابعة للقياس المذكور فاختار صرف النظم المعجز عن الظاهر اما بجعل كافة
مفعولا له بجعلها مصدرا كالعافية بمعنى الكف او صفة مصدر محذوف اي ارسالة كافة
اي مانعة للناس عن الضلال او حالا عن ضمير المخاطب وجعل التاء للمبالغة وصرف
الشعر عما اشعر به بجعله حالا عن فاعل المطلب المحذوف قال الرضي يجوز حذف ذي
الحال مع قيام الدليل نحو الذي ضربت مجردا زيد وكل اي نكرة دل والاوضح دلت
على هيئة اي صفة صح ان يقع حالا والمص تسويه على خلاف جمهور النحاة حيث شرطوا
الاشتقاق كما شرطوا في الصفة حتى سيبويه والمص يخالفهم لكنه فرق بين الحال والصفة
حيث قيد وقوع الصفة غير مشتق بان يكون وضعه لغرض المعنى عموما او خصوصا واكتفى
في الحال بالدلالة على الهيئة والتحقيق ان الحال يقتضي ملاحظة وقت كونه صاحبه كذا و
الصفة كونه صاحبه كذا والمشعر بالكون كذا ما له مبدأ اشتقاق فزيد قائم يدل على قيام
زيد او كونه قائما بخلاف زيد انسان فانه ما لم يؤول انسان بالكامل انسانا لا يدل
على كونه انسانا فظهر الحال مع الجمهور مثل هذا بسرا اطيب منه رطبا الاولى التمثيل
بمثل هذا بسرا مثله رطبا ليصح تخصيص مثله عن قوله ولا يتقدم على العامل المعنوي و
ضابط هذا المخصوص ان يكون العامل ذا حدثين يتعلق بكل منهما حال ولم يذكر صاحب
الحال غير مستتر للامر فيذكر احد الحالين بحيث عن المستتر ولا يذكر الحال الاخرى بحيث

مذهبه

المستتر لخفائه فيقدم على العامل الحيث مرجع المستتر مبالغة في التجرد عن الالتباس ولا
يكره التقديم حينئذ على ضعيف العمل معنويا كان او افعل تفضيل او غيره ونقل عن البعض
ان العامل في الاول اسم الاشارة في تبيين انه ربما لا يصح تقديم الاشارة به اذ قد تكون
الاشارة في حال كونه بسرا وانه لا يسمع في زيد راجلا احسن منه راكبا مع جوازه اتفاقا
وانه لا بد من تقدير فاعل اطيب بكونه بسرا حتى لا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وتقدير
المبتدأ لا يستلزم تقدير الخبر وهذا هو الذي ذكره المص وفهم الرضي منه انه اذا اشتد
المبتدأ بحال لا يجوز تقدير الخبر بمنعه وبعد تسليمه منع كون ما نحن فيه من هذا القبيل
بل المبتدأ مقيد بحال والخبر باخرى وهذا مما يقضى منه العجب ويتجه على الاول فليكن
الحال مقدرة وعلى الثاني انه مصنوع وعلى الثالث ان ارجاع الضمير الى المقيد في
حكم تقييده وضبط الرضي والتسهيل الاحوال الغير المشتقة فمنه الحال الموصوف بالمشتق
او فما حكمه نحو جاءني زيد رجلا بهيا وقال الله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وسمي حالا
موطئة ومنه ما يدل على تسعير نحو فما ثالثا امس اسد العرب وما ثالث اليوم شاة الصحف
ونحو بدت قمرا وماحت غصنا اما بتقدير مثل مضاف او بجعله لمعنى مشتق اي مشبها ماو صاعدا
ومنيرا والى حسن ثلاث ومنه ما جعله فيسط الجزء من محز نحو بعت الشاة شاة درهما او بدرهم
واحدة زكوه ماله درهما عن كل اربعين وقامر به درهما في درهم ووضعت عندكم
الدنانير دينارا عند كل واحد وبهذا ظهر ان ضبط التسهيل هذا القسم بما يدل على
سعر ناقص ومنه ما يكون اصلا لصاحبه نحو صنعت الخاتم حديدا او فرعا له نحو اسرت
الحديد خاتما ومنه ما يكون وقع تفصيل مجموع نحو بوبته بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا او
رجلا او رجلا ومنه ما ذكره التسهيل وهو ما يدله على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي
مساجرة ومنه ما هو نوع من صاحبه نحو المثال المذكور في المتن ويكون الحال جملة لانها
ايضا يدل على الهيئة كالمفرد خبرية اي محتملة للصدق والكذب في اصلها واما في حال
الحالية فقد اخرجت عن قبول التصديق والتكذيب كما لا يخفى على الفطن اللبيب قال
الرضي وجوب كونها خبرية لان الانشائية اما طلبية او ايقاعية بالاستقراء وانت في الطلبية

نسب على معنى من حصول مضمونها فكيف يخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون
واما الانشائية نحو بعت وطلقت فلا نظر الى وقت يحصل فيه مضمونها بل المقصود مجردا
مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت الوقوع هذا وفيه ان القصد لا يستدعي
العلم بالقيد بل يكفي مجرد الظن وكانه اراد التصديق وانه يكون ربما يكون المعنى بحصول
المضمون مجرد الطلب بل الوجه ان يقال الانشاء مستقل بالقصد مقصود بالذات اما
طلب شيء او ايقاعه والحالية تقتضي عدم الاستقلال بالقصد واخراج النسبة عن التوجه
اليه بالذات فتباينا ويرد عليه ان الخبرية ايضا تقتضي قطعها قصد نسبتها بالذات و
ربطها بغيرها باخراجها عن مقتضاه وجعلها في حكم المفرد فالخبرية والانشائية شاتان في الوقوع
حالا بالتاويل وعدمه بدونه فلا وجه لاطلاق الجملة في وقوعها خبرا كما فصله سابقا و نسبه
في الوقوع حالا بالخبرية الا ان يساعد لذلك الاستقراء والسمع اما بعدم الوقوع حالا واما
بلا هذا الخلاف وقوعه خبرا فالاسمية بالواو والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف لا اخص
فالاسمية بالواو او بالضمير على ضعف الاخص او بهما الا انه لم يرض بتقديم الاضعف وتاخير
الاقوى فتامل وذلك الاحكام كلها مخصوصة بالحال المؤكدة نحو هذا هو الحق لا شك فيه
فانها بالضمير وحده وسد الحال بالمستقلة توجب فوت شأن المؤكدة انما زيد في الجملة الحالية
الرابط على الجملة الواقعة خبرا او صفة او صلة لان ما قبل الجملة الحالية في ذلك الاحتياط
الخبر المفصول بالا والصفة المفصولة بها فعال ما حسن الاواني يحسن وما جاءني رجل
الا وهو يحمل كذا قال الرضي ونحن نترك الضمير لربط الحال بذي الحال ولا بد من ربطه
بالعامل والرابط به هو النصب وقد احتبست في الجملة فذكر الواو لذلك الربط لان الواو
يدل على المقارنة وربط الحال بالعامل باعتبارها فالتزم فيما هو اظهر في الاستقلال ومنع
فيما هو يشبه اسم الفاعل وزنا ومعنى وجوزنا فيما ليس مشابهته تلك المشابهة فتامل والذي
عندي ان المصدرة بالواو منصوبة على الظرفية لان الواو موضوعة موضع مع وكانهم ارادوا
انخراط الحال في سلك واحد تسهيلا للضبط فافهم هذه الدفعة وما هو بالضمير وحده
لفظا وتقديرا او بالضمير وحده لفظا وعلى الثاني فالضعف بحذف الواو لا لتركه بالكلية

امر بالتامل لئلا يحمل الاقوى على الاقوى مما هو بالضمير وحده بل على ما هو اقوى من كل ما تقدم منه

ثم بعد فيها الكون نصا في ظاهره لاستقلال صاحب الحال ... شارح ...

لكن الرضي جعل قوله نصف النهار الماء قائم مرتفع النهار اي منتصف النهار والحال ان الما
غامر لذلك الغواص يعني يصير بحث الماء تلك المدة المديدة بتقدير الواو ولم يدر نزيهه
فلزم تقدير الواو ولا يوجد ما هي بالضمير وحده ولا ما هي حال عن الرابطين ويكون قولهم
وقد يخلو الاسمية عن الرابطين عند ظهور الملابسة نحو خرجت زيد على الباب حاصله
وقيل انه كان المسند ضمير ذي الحال وجب الواو نحو جاء زيد وهو قائم وان كان صدر
الجملة مستعلا على الضمير جاز ترك الواو بلا ضعف ومنه كلمته فوه الى في وخرجت مع البازي
علي سواد وللمص ان يقول فوه الى في في تأويل مشافها فهو حال مفرد في المال وعلي سواد
في تقدير مستعلا على سواد فهو مفرد لا جملة او في تقدير قد اشتمل على سواد فهي فضلة والمضارع
المثبت بالضمير وحده اي لا بالواو ولا غير المضارع المثبت فيكون فيه رد لقول النحاة ان المضارع
المنفي بلم ولما ولا ايضا بالضمير وحده والرضي اسند قولهم في لم ولما او جعل الترك مع
لا اكثر من الذكر وقيد التسهيل المضارع المثبت بالعاري من قد واو لو امحوقت واصله
وجهه بتقدير المبتدأ او جعل الواو للعطف ولو جعلوا اكثريا لكان اقرب الى المصلحة واشترط
في المضارع خلوه من حرف الاستقبال كالسين وسوف ولن ومما يقضي منه العجب ما ذكره
الرضي وتبعه العلامة المحقق التفتازاني وخفي الى الآن على جاز في علم الادب من ان
تجريد الفعل عن علامة الاستقبال وايجاب قد المقربة للماضي الى الحال واستغناء المضارع
عن الواو الموضح لعدم الاستقلال ان الحال الذي نحن فيه يشارك الحال المقابل للاستقبال
في اسم الحال فهذا المناسب لم يحتج المضارع في وقوعه حالا الى مزيد الرابطة وكره علامة
الاستقبال في الحال لمنافي الاستقبال وما شاركه في اسم الحال واحتج الى قد في الماضي
المنافي للحال لتقريبه من الحال الذي يشارك الحال الذي نحن فيه فيه فيخف كراهة التنافي
الموهوم من اشتراك اللفظ وكيف لا واشتراك لفظ الحال انما حدث بوضع النحاة بعد
مر الدهور على ما كان تعامل العرب مع الحال والمحقق الشريف مع شدة نكيره على ذلك
المحقق في هذا التوجيه فيه لظهور سماجته ووروده كاكثر ولم يطلع عليه والله يهب ما
يشاء من يشاء وما سواهما اي الاسمية والمضارع المثبت وهو مخصوص بغير فانه بالضمير وحده

ضعيف كالاسمية الا ان يقال انه داخل في الاسمية لانه صار جانب حرفيته غالبا على فعليته
لانه لم يدل على الزمان ايضا وصار لمجرد النفي كما بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت
من قد ظاهرة او مقدرة قيل قد هذه مستعارة لتقريب زماني الماضي من زمان العامل دفعا
لتوهم مخالفتها لتوهم جعله ماضيا بالنظر الى عامله كما يجعل المستقبل مستقبلا بالنظر الى
ما قبله وهذا اقوى ما قيل فيه لكن انما يعذب لو كانوا يستعملون الماضي بالنظر الى ما قبله
كالمستقبل ولو كفى في الحال الماضوي مقارنته ما به لزمان العامل ولا يجب اتحاد زمانيهما
ولا يكون الحال الماضوي متحدا مع عامله في الزمان ابدا ولو قصدوا تذهم استقبالية
الحال المضارع بالنسبة الى ما قبلها وفي الكل خفاء فالاولى ان يقال يبعد العامل بالحال
يجعله بعيدا عن الوضوع اذا المقيد ابعد من المطلق فتدارك ذلك التبعيد بالتزام قد الدالة
في الماضي على التقريب لتأمن الحكم عن الاسناد باسناد قيده ويجوز حذف العامل بالقيام كقولك
اى عند قيام قرينة للمسافر اى المتهيى للسفر راشدا اى سر راشدا فما يمكن الرشد فيه
بنفسك مهديا فما لا بد فيه من دليل يحذف العامل لدلالة حال المخاطب عليه وكقولك
في جواب اذ يد مسافرا ومتسير راشدا مهديا اى سافر راشدا مهديا وكقولك الهلال وا
اى هذا الهلال واضحا وكانه صرح بعموم العامل لئلا يوهم امتناع حذف العامل المعنوي
لضعفه ويجب حذف العامل في المؤكدة اى في الحال المؤكدة وهي ما يلزم صاحبها او يشذ
انفكاكها عنه وما لا يكون كذلك تسمى مستقلة وتعضدها التعبد فما سدر انفكاكه حط للشاذ
عن درجة الاعتبار واحترز بقوله في المؤكدة عن المستقلة لا لانه لا وجوب حذف فيها اذ
يجب حذف العامل في ضربي زيدا قائما مع كونها مستقلة بل لان المستقلة لا يجب الحذف في
كلها بل فيما نابت عن عاملها والنائبة عن العامل قاعدة اخرى لوجوب الحذف وتقدمها
في بحث وجوب حذف خبر المبتدأ فليس على المص بيانها في هذا البحث ولم يقيد المذكورة
المؤكدة بما يكون بعد جملة اسمية يكون جزآها جامدين معرفين كما قيده الرضي حتى لا ينقض
القاعدة بقوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله تعالى ثم وليتم مدبرين وقولهم
تعال جائيا وقم قائما مما لا يحصى وتقولك الله شاهد قائما بالقسط لان المذهب عنده ان

بدان التمثيل بسم باسراط
العربية حيث قال فيه
للمسافر سنة

ليس الحال المؤكدة الا هذه اما لانه لا يسمى غيرها مما يشاركها في عدم كثرة الانفكاك عن صاحبها مؤكدة كما صرح به المحقق التفتازاني في شرح التلخيص وقال وليسم دائمة واما لان ذلك لغير عنده مفعولات مطلقة كما في اقايما وقد قصد الناس حيث جعل سيبويه بمعنى اتقوم قياما وقد جعل الرضي ذلك الحمل اولى لكن الحال على ما ترى نعم يترتب جعل كثير منها حالا مشعله بان يحمل مفسدين على المصرين على الافساد وكذا مدبرين وان يحمل تعال جاسا على جاسا الى بان لا يعف قبل الوصول الى وغير قائما على التقسيد احترازا عن قم ذاهبا وكذلك قائما بالقسط احترازا عن قائما بالظلم لانه فاعل لما يشاء لا يسئل عنه شئ ولا يسال عما يفعل وما قال الزمخشري ان قائما بالقسط في شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط حال مؤكدة فعلى اصل المعتزلة من وجوب العدل عليه تعالى وقبح الظلم عنه نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه من حيث لا مرغب منه على تعين او حملته ما واعترض الرضي بانه لا يفيد ليستن الاب واجيب بان التقدير احق ابوته ولا يخفى انه حينئذ متعلق بالابوة ولا باحق وانما عمل العامل المحذوف وفي هذا المثال دون قوله انا شداهد يالاخلاف القوم في تقديره فهذا التقدير عن سيبويه وقال السكاكي احق التقدير عندي يحيى عطوفا وقال الزجاج لا تقدير ولا حذف بل العامل خبر الجملة لتأويله بالمسمى فزيد ابوك عطوفا في معنى زيد مسمى لابيك ولغيره من منكري التقدير اقول منكره لا خبر في بيانها ونرجح تقدير المص على تقدير السكاكي اطراده دون تقدير السكاكي لعدم جريانه في قوله تعالى وهو الحق مصدقا لما معهم وقد صرح بما هو المذهب عنده بقوله وشرطها ان تكون مقررة لمضمون جملة اسمية فان قلت هذا يتناول قولنا الله شاهد قائما بالقسط فلا بد من تقييد الجملة الاسمية بما يكون جزءها جامدين معرفتين قلت لو وجد حال عن مقيده بعد جملة اسمية جزءها مشتق فكانه اراد بمضمون الجملة الاسمية ما لا يمكن ان يحمل مضمونه فعلية وما يكون لبعض اجزائها مشتقا يمكن جعل مضمونها مضمون جملة فعلية واما التقييد بمعرفتين فيشكل بمثل انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا فانه لا يشهد في حكم الخبر اذ التقدير انا مثل حاتم واعلم انه قد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة وقاطبة

ولا بصافان قال الرضي ووقع كانه في كلام المتاخرين من لا يوثق بعربيته مضافا فيه غير حال وقد
خطئوا فيه هذا غرض بخطاء صاحب المفصل في خطبته حيث قال فقطا فكافه الا بواب
ومما وقع لصاحب المقامات من ايراد قاطبه مضافا فيه غير حال وسهو صاحب المفصل كتابه
اعدد الاصحاب عمر بن الخطاب الفاروق من الخطاء والصواب رضوان عليه وعلى سائر
الاحباب جعلت لآل بنى كاكله على كافة بيت المال للمسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا
ابريزا كتبه ابن الخطاب حتمه كفى بالموت واعظا يا عمر وهذا الخط موجود في ال بنى
كاكله التمس والتبيين والتفسير والمميز على صيغتها اى نكرة اطلقها اعتمادا على اشتهار
وجوب نكارته ولهذا لم يسمها كما بين في الحال ولم يدخل في الحد حسن الوجه وجهه
بالنصب وغبن رايه وسفه نفسه والم بطنه واجيب عن الحال منصوبات الافعال بان
دانه مفعول فيه اى في عين في رايه وبطنه مفعول به والمقدر الم ساكنا بطنه وكذا نفسه
لانه يراد بسفه سفه من السفل ولا يخفى انه لا فرق بين منصوبات هذه الافعال ومنصوبات
الصفه المشبهه يحمل منصوبات الصفه المشبهه مشبهات المفعول دون هذه تحكم وتعسف
وكذا لم يدخل المصنف شيء اى حسن زيد لكن يرد اى حسن رجل ولا يخلص الا باخراجهم
لما يحرج التوابع عن الحدود كاخراج البدل عن الضمير المبهم واخراج صفات اسماء الاشاره
ومن وما واى واخراج وصف العدد بحو مصب عشرة دراهم وبخصص التمييز بالنكرة
ما عليه البصريون والكوفيون يجعلون المنصوبات المذكورة تمييزات ويدخل في التعريف
خاتم فضه وما به رجل ومليه اثراب ولا باس دون خاتم الفضه ومليه الاتراب مع ان الاتراب
مما السلبه كما اتضح عنه مباحث العدد قال يلب الاثاني والدماد السلام عن الابهام
المستقر اى الثابت قبل هو يصرف الى ما بالوضع لانه الفرد الكامل للثابت وفيه ان
الفرد الكامل هو الثابت وضعا واستعمالا لا يقال لم يكتفي بالانصراف الى الكامل يستغنى
عن هذا المستقر اذ الابهام الكامل ما بالوضع او بالاستعمال بخلاف الكامل في الثبوت اذ هو
ما يكون شريه او فرد هيهنا اشكال قوى وهو ان التمييزات المذكورة للمقادير حاصلها بالاستعمال
فالابهام طار من الاستعمال غير ثابت في الوضع ودفعه متعسر الا بالهام من يلطفه كل عسير

والعاقل حسن وهو ان الابهام الوضعي ما اتى من قبل الوضع لا ما يكون في الموضوع له
المقادير المستعملة في المقدرات ابهامها لان وضعها للمقادير على وجه الابهام فاذا استعمل
في مقدر هذا المقدار المبهم صار المراد مبهما لابهام الموضوع له حتى لو كان الموضوع له معينا
لنفس المقدر التابع له فاحفظه واشكر الله الموفق لذلك في المزالق نعم انه يخرج عنه تمييز
الضمير المبهم وتمييز اسم الاشارة المبهم نحو نعم رجلا وحبذا رجلا فانه لا ابهام في وضع الضمير
واسم الاشارة وانما طرء الابهام من الاستعمال بلا اشارة ولا سبق مرجع ذلك ان يقول
ما وضع له الضمير ما سبق مرجعه حكما ما نحن فيه فابهامه وضعي فتامل عن ذات مذكورة اي
معتبرة في نظم التركيب سواء كانت ملفوظة او مقدرة فالاول اي غير معتبرة في نظم
الكلام لكنها ملحوظة حين فهم مدلول المركب فان طاب زيد نفسا ليس فيه تقدير منهم
في نظم الكلام وانما يحصل في نفس المخاطب ان الطيب شيء من اشيائه ويكون طالبا لمه
فيعينه المتكلم في ذلك الموهم بالتمييز ولا يخفى عليك ان هذا البيان غير حسن لانه يبادر
منه ان المقصود بالتمييز في هذا القسم رفع الابهام عن الذات المقدرة وليس كذلك
لان المقصود رفع الابهام عن النسبة ويلزم منه رفع الابهام عن الذات المقدرة
فالتعويل على ما سيأتي من قوله والثاني عن نسبة وبهذا اندفع البيان في شرحهما من
غير حاجة الى حمل قوله والثاني عن نسبة في تقدير والثاني عن ذات مقدرة في نسبة
فاحفظه ولا تنس وتحرم من نفعه في محله وقد وفي نحو الانحا فادرج القسمين في التعريف
المقصود به كمال التوضيح وقول الرضي انه لا يشمل التعريف النوعين بظاهره في غاية
الاختلال لان الشمول حاصل قبل ذكره لكنه يمكن تصحيحه بانه اراد شمول التعريف لهما
بخصوصهما لا على وجه الاجمال والله اعلم بحقيقة الحال فالاول اي القسم الاول
تمييزه مفرد اي لاجل مفرد او رافع الابهام عن مفرد او بعد مفرد والمراد بالمفرد
ما يقابل الجملة لكن الجملة المقابلة له اعم من الجملة بحسب الحال او المال فان طاب زيد طيب
وطيب زيد الى الجملة فانه ليس مضمونه طاب زيد الا طيب زيد وكذا حصول مضمون اسناد
الطيب الى فاعله طيبه نكشف عن هذا المراد يحصل المقابل بالجملة ومشابهها والمضاف

الى الفاعل وجعل المفرد بمعنى ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف مع انه جعل اللفظ على
ما ليس بمعناه يرده خروج مثلها زيدا عنه بعم لواريد ما يقابل الجملة وشبهها والمركب
الاضافى سلم عما يرده مقدار غالبا المقدار مبلغ الشئ كذا فى القاموس اما فى عدد
اى مستعمل فى عدد ومن قال المراد اما فى ضمن عدد مع انه تكلف بما استغنيت عنه
لم يعرف بين العدد واسم العدد و فى جعل اسم العدد قسما من المفرد المقدار هو الصحيح
لا جعله مقابلا له كما فعله ابن مالك فى التسهيل مثل عشرين درهما وسيأتى احكام
تميز العدد بعضها فى بحث الكنايات وبعضها فى بحث اسماء العدد و قصر الحوالة على باب
اسماء العدد من قلة التدبر ولم يكتف بقوله وسيأتى ومثل بعشرين درهما توفية
للاقسام للاسم التام بمعنى انه بحسب لا يصح اضافته فى المشهور ذو اللام وذو الاضافة
وذو نون التثنية وذو نون الجمع وذو نون شبه الجمع نحو عشرين وذو التنوين الملفوظ
او المقدار وهو فيما لا ينصرف وكم الاستفهامية والاعداد المركبة وما فى الرضى من
جعله فى الاخرين عنه موثوق به والمناصب للتمييز منها ما سوى المعرف باللام زاد نون
الجمع والرضى التام بنفسه وجعله فى الضمير المبهم نحو نعم رجلا وربه رجلا وبابها
نصبه والا غلب فيه ان يكون فى مقام المبالغة والتعجب وفى اسم الاشارة المبهم نحو حبذا
رجلا وماذا اراد الله بهذا مثلا وقد ما بالمص فى مقام توضيح الاقسام او لم يقصد
الا ما هو المشهور يعنى انه لم يعتد بالوحيد حيث لم يمس مميزا وكاى ونحو من
لك مفعول كاين وكذا بمعنى كم الخبرية وبعضا ان مميزا منصوبا مفردا ويكون بعد كاى فى الاكثر
من ويعزد كاى من كذا بلزوم التعدد وبابها قد يكون استفهامية وقلّ ورد كذا مفردا
او مكررا بلا واو وكنى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن مائة وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبالمكرر
وبالمكرر عطف عن احد وعشرين وما به واما فى غيره عطف على قوله اما فى عدد وذلك الغير
اما كيل او وزن اما المسيح به الشئ كالذراع وكقدر راحة وكقدر شبر وما بين غير مشهورة
ولا موضوعة للتقدير لمثل الشئ ومثله المراد به المماثلة فى القدر لا فى الوصف وغيره المراد
به المغايرة فى القدر فلا حاجة الى ما فى الرضى ان غيرك انسانا وسواك رجلا محمولان على مثلك

حمل الضد على الضد نحو رطل زيتا الرطل بالفتح والكسر اثنتا عشرة اوقية والاوقية
استار وثلثا استار والاستار اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم
والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج حبتان كذا في القاموس
وسها الهندي في جعله مثالا للمكيل والممثل للمساحة نحو جريب نخلا وسها الكاتب ومنوان
سمنا مثلهما مما مرادف من وعلى التمرة مثلها زبدا ولو ذكر بعد استيفاء اقسام التام
مستجاز الاضافة لكان احسن فيفرد التمييز ان كان جنسا اي لفظا يقع على القليل و
الكثير كالماء والتمر فتمرا ورجلا ليسا بجنسين وتعريف الرضي حيث قال وهو ما يقع الواحد العلل مهـ
المجرد عن تاء الوحدة منه على الكثير يحتمل لصدقه على تمر وكانه فرق المص بين الجنس و
اسم الجنس فاسم الجنس ما يتناول الكثير ولو على سبيل البدل والجنس ما يصح تناوله
على سبيل الاجتماع الا ان يقصد الانواع الاولى الا ان يقصد اكثر من نوع ولم يفصل حاله
لانه معلوم مما مر من وجوب المطابقة ولم يتعرض لقصد الافراد لان المقصود من التمييز بيان
جنس المبهم فلا قصد الى الافراد ومن لم يتنبه لهذا قال في تاويل الانواع ما هو بعيد عن الاسماع
ويجمع في غيره اي في غير الجنس في مقام التثنية والجمع لا غير صرح به المص في الايضاح و
خالفه الرضي وقال يجب المطابقة فتقول مثله رجلا ومثلاه رجلين ومثلهم رجالا فمن اجاب
عن الرضي بان المراد بورود على ما فوق الواحد اذ قال اذا جمع فالمنسبة بطريق الاولى فقد تعسف
بما به المص لا رضي على ان اطلاق صيغة الجمع على ما فوق الواحد لا يستدعي صحة ايراد الجمع
بمعنى ايراد التمييز على ما فوق الواحد ثم ان كان اي الاسم المبهم تاما بتنوين او بنون التثنية
ولما اتضح ان الكلام في غير العدد اندفع ما ذكره الرضي وكان عليه ان يقيد التنوين بالظاهر
فان ما فيه تنوين مقدر وهو ما في مابين كم لا يستبهم منه والجزء الثاني من احد عشر واخواته
تمتنع اضافته الى التمييز كما تمتنع اضافة عشرين اليه فيستحق ان يجعل من دواخل قوله والا فلا
على التقييد بالظاهر يخرج غير المنصرف مع ان الاضافة فيه شايع نحو مكاسيل برا وبر و
مثاقيل ذهبا وذهب فان يقول حينئذ ان كان الى غير العدد وقد نبه بكلمة ثم على انه وقت البحث
فان البحث المعطوف عليه مختص بالتمييز وهذا البحث عن المبهم ومن قصد جعل التمييز مع تنوين

المبهم وبونه وانما نكر التنوين بتعدد انواعه وعرف نون التثنية لعدم تعدد انواعه
المتكلم اى انه لم يتم بالتنوين ونون التثنية فلا لم يحز لاضافة اذ لا تمام به وتمها بالاضافة
والمضاف لا يضاف واما التمام بنون الجمع فى عشرين من الاعداد وليس فى عداد ما يحق
فيه وفى حسبون وجها فمن التميز عن النسبة ولا نسبة له بهذا المقام فمقصد الشارح من قوله
والا فلا بعوتهم الا تقبله لورود عشر ودرهما وليس شرحا يشرح به صدر المتعلم بل كمال
الفضله عن الكلام المتقدم وعن غير مقدار فسره الرضى بكل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص
مله بحسب يصح اطلاق اسم ذلك الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب جبرا
فيخرج عنه نحو قطعه ذهب ونعم رجلا وحبذا رجلا ويكون سان المص قاصرا ولو اريد بغير
المقدار ما مفيده اضافة الغير الى المقدار لا وبم صحة النصب فى قطعه ذهبا مع انه صرح
الرضى بانه يجب الخفض فيه لكن لا امتداد سويم جواز الخفض فى الضمير واسم الاشارة
ولا يخفى انه يحتمل قوله والخفض اكثر على ان الخفض فى هذا القسم اكثر بمعنى ان
التميزات المخفوضة اكثر لان الخفض فى كل تميز اكثر والاصح والاضافة اكثر فان قلت هل
للخفض احتمال سوى الاضافة قلت تقدير من الجنسية كما ذهب عليه الجمهور فى توجيه بكر رجل
مررت حيث جعل خفض بمر بكر لاشتهامه فى وقت انجرارها بحرف الجر بتقدير من الجنسية
السابقة فى التميز نحو عن من قائل وقاتله الله من شاعر على خلاف مذهب الزجاج حيث
جعله باضافة كم لاشتهامه والثانى اذ المبهم عن ذات مقدرة عن قد وزعنا عن نسبة فى جملة
نحو طابت زيد ابا والضارب ابا والطيب زيد ابا او ما ضاهاها اى او ما شابه الجملة بان
يكون مشتملا على نسبة غير تامة مما يكون مسنده شبه فعل وليس المراد نسبة الجملة ما فيه
معنى الفعل مرفوعه نحو حسبك زيدا ابوه رجلا وما لزيد فارسا كما ذكره الرضى وتبعه غير لان
كثيرا اما يكون جملة كما لسه نحو طاب زيد نصيبا مثال التميز لا يحتمل غير المنصوب عنه عرفا وزيد
طيب ابا مثال لما يحتمل المنتصب عنه ومتعلقه وابوه مثال لما يحتمل كونه صفة للمنصوب
عنه ولمتعلقه ودارا مثال لما لا يكون الا متعلق المنتصب عنه وعلما مثال لما لا يكون الا
صفة المنصوب عنه او فى اضافة نحو اعجبنى طيبه ابا وابوه ودارا او علما ثم لم يذكر

ما يخص بالمنتصب عنه في الاضافة اكتفاء بقوله ولله دره فارسا والاولى ولله دره فارسا
فان قوله ولله دره فارسا يحتمل التمييز عن نسبة الضمير اذا اخذ بلا مرجع وكذا احتمله الزمخشري
مثالا للتمييز عن ذات مذكوره والمصحح جعل الضمير راجعا الى زيد في القاموس لله دره اى
فعله والفارس راكب الفرس بمعنى صاحبه كلابن ولاسد والحاذق بركوب الخيل
وامره من الفراسه بالفتح هذا وكل من الثلاثة محتمل ومما يجب ان ينبه عليه ان العامل في
هذا القسم من التمييز منسوب نسبته برفع التمييز لابهام عنها والمنسوب اليه يسمى منتصبا عنه
والعامل في القسم الاول الاسم المبهم ويجوز اضافة العامل المنون وما لم نونه حسنا وجمع الى
التمييز مفعول حسن وجه وحسنا وجها وحسنوه وجوه واستثنى ابن مالك بملى ماء وملان
ماء لانهما مقدر الاضافة والمعنى مملى لاقطار ماء وملان الاقطار ماء واما الكثير مالا اى
افضل منصل سبق ولما كان التمييز عن النسبه ربما يلتبس المراد به بغيره يحتاج المتكلم الى
نصب القرينه والمخاطب الى مزيد احتياط في الاعتماد على ما فهم من اللفظ بعدم الاقتصار
على سماع اللفظ بل يحذر النظر الى جوانب اللسان هل هناك قرينه وربما لا يلتبس فيحتاج التبادر
الى ما يفيده العبارة نبه على موضع اللبس وموضع العراء فقال ثم ان كان اسما يصح جعله
لما انتصب عنه مع قطع النظر عن وقوعه في التركيب اى يكون مما يساعد اللغة اطلاقه
على المنتصب عنه جاز باعتبار هذه التمييز به ان يكون له لما انتصب عنه وان يكون لمتعلقه ولا بد
لمعرفة المراد من خارج من التركيب من قرينه او عرف كما في كفى زيد رجلا وطاب زيد نفسا فانه
يحتمل فيهما قصد المتعلق ومعرفة ما هو قصد المتكلم به يطلب السماع ولا يناقض بان القياس
والاظهر المتعلقه لا لما انتصب عنه بان يأول بما يكونه صحيح الاطلاق على المنتصب عنه نحو
طاب زيد علما وابوة وابا ودارا والحال يخالف التمييز في المتصلين فانك لا تجوز في جاءني زيد
ابا اذا كان حالا كونه متعلق زيد ولا في طاب زيد علما بل تجعله مؤولا بعالما فهنه مع التشبيه
المذكور توضيح الفرق بينه وبين الحال فاجمع ما يلقى اليك آنا فآنا بمقتضى الحال ولا تصغه
لشتيت المقال فرعاية الاحوال ومقامات يزيد حسن الحال الاعمال ولو طال لعرفت ما في هذا المقام من الشرح
لسكرت ما وجب لصدرك من الانشراح وعرفت ما وضع من وزن ذلك الذي كان بعض طرحه

وما التام به ما فى القلوب من الجراح ولك الحمد يا صاح وسدكه المفتاح وسديل طلام الليل

بنوره الاصباح مطابق فيهما اى فى القسمين ما قصد لا يخفى انه اذا كان جنسا ايضا لطابق

ما قصد لان المقصود ان كان نفس الجنس فالافراد مطابق لانه لا تعدد فى الجنس وان

كان الانواع فالتسمية لتثنية والجمع ايضا ليطابق المقصود فلا حاجة الى قوله الا ان يكون جنسا

الا ان يقصد الانواع ويمكن ان يقال ليس المراد بما قصد ما قصد بالعبارة بل ما قصد بيان

ففى طاب رطلان رطلا ما قصد بالجنس بناه رطلى بين الرطلين فتامل وان كان صفة كانت له في صفته

اى مطابقة فى القاموس هذا طبقة بالكسر والكسر والتحريك وطباقه ككتاب وامير اى خطابقه

ومن توهم مصدرا بمعنى المطابقة احوج نفسه الى التكلف واحتملت الصفة فى كل تمييز الحال

بخلاف الاسم ان ما هو للمعلق لا يحمل الحال انما يحتمله ما للمنتصب عنه فلا يرد ان تخصيص

احتمال الحال بالصفة انما يلائم مذهب من خص الحال بالمشتق دون ما ذهب اليه المص

من ان كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا وهذا القول منه اشارة الى انه لا ينبغى النزاع

فى كونها حالا او تمييزا كما وقع بين النحاة لانه لا يمكن انكار شئ منهما ورجح التمييز فى بعض نسخه

ولا يبعد ان يستفاد من عبارة المتن ايضا قال الرضى تصريحهم بمن فى درهك من فارس دليل

على انه تمييز بل دليل على انه يحتمل حتى احتيج الى ذكر ما يعين المقصود به ولا يتقدم التمييز

اي على عامله وهو اما المبهم او منسوبه النسبة المبهم فاندرج فيه عدم التقدم على الفعل

ففى قوله والاصح ان لا يتقدم على الفعل تطويل والعبارة الصحيحة والاصح ان لا يتقدم التمييز خلافا

للمازنى والمبرد فى الفعل وفى الاكتفاء بذكر الفعل حالا لانه يخرج منه اسم الفاعل والمفعول ولو مثل

حرف العادة يتضمن ذكر الفعل ذكر ما يشابهه لدخل فيه الصفة المشبهة واسم التفضيل و

المصدر انه لا خلاف فى عدم جواز التقدم عليها الا ان يقال احمل عدم جواز تقديم التمييز

على هؤلاء على ان سائر معمولات هؤلاء لا يتقدمها والذى ذكر فى الامتناع عن تقديمه

مطلقا وجهان احسنهما ان التقدم على العامل يقضى تقدم البيان على المبهم وهو ينافى غرض

ذكر التمييز من الابهام اولا والتفصيل ثانيا ليتمكن الخطاب فى النفس فضل تمكن وثانيهما ان

عامل التمييز اذا كان الجامد المبهم فى غاية الضعف فلا يقوى للعمل فى ما تقدم ولذا لا يجوز الفصل

مع م

بحث المستثنى

منه وبين التمر في السعة واذا كان منسوب النسبة فلان التمييز فاعله في الاصل ولا يتقدم
الفاعل على عامله وريف تفجرت الارض عيونا وامتلا الاناء ماء واحسب انه فاعل لو عبر عن مضمون
فجرت الارض عيونا بتفجر الارض عيونا وعن مضمون امتلا الاناء ماء بملأ الاناء الماء واتمام التوجيه
بقصد اطراد الباب اهون واجدر مما يتكلفونه على انه لا حاجة الى التكلف في البعض الثاني
لان الماء فاعل مجازي في قصد المتكلم بحسب اصله ولا يجوز تقديم الفاعل النحوي مجازيا كان
او حقيقيا والاولى ان يقال التمييز في الاصل فاعل للعامل او مضاف اليه وشيء منهما لا يتقدم
تشمل نحو لله دره فارسا بلا خفاء المستثنى المطلق لا يمكن تحديده بحسب المعنى بان يحد
بما هو وصف لمعناه ليعرف به مدلول المستثنى لان معنى المستثنى مختلف فتارة يكون مخرجا
وتارة غير مخرج فلا بد لمن اراد التعريف بحسب المعنى ان يقسم المستثنى ليتأتى له فلذا قسم المص
اولا ثم اشتغل بالتعريف لا لانه لا يمكن تعريف المستثنى المطلق وكيف لا وقد قال قسم المستثنى
فمن وحد كل منهما بحد مفرد بحسب المعنى لان مفهوميهما مختلفان ولا يمكن حد مختلفي الماهية بحد و
الدليل على اختلاف مفهوميهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد بحسب
اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور بعد الا واخواتها
ونرى انه يمكن ان يذكر مفهوم جامع باعتبار لفظ المستثنى اذ لفظ المستثنى متحد في القسمين وبهذا
اندفع ما ذكره الرضي من انا لا نمرا ان المستثنى مشترك لفظي بل له مفهوم واحد هو المذكور
بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا فيمكن جمع القسمين في تعريف واحد لان المص منع
جمعهما في تعريف واحد بحسب المعنى ولم يدع الاشتراك اللفظي بل لا يبعد ان يقال لم يعرف المطلق
لاشتهار هذا التعريف واشعار به في التقسيم وما قيل انه لا بد في تعريف المستثنى المطلق من
قيد الا لغير الصفة كما في بعض النسخ المشاب يمكن دفعه بان عطف اخواته على الا يغني عن قيده
لانه لا اخوات لالا الصفة وما زاد الرضي من قوله مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا غير محتاج اليه
متصل ومنقطع الاولى مستثنى متصل ومستثنى منقطع لانهما اسما القسمين لا مجرد المتصل
والمنقطع فالمتصل هو المخرج تناول المخرج من صيغة اخرى كثلاث والمخرج من اصل كالتمييز المزال
عن اصله فمن قال لا يخرج الا عن متعدد فلا حجة لقوله عن متعدد الا قصد تسهيله فقد غفل

وعن متعدد وفيه خلاف المبرد وبعض الاصوليين حيث يكتفون بصحة الدخول تحت
المستثنى منه محصورون جاءني زيد نا الا واخواتها اى لواحد منها ولم تفسر الاخوات اعتمادا رجل الامر
على انه تنفصل فى اثناء المباحث يَبْدا انه فاته سد و لما بمعنى الا و لاسيع الاف لمفرغ
بعد النفى صريحا او مقدرا صل اخرج بر جاءنى القوم ولم يجئ زيد الى غير ذلك وفيه ان
لفظ المستثنى دال على الخروج دون شئ من هذه الامور وانما الخروج تعرف فيها بكونه
لازما لما يدل عليه لفظه فلا تصدق المخرج بمعنى عرف من المعلوم على شئ منها قوله بالا واخواتها الاصل
لمزيد توضيح من غير توقف التعريف عليه وحينئذ لا باس باجمال الاخوات او بعضه فتامل
لفظا اى ملفوظا كان المتعدد او المخرج او بعد نحو جاءنى القوم الا زيد وما جاءنى الا زيد
ويتوك مثل ما جاءنى القوم الا زيدا وجاءنى زيد ليس الا والمنقطع المذكور ليس وصفا للمنقطع كما
يتوهم لصحة كون المذكور بعدها منقطعا عنه وما توهم قوله بعدها من وقوع المنقطع بعد
الجميع كالمتصل ليس بمعقول لانه لا تقع الا وغير وسوى وسد تخص به ولا تقع بعده الا ان
المفصول المفتوحة غير مخرج لعدم دخوله فى الواقع فى المتعدد المذكور سواء كان من جنسه نحو
ما جاءنى القوم الا زيدا اذا تعين خروج زيد عن القوم قبل الاستثناء او لم يكن نحو ما جاءنى
القوم الا حمارا وهو مقدر الوقوع بعد لكن عند البصريين فيحملون معنى الكلام جاءنى القوم
لكن الحمار لم يجئ والكوفيون يفسرونه بجاءنى القوم سوى حمار فيحملونه مقدرا لوقوع بعد
سوى ولا يخفى ان تقدير الوقوع بعد سوى لا يميز المنقطع عن المتصل لان سوى يكون للمتصل
الا ان يقال التميز يحصل ببعض المتعدد مكان المستثنى وفى المنقطع وضع الجميع مكانه نعم
الامتياز فى تقدير البصريين فهو اوضح ومما يجب عليك اهم المهام واحق ما يقصد اليه فى هذا اوضح
المقام تحقيق ما كل دون الوصول اليه اجلة الافهام واستولى على عقول الفحول فى تحقيقه
الاوهام من تصحيح معنى اخراج المستثنى عن المتعدد ولا اروح به الا بوثوق الرجاء من العليم
العلام ان يفيض علينا سماء المعرفة من منبع الالهام ويرفعنا ليسدد اساس الكلام على
الاحكام فاعلم اولا انه صعب على الاعلام تعقل اخراج المستثنى داخلا فى المستثنى منه
لزم من نسبته تعلقت به كونه محكوما عليه بما نسب للسابق بعد الاستثناء ومحكوما عليه بنفيه

للاخراج باداة الاستثناء فيلزم التناقض في المستثنى اما في جاءني القوم الا زيدا بان يكون
زيد جائيا وغير جاء واما في اضرب القوم الا زيدا بان يكون مطلوبا ضربه غير مطلوب ولا تتصور
ذلك في شان من لا يدانى مستكره فضلا عن البلغاء الكرام وافصح افصح الاقوام عليه التحية
والسلم بل عن الملك العلام في معجز الكلام وافضى بهم تلك الصعوبة الى ان اختلفوا فقال
بعضهم المستثنى منه مجاز عما عدا المستثنى وليس الا استثناء الا قرينة عليه ولم يدر انه
حينئذ لا يكون فرق بين المستثنى المتصل والمنقطع اذ يتشاركان في عدم الاخراج ودفع
ما يقع في فهم المخاطب من ايهام سابق المستثنى وقال ابو بكر الباقلاني ذلك وتبعه الرماني
وعبد الجبار ان مجموع المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء اسم لما بقي ورد عليهما بان لا اسم
في لغة العرب مركبا من الثلاث وليس بشيء لانه تسمية الجملة وان طالب نعم يرده عليهما انه
لا تفصل بين اجزاء كلمة بالكلمة الاخرى ولا اباء عن قولنا جاءني القوم يوم الجمعة امام الامير
في ساحة البلد الا زيدا واستحسن الرضي قول آخرين ان المستثنى داخل في المستثنى
منه وانما يلزم التناقض لو كان النسبة الى مجرد المستثنى منه وكذلك لان النسبة الى
المستثنى منه مع المستثنى دائما اخرى لاعراب الى اول اجزاء المنسوب اليه الغير المعزل واعرب
الجزء الآخر بكونه مضافا اليه او تابعا من التوابع او بكونه شبه المفعول كالمستثنى فالمستثنى
يخرج قبل النسبة الى المستثنى منه وفيه ان المستثنى لم يخرج عن كونه مدلول المستثنى منه
لانه لا يمكن ولا عن النسبة لانه لا نسبة فكيف يتصور اخراج ونحن نقول نسبة المسند الى
المستثنى منه فاخرج من النسبة المستثنى ثم حكم او طلب فلا تناقض قبل الحكم والطلب
فتامل ولما كان عقد البحث لبيان ما هو ملحق بالمفعول من المستثنى لكونه مستثنى اذ المنصوب
بالمفعولية او بكونه خبر ليس او خبر لا يكون قد بين في ابواب آخر وانما ذكرها هنا لتتميم بحث المستثنى
تقدم ما هو واجب النصب بعد الا وفصل بينه وبين جائز النصب بما ليس من ذلك الملحق
لجامع وجوب النصب فقال وهو اي المستثنى الشامل لقسميه وقد عرفت انه لم يقسمه
فلا يحتاج الى التمحل في الضمير على ان التمحل لو كان لكان في المرجع منصوب اي وجوبا بدليل جعله
قسيما للمنصوب جوازا ولقد تساهل في شرح تعريف العامل على ناصب الفضلات لكن ينبغي

ان تعرف ان الناصب المذكور ناصب للمستثنى بوساطة الا وقال المبرد والزجاج هو
الا وللكسائي فيه مذهب آخر وللفراء آخر لكنهما بعيدان عن نصرة فلذا فاتك في بيانهما اذا
كان بعد الا غير الصفة لا يحتاج الى الصفة اذ المستثنى لا يكون بعد الا الصفة واحترز
بقوله بعد الا عما بعد سوى وغير وبيد فانه لا نصب بعدها وعما بعد خلا وعدا وليس ولا
يكون فان نصبه بعدها غير مقيد بقوله في كلام موجب او مقدما على المستثنى منه والمراد
بالموجب ما لم يكن استفهاما او نهيا او نفيا صريحا او مؤولا والمأول بالنفي في غير قلما نحو قلما
رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل واقل رجل ولفظ ابى وسائر ما فيه تقليل كما جاء في الشواذ
فشربوا منه الا قليل بمعنى لم يطعموه فلا يقال مات الناس الا زيد بمعنى لم يعش والمتقدم على
المستثنى منه لا يجوز مع التقدم على المنسوب اليه بل اما ان يتقدم عليه او على المنسوب
اليه بل اما ان يتقدم عليه الا شاذا على ما في التسهيل نحو خلا الله لا ارجوا سواك وانما اعدّ
عيالي شعبة من عيالكا. والا شاذا للضرورة على ما في الرضي نحو وبلدة ليس بها طوري ولا
خلا الجن بها انسي هذا عند البصريين خلافا للكوفيين فيجوز عندهم اختيارا الا زيدا قام القوم
وكان عليه ان يقيد قوله او مقدما بقوله على الاكثر كما قيد به المنقطع لما قال يونس من انه سمع
من بعض العرب الموثوق بعربيته مالي الا ابوك احد فيجعلون احد بدلا من المستثنى قال سيبويه
هذا ما مررت عليك احد قال حسان رضي الله عنه في خير البشر عليه افضل صلوة وسلام
لانهم يرجون منه شفاعة. اذا لم يكن الا النبيون شافع تعالى لا بد من تقييد الكلام بالتام و
الكلام التام ما ذكر فيه المستثنى ويقابله الكلام الناقص لئلا ينتقض بنحو قوله الا يوم الجمعة
هذا لكن لو قيد خرج نحو وي الا يوم الجمعة الا يوم السبت فانه يجب نصب يوم السبت لانه
لا يقع في اكثر من واحد ويجب النصب في ما زاد وبالجملة يخرج عن قاعدة وجوب النصب
نحو ما قام الا زيدا الا عمرا لوجوب النصب في الا عمرا لما ذكر ونحو ما جاءني الا عمرا فانه لا يجوز
الا ابدال احدهما ويتعين نصب الآخر لانه لا يبدل من شيء الا مرة او منقطعا مطلقا في لغة
الاكثر اي اكثر العرب وهم الحجازيون واشار بقوله في الاكثر الا يخالفه الكثير منهم وهو بنو
تميم فانهم لم يوافقوهم في وجوب النصب في مستثنى منه لا يجوز حذفه نحو

لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم وبخالفونهم في جواز الا بدال في غيره نحو ما جاني احد الا
الاحمار فانه يجوز ما جاني الاحمار فبعض المنقطع واجب النصب اجماعا فلذا قلنا او منقطعا
مطلقا وقوله او منقطعا مفيد بكونه بعد الا لا نه عطف على قوله في كلام موجب فكانه قال
وهو منصوب اذا كان بعد الا غير الصفة منقطعا في الرضى وغيره او منقطعا اي منقطعا
بعد الا ان كان اشارة الى احتياج عبارة المتن الى التقييد كما الظاهر فناسب وان كان
اشارة الى انه في حيز قوله بعد الا يحسن او كان سه باعاده كان على ان التقييد السابقه مشاركه
في كونها بعد الا بعد خلا وعدا في الاكثر اشاره الى اختلاف الاستعمال فيهما اسما للاخفش
على خلاف سيبويه حيث انكر الجر بعدها او ادخل فيه ما خلا وما عدا بزيادة ما لا على كونها
مصدريه على جواز الجر لان الزائد كالعدم او لم يلتفت الى قول الجرمي لانه لم يثبت على ما
في الرضى وما خلا وما عدا وليس ولا يكون ونصب المستثنى بعد هذه الامور
ليس على الاستثناء بل بهذه الافعال اما في ما عدا خلا فظاهر واما في خلا مع كونه لازما
فلتضمينه معنى جاوز وههنا بحث نفيس وهو ان جعل المنصوبات بهذه الافعال مستثنيات
دون منصوب جاوز وما كان وما يكون يحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات صارت بمعنى
الا فكثر حينئذ لا حاجة الى بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه تركه قد و
التزام اضمار فواعلها وكون النصب بعدها على الاستثناء الا انهم مع كونها بمعنى الا تصدوا
تصحيح هذه الامور لما راوا من اعراب عن معنى الا رعاية لاصله والحق ان يكلف الاعراب
فيما لم يشاهد بعده عن الاعتبار وكذا غيره فان اردت ذلك فضمير خلا وعدا وليس ولا
يكون اما الى مصدر الفعل او الى البعض المطلق من المستثنى منه ومحل الجمل النصب على
الحاليه وما خلا وما عدا مصدر ان تاول بل اسم الفاعل حالا ان وحق ذهما حذف المضاف
اي زمان خلو بعضهم ولا يبعد ان يقدر في الكل الزمان فيكون تقديره خلا زيدا زمان خلا زيدا
كما في قد سافر مستغنى عن توجيه التزام حذف فد مايه لكونه في مقام الا لم يحسن اظهاره لانه قد
لا يدخل على الا ولذا اختص بالتزام الاضمار فواعلها لكونه كالا في عدم الفصل بينها وبين
المستثنى وليس ما من ادوات الاستثناء بمعنى الا كما زعم البعض بحمل الرجل تمسكا بكلامهم

كل شيء بهذا اى بسرها النسا وذكرهن فانه لا يحتمل ما يتعلق بجريه وذكرها فان المنع على
الاستثناء لان التحقيق انه فى تقدير ما عدا النساء وذكرهن فحذف تعدا ويجوز فيه اى المستثنى
النصب على الاستثناء ويختار البدل من حيث انه بدل اى كونه بدلا لان البدل نفس
المستثنى لا امر يجاوره والا وصح الابدال فيما بعد الا متعلق بقوله يجوز تعلق طرف بحاط
بعد تعلق طرف محيط فهو على لبث فى البلد فى محله كذا فلا حاجة الى جعله بدلا من الظرف
الاول ولا الى جعله فى معنى فى مكان واقع بعد الا لان المتعارف بعد الا لا فى مكان واقع
لا فى مكان واقع بعد الا ولو ترك الظرف الاول كما فى الظرف الاول كما فى بعض النسخ فكان
قوله فى بعد الا مسارعا للتعلق لكان ابعد وقد راعى فى شان الحكم بحاسن من تقديم
النصب مع كونه مرجوحا رعاية لا مقتضاء المقام واصالة اعراب المستثنى وعمومه اعراب البدل
وقدم فى التمثيل البدل بعد بما للمراد الراجحة فى كلام غير موجب شرح المرحب موجب المرتبة
غير الموجب لكن بقي بحث غامض اليه فارغب وهو ان ليس الواقع فى كل كلام فيه نفي او نهى
او استفهام واقعا فى كلام غير موجب بل الواقع على وجه اشتمل عليه النفي مثلا وجعله منفيا
ولذلك ترى سيبويه يقول ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا لا يجوز فيه الابدال لو كان
الرؤية بمعنى الابصار فانه فيه ويجوز لو كان بمعنى العلم وذلك لان العلم ما بن احدا القول
نفي القول عن الاحد فى العلم فسرى النفي فى فاعل يقول فالمستثنى منه يجوز فيه الابدال بخلاف
الرؤية بمعنى الابصار فان فيه وصف الاحد بالقول ونفى رؤيته فلم يسر النفي فى القول
وهذا منه مبنى على الظاهر المتبادر حتى لو قام قرينة على ان نفى الابصار مبنى على ان اسناد
القول لا ينكر جواز الابدال فلا يتجه اعتراض الرضي عليه بانه يجوز البدل فى نحو ما كلمت احدا
يصعب الا زيدا لان المعنى ما اصعب احد كلمته الا زيد ومنه قول عدى بن زيد فى ليلة
لا نرى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها فليتامل فى مواقع سراية عدم الايجاب فانه من مختبرات
اولى الالباب وذكر المستثنى منه اى والحال انه قد ذكر المستثنى منه فاجعل صاحبها ما نقول
اليه الحال من غير ان يميل اليك دليل المقال فيل احترز به عما لم يذكر مستثنى منه له فانه يعرب
على حسب العوامل ونحن نقول او يجب نصبه كما فى جاءنى الا زيدا الا بكرا ولا نطيل ان المصنف

تقديما بعد الا بكونه متصلا موخرا عن المستثنى لانه اعتمد على معرفة حكم المنقطع او المقدم
سابقا ولا يحتاج في وهمك ان المعتاد تخصيص السابق باللاحق دون العكس لا بالقول هذا
اذا كان السابق محتملا للتخصيص وهناك لا يحتمله كيف ولو خص حكم المقدم والمنقطع فيما
سبق بالموجب لم يكن لذكرهما معنى ولو جعل ذكر المستثنى منه مصدرا معطوفا على الامثلة
قال المصنف بعدم المستثنى به ولو اسند المصنف اذ من قوله نحو ما فعلوه الا قليل والامثلة
لم بعد وقال لولا قصد المصنف لم يات بالمثال كما لم يات في الاحكام السابقة ولك
ان يجعل وجه التمثيل مع انه لم يمثل الحكم سابقا الرد على بعض المقيد ما حيث شرط في صحة
الابدال عدم صلوح الكلام للايجاب فيجب النصب في ما جاءني القوم الا زيدا وقد رد
بعموم ما اسند الا على القراء حيث منع النصب في ما اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب
الرفع في ما جاءني امرأة الا هند ولا بد من تقييد المستثنى بما اذا لم يبدل من المستثنى
منه مستثنى آخر اذ لو ابدل تعين نصبه كما عرفت وقد مات المص فيدان آخران احدهما
انه لا يقصد نفي الموجب رد موجب هو فيه ذلك المستثنى فانه يرجح مطابقته للمردود عليه
ما في الرضي ففي ما جاءني القوم الا زيدا في رد جاءك القوم الا زيدا يختار النصب وثانيهما
انه لا يتراخى المستثنى عن المستثنى منه فانه يرجح النصب على ما في التسهيل نحو ما جاءني
احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا فقد فات المص قسم من المستثنى وهو ما يجوز فيه البدل
ويختار النصب وليس منه المستثنى المقدم على صيغة المستثنى منه نحو ما جاءني رجل
الا عمرو وخير منه على ما ذهب اليه المازني لان سيبويه رجح فيه البدل لا يقال ينقض هذا
الحكم لقوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك فان
القراءة المشهورة فيه النصب ولا وجه لاتفاق اكثر القراء على المرجوح لانا نقول الخطاب
مع المؤمنين فالاحد مخصوص بهم فلم يدخل فيه الامرأة فهو مستثنى منقطع وقد صعب
ما يسره الله لي بفضله على النحول حتى اجاب جار الله بانه مستثنى من اهلك ولا يخفى انه
خلاف الظاهر والظاهر تعلقه بما يتصل به فاستبعاد اجماع اكثر القراء عليه بحاله اعترض
المص عليه بان القراءتين متناقضان لان الاستثناء عن الاسراء يوجب عدم الاسراء بالمرأة

والاستثناء عن عدم الالتفات لعدم الاستثناء لان الالتفات بعد الاستثناء ولا نا ص في
القرآن ودفعه الرضي بان الاستثناء مقيد بعدم الالتفات بمقتضى النحوي وذلك كالحال في الاستثناء
عن الاستثناء المقيد والاستثناء عن القيد كذلك ان تقول المراد الاستثناء منه الى ارض لم يغصب الله
عليه ولما نحن على المص دفع اشكاله منع فساد اتفاق الاكثر القراء على المرجوح بل قال الا للزم
البعض اتفاق الكل عليه وهذا انما يسمع لو لم يكن خصوص الاعراب مسموعه عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم او كانت المجموع مسموعه لبيان الجواز فيجوز ان سمع احد القراء المرجوح
عنه صلى الله عليه وسلم ولم يبلغ الاكثر الا اياها ومع ذلك بعيد ومما استصعب البعض
عنه انه كيف يجعل بدلا مع اختلاف تعلق العامل بالمستثنى منه والمستثنى بالايجاب
والنفي وايضا لا يجعل من اقسام البدل الا بدل البعض وهو لا يخلو عن ضمير المبدل منه
وايضا الا بمعنى لا بد ال جزء كلام من جزء كلام آخر والمستثنى منه كلام آخر ولهذا دفع
نحاة الكوفة في ان الاتباع بالعطف والآخر فيه عطف في هذا المقام مقيد للاستثناء واجيب
بان الربط بالاستثناء اغنى عن الضمير لظهور البعضية وكون كل من المستثنى والمستثنى
منه في كلام آخر انما بحسب الحال والا ففي اللفظ ليس الكلام الا واحد والبدل ام لفظي او
البدل مجموع الا زيد الا انه اجرى اعراب المجموع على جزء سلمه والفقه في الجواب لا اخراني
لقال البدل مقصود بالنسبة فالمنسوب للمستثنى والمستثنى منه واحد والاختلاف بالايجاب
والسلب اختلاف في الحكم واين النسبة من الحكم فاحسن التعمل فانه المميز بين ارباب
النقل واصحاب الجهل ولما لم يكن في كلام جار الله قيد ذكر المستثنى منه وكان من زيادات
المص للاحتراز عن المعرب بحسب العوامل عقبه بقوله في كلام موجب او مقدم على المستثنى منه تنبيها على
فائدة القيد ولم يبال بالفصل به بين السابق وما هو من تتمته من بحث يتعذر البدل على اللفظ
على انه من المعرب بحسب العوامل والبدل كال اشتباك اذ هما مشتركان في ان المستثنى فيهما
جعل مقصودا بالنسبة وهناك دفع آخر وهو ان البحث يتعذر البدل حاجه بالي معرفة
المعرب بحسب العوامل فكتب عند قوله ومن ثم جاز ليس زيد الا قائما وامتنع ما زيد
الا قائما والمراد وجوب الاعراب بسبب عامل المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى فلا يرد

على حسب العوامل

خلاف الفراء فانه يجوز نصب المفرغ على الاستثناء تمت

ان القسم السابق حين جعله بدلا معرب كذلك بحسب عامل المستثنى منه لانه ليس واجبا
ولا من حيث انه عامله بل من حيث انه عامل المفرغ وذلك ان تريد الاعراب بالاصالة ولا يرد ما
مررت باحد الا زيد لانه لم يعرب بعامل المستثنى منه بل بعامل نفسه لانه اعرب بعامل
المستثنى منه من حيث انه عامل المستثنى منه الا انه كرر ذكرا لعامل بينهما على انه في
حكم تكرير العامل وسمى هذا القسم مفرغا تسمية له باسم عامله لان عامله هو الذى فرغ
عن المستثنى منه للعمل فيه فلا حاجة الى جعل المفرغ لدا بالحذف والايصال على ان ذلك
ان يفسر المفرغ بالمفرغ عن اعرابه لاعراب المستثنى منه اذا كان المستثنى منه غير مذكورا
الا محذوفا الا انه داعى المقابلة بقوله وذكر المستثنى منه وكانى بك عاملا انه يبعض
مثل ما ضرب الا بكر الا عمرو الا خالدا فانه يجب النصب فى ما سوى المستثنى الاول اذ لا يجوز
التفريغ الا فى واحد والمستثنى المفرغ يجرى فى اكثر المعمولات وهو اى المستثنى منه فى غير
الموجب فالعطف على الاسم والخبر بحرف عطف واحد وقيل الواو للحال اى والحال انه
المستثنى واقع فى غير الموجب ولا يذهب عليك ان وقوع المستثنى منه فى غير الموجب اظهر
ليفيد فهل اى ليستد الكلام اذ عموم النفى مع استثناء البعض اقرب من الصدق
من عموم الايجاب مع استثناء البعض لكثرة الاول وقلة الثانى وقوله ليستد متعلق بعموم
الكلام اى اشرط ذلك ليفيد ما ضربنى الا زيد وعلى تركه هذا قوله الا ان يستقيم المعنى
مستثنى من نحوى الكلام اى لا يعرب المستثنى على حسب العوامل فى الموجب الا ان يستقيم
المعنى ونحن نقول ضمير وهو الى عدم ذكر المستثنى منه اى عدم الذكر فى غير الموجب الا ان يستقيم
المعنى وضمير ليستد الى المستثنى اى ليستد المستثنى فان فائدة المستثنى اخراج الكلام عن
الكذب وهو مع حذف المستثنى منه لا يخرج الكلام عن الكذب واستقامة المعنى اما بصحة
عموم الحكم فيما عدا المستثنى او بقيام القرينة على خصوص المحذوف او على قصد المبالغة
يقال مدار صحته غير الموجب ايضا على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب الا ترى عدم صحة
ما مات الا زيد فلا وجه لاطلاق غير الموجب وتقييد الموجب بانه لا استقامة
فى النفى عالية فاريد بالاطلاق التنبيه على القلة بحال ليس بحث النحوى الا عن استقامة

واما مقام صدق المعنى وعدمه فمما يتعلق بعمل المتكلم قلت كانه نبه المص على هذا بقوله لنفيد
اى هذا لافادة الكلام لا لما يقتضيه قواعد الاعراب على ان مقصوده يمكن ان يكون التنبيه
على ان هذا القسم كثير الاستعمال فى النفى قليل فى الايجاب وبيان كثرة الاستعمال وقلته من
وظايف الفن مثل قرأت الا يوم كذا فى مقام بيان ايام اسبوعك او شهرك او سنتك الى غير
ذلك ولا يخفى ان ما هو ظاهر الكذب فى الموجب مما لا يقصد الاستفهام عنه ايضا فاطلاق
غير الموجب من غير اخراج الاستفهام لا يصح ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما اى من اجل
ان التفريغ فى الاثبات فسد باستقامة المعنى لم يجز ما زال زيد الا عالما مع كونه نفيا لان معناه
الاثبات فالمراد بغير الموجب غير الموجب فى التحقيق ولا ينفع الظاهر كما لا يضر صورة الايجاب
المؤول بالنفى والمراد عدم الجواز من غير جعله مستقيم المعنى بنصب قرينة على الخصوص
او قصد المبالغة كما فى جاءنى احد الا طريف وما زيد الا قائم وما جاءنى زيد الا راكبا حيث
قال المص لا يستقيم الاستثناء فيها الا بقصد المبالغة او بتخصيص النفى بما يضاد المستثنى
بقرينة ظهور استحالة انتفاء جميع الصفات سوى المثبت فلا يلزم ما ذكره الرضى انه يصح
تصحيح هذا المثال بما ذكره فى الامثلة المذكورة بل تصحيحه مندرج فى تصحيح ما زيد
الا قائم ولا يندفع اعتراضه بما ذكره بعض الشارحين مع فتح باب مثل هذا التاويل اذ لا
ايجاب الا يصح فيه التفريغ واعلم انه لا يكون المستثنى فعلا الا اذا كان مفرغا فانه يكون
فعلا ماضيا فى القسم نحو نشدتك الله الا فعلت اى طلبت لك الله للقسم بها ما اسالك الا فعلك
وفى غير القسم يكون فعلا ماضيا نحو ما الناس الا قد عبروا وبغير قد اذا تقدمها ماضى
منفى يقصد لزوم المستثنى نحو ما انعمت عليه الا شكر او فعلا مضارعا حاضرا نحو ما زيد الا
يقوم او حالا نحو ما جاءنى زيد الا يضحك او صفة نحو ما جاءنى رجل الا يقوم واذا تعذر البدل
اى البدل المختار حملا على اللفظ الحمل على الموضع واذا تعذر الحمل على الموضع القريب
ابدل على الموضع البعيد كما يرشدك اليه المثال الثانى وعلله بالعمل بالمختار على قدر
الامكان ويستفاد منه انه لا بد من الحمل فى البدل الغير المختار فلذا حملنا البدل على
البدل المختار بحمل اللام للعهد وما استفدت من كلامهم هذا انه اذا تعذر اعراب المستثنى

١١٥



على حسب العوامل بحسب لفظ المستثنى منه تعرب بحسب العامل في محله كما في ما زيد الا
قائم وضبط الرضي مواضع التعذر وقال انها اربعة مواضع المجرور بمن الاستغراقية و
المجرور بالباء الزائدة لتاكيد النفي نحو ما زيد او ليس زيد وهل زيد بشيء واسم
لا التبرئة نحو لا رجل او لا غلام رجل وخبرها الحجازية وكانه لم يلتفت الى الحجازية لشذوذ
عملها بعد خبر لا لنفي الجنس نحو لا اله شيء الا شيء وخبر كان الداخل عليه لام الجحود نحو وما
كان الله ليعذبهم الا العذاب بالنار مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا زيد
رجحان البدل على الاستثناء في مثله اكثر من الرجحان فيما جاءني من احد لان في الاستثناء
فيه التباس الاستثناء بالبدل على اللفظ فلذا ترى الاستثناء فيه قليلا واذا حذف
الخبر صار الاستثناء اضعف نحو لا اله الا الله ونحو لا فتى الا علي ولا سيف الا ذو الفقار
وما زيد شيئا الا شيء ولما كان تعليل التعذر في المثالين الاولين فيما سبق بان من الاستغراقية
لا تزاد في المعرفة ولا التبرئة لا تعمل فيها ولا يطرد في نحو ما جاءني من احد الا رجل صالح ونحو
لا رجل في الدار الا رجل صالح على التعذر مع انه لم يكن من عادته تعليل الحكم تعليلا
لتعليلهم الناقص بالكامل وصونا عن توهم تخصيص التعذر بما كان المستثنى معرفة عن
اختصاص العلة فقال لان من لا تزاد بعد الاثبات لان زيادته لتاكيد النفي ولم يبق
بعد الاثبات وهذا التعليل بظاهره ينطبق على قول من يحمل اعراب التوابع بتقدير عامل
المتبوع دون ما هو الراجح من انسحاب عامل المتبوع اليه اذ حرف لا تزاد من بعد الاثبات
بل يصح من الزائدة في النفي اليه وهكذا قوله وما ولا لا تقدران عاملتين بعده
فكان عبارته ولو بان من لا تزاد حقيقة او حكما واعمال من بعد الاثبات في حكم زيادته
وكذا ما ولا لا تقدران بعد الاثبات واعمالهما في حكم تقديرهما وانما قال عاملتين لان
الكلمة ربما تعتبر عاملة مع زوال معناها اذا لم يكن عملها بمعناها الزائل فتوهم ان قوله
عاملتين لغو لان ما ولا لا يمكن تقديرهما بعد الاثبات لمنافاة النفي والاثبات ليس بشيء
نعم ان عمل من ليس لانها لتاكيد النفي فلتقدر عملها بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض
النفي بالا بخلاف ليس شيئا الا شيء معللا بالتمثيل لا بقوله لانهما عملتا للنفي والا لا كيفي بقوله

بخلاف ليس فقط فانه من محاسن الاستعمال التي يعتبرها اصناع ارباب الكمال لانها عملت
للتشبيه اي لكونها على صورة الفعل ويتصرف بعض تصاريفه لا لان فيها معنى الفعل لانها تنفي
ما كان فيبعد الاثبات بعد على ما كان حتى يرد ان ليس كما ينفي مضمون الخبر ونفي مضمون الشيء
ليس الا نفي كونه فجعل ليس متضمنا لمعنى الكون دون ما بحكم فلا ان ليس معنى النفي لبقاء
العاملية اي كلمة ليس لاجله ومن ثم اي من اجل ان عمل ما للنفي وعمل ليس للفعلية
جاز عمل ليس فيما بعد الا في ليس زيد الا قائما وامتنع عمل ما فيه في ما زيد الا قائما
ولم يعمل وامتنع لا يحل الاعمال مع انه كان الكلام في الفرق بين ما ولا وليس لان الاشتباه
بين ليس وما التي يشبهها اشد ولانه لا يظهر امتناع لا يحل الاعمال يعمل لا لانه مما استقل
بخلاف ما زيد الا قائم بقوله ومن ثم لم يجز ليس زيد الا قائم فان قلت قد جاء ليس الطيب
الا المسك بالرفع قلت هذه لغة تميم لنزيل ليس منزلة ما واما ما قال ابو علي بان اسم ليس
ضمير الشان فما يقضي منه العجب كيف ولا معنى لقولنا ليس الشان الطيب الا المسك و
اعجب منه انه يعلق الرضي في شرحه بانه لا يتم لو ورد في كلامهم الطيب الا المسك ولو اريد
يحل في انكار النفي ليس بعد الا لقوله الا هذه ليست اداة الاستثناء بل في تقدير ان لا يكون
اي ليس الطيب حاصلا ان لا يكن المسك ومخفوظ اي وهو مخصوص لكونه جملة معطوفة
على ما قبلها ولا يصح ان يكون معطوفا على منصوب في قوله وهو منصوب لوقوع فواصل بعد
غير وسوى بكسر السين في الاشهر وجاز ضمها وسواء بفتح السين في الاشهر وجاء الكسر
وبعد حاشا اعاد كلمة بعد لتخصيص قوله في الاكثر بحاشا في مذهب اكثر النحاة وهم سيبويه
ومن تبعه حيث انكر صاحبه حاشا الا عليه سبيل الشذوذ كقوله عليه الصلوة والسلام اسامة
احب الناس الي ما حاشى فاطمة او في اكثر الاستعمالات على ما هو مذهب الاخفش حيث قال انه
بان فعل وبان حرف ومجئ اللام بعدها دليل فعليتها وقال ابن مالك بل دليل اسميتها كما يؤيده
مجئ حاشا لله بالتنوين فهو مصدر بمعنى تنزيها لله قال الرضي فالاولى جعل حاشى مصدرا في
جميع المواضع وح يكون الجر بعدها للاضافة ويكون ترك التنوين في حاشى لله لاستكا دمه
تنوين ما عليه للاضافة ولذا لم ينون سبحان من سبحان من علقمة الفاخر عند بعض وقال الجاء

القوم حاشا زيد بمعنى جانب الجاني او المجني زيدا هذا من جملة المقدس براءة زيد عن المجني
فقد بعد وكل حاشى وقيل حاشا واعراب غير كاعراب المستثنى لفظا او محلا فيما يكون
سببا لاضافة الى ما او ان او ان او محلا مطلقا عند الفراء حيث اوجب بناءه على الفتح على
لغة بعض بني اسد وقضاعة لكونه في معنى الا ومن العجب انه لم يذكر حجة عليه من كلامهم
غير مضاف الى احد كالامور على المتصل المذكور في اقسام المستثنى بالا وهذا من معربات
لم يسبق كما بعد الا الصفة لم يجعل تاما للتشديد وانما لم يجعل اعرابه كاعراب غير المستثنى
بالا لما بينه قوله وغير صفة دالة على ذات مبهمة موصوفة بالمغايرة بحسب الذات وضعا و
بالمغايرة بحسب الوصف بحول خلت بوجه غير وجه خرجت به تجوزا حملت على الا اي حملت
على معنى الا بالنقل اليه لمناسبة بين معناه ومعنى الا في كونهما مصمنين لمغايرة شيء شيء
والاشبه ان يكون هذا المجاز متفرعا على معناه المجازي لان المناسبة هناك اشد لتضمن كلا
كل منهما المغايرة بحسب الوصف وان كان المعنى الحقيقي اطول باعا في ان يجوز بها ملفظ اشيا
فيه اي في لا سيما متعلق بالحمل او قيد لا لا احترازا عن الا في الصفة فانه المحمول لا المحمول
عليه وكونه حمل غير على الا اشهر من العكس يستدعي جعل مشبها به على خلاف قوله كما حملت
الا عليها في الصفة صف وله في الصفة على طبق قوله فيه اذا كانت تابعة اي دال
على متعدد منكور غير معروف معرفا كان تعريفا لا يتجاوز المفهوم الى الفرد ولا يستصحب العموم
او منكرا فلا نعلل ان وجه ذكر المنكور بدل المنكر المشهور منكور ولا يجوز حذف هذا الجمع
كما يجوز حذف المستثنى منه وكما يجوز حذف موصوف غير لان الدخل ليس عديل الاصل
غير محصور لا بمصاحبة ما يسند العموم ولا بمصاحبة اسم العدد لصحة استثناء المتصل لعدم
الجزم بدخول المستثنى في ذلك الجمع فلزم احد المجازين اما الاستثناء المنقطع او جعل
الا صفة فيختار انهما لم يساعده المقام هذا على ما يستفاد من الرضي وفي كلام متاخر الشارحين
انه بعد لا سيما المنقطع ايضا لتوقفه على الجزم بعدم دخوله في المتعدد المذكور فيه حتى
اعترض بانه ربما يحصل الجزم بالخروج عن الجمع المنكور الغير المحصور نحو جاءني رجال الا حمارا
ينبغي ان يحمل مدار الحكم بعد لا سيما لا كونه تابعا لجمع منكور غير محصور ونحن نقول

خالف منا عادته التى هو عدم تعليل الحكم فى هذا المختصر وعلله لان المدار هى هذه العله
وما ذكره بيان لما يوجد فيه المدار غالبا اذ ربما يعتذر مع كونه تابعا لجمع محصور نحو جائنى
عشرة رجال الا زيدا وجائنى الرجال الا زيدا اذا جعل اشاره الى جماعة معينين لا يعلم دخول
زيد فيهم قطعا وجزء وجه فيحمل على الصفه ولك ان تحمل اللام للوقت اى وقت تعذر الاستثناء
وتجعله بدلا عن الظرف المتقدم فيكون صريحا فى ان المدار هو التعذر وفيه رد على سيبويه حيث
يجوز جعل الا صفة مع صحة الاستثناء او اعراب ما سبحقه الا يجرى على ما بعدها حظا للجزء
عن الاعراب والاسم عن خلوه عنه ولعدم عليه بقوله نحو لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا
وضعف حمل الا على الصفة فى غيره فى غير صورة التعذر خلافا لسيبويه او فى غير وقت كونها تابعه
كذلك غالبا اذ لا يجوز بلا ضعف فى تابع المفرد حفظا بصورة الاستثناء على اصالة الذى
لا ينفك عن متعدد وفى المعرف والمحصور وان يصح الحمل على الصفه بلا ضعف لكنه
كما عرفت وعد من هذا قوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان حيث عدل
سيبويه ان امرأة وصف كل ولا يوصف الا ما اضيف اليه والفصل بين وصف المبتدء
وبينه بالخبر وهو قليل وكانه نبه على ان ظهور الاهمال فى هذا البيت اكثر من ان يتمسك
به النحوى ويعتد به ونحن نقول كل ما يتمسك به الشاعر فرية بلا مرية لان الا هذه شرط والتقدير
ان لا يكن الفرقدان ولا يمكن رد سيبويه بالضعف لو تمسك بقوله عليه السلام الناس كلهم
هالكون الا العالمون والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون كلهم هالكون الا
المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وانما الوجه ما ذكرنا فيكون معنى الحديث الناس كلهم
هالكون ان لا يكن العاملون فنجاتهم بالعاملين وهكذا ولولاه لكان فى الحديث الفصل
بين المبتدء وصفته بالخبر وتقديم التاكيد على الصفه مع انه يقدم الصفه عند اجتماعهما
واعراب سوى وسواء النصب على الظرف فيل يريد الظرف من حيث انه يؤول الى الظرفيه
فنصب المعنى النصب على الظرفيه ولك ان تحمله فى تقدير النصب الوارد على الظرف و
ليس هذا لانه ظرف فى حال الاستثناء لكنه وحمل على الاكثر قال الرضى سوى فى الاصل صفه
مكانا قال تعالى مكانا سوى اى مستويا اقيم الوصف مقام الموصوف وهجر عن معنى الاستواء

هو والمكان ثم استعمل فيما استعمل فيه المكان من معنى البدل فانه يقال انت لي مكان عمرو اي
بدله ثم استعمل بمعنى الاستثناء لان جاءني القوم بدل زيد يفيد ان زيدا لم يجئ فصار كغير بمعنى
الا الا انه التزم اضافته بخلاف غير فانه قد يقطع نحو ليس غير والتزم اضافته الى المعرفة فلا
يقال جاءني القوم سوى رجل فان قلت فعلى ما ذكرت سوى صفة حملت على الا فلم لم يجعلوا
الا محمولا عليه في الصفة وجعلوها محمولة على غير قلت لانه صفة مكان لا غير فحمل الا التي لا
تخص المكان على غير العام اولى من حمله عليه مع اختصاصه في الاصح اي اصح المذهبين وهو
مذهب البصري اذ الكوفيون لا يجعلون سوى وسواء لازم الظرفية حتى انهم يجعلونهما في
الاسماء ايضا كغير معربا على حسب العوامل حيث ورد في اشعار البلغاء ويقول البصري
انه كلما وقع فللضرورة واعلم ايها الطالب لاسيما المبحث من غير حاجة لك الى البحث لوفور
رغبتك الصادقة الى حيز الفضائل وصدق همتك العالية في طلب الانخراط في زمرة فحول
الافاضل الفارقين بين كل حق وباطل ان هناك مباحث نفيسة لا نجد عن بيانها مندوحة
نلقيها عليك ونرجو ان تكون ممدوحة البحث الاول في تحقيق لاسيما بقولك جاءني القوم لاسيما
زيد بالجر وهو المستفيض على ان زيد مضاف اليه بشيء بمعنى مثل اي لا مثل زيد موجود
في حسن المجيء وما زائدة كما في من غير ما جرم وجوز كونها تامة وزيد بدلا والجملة اعتراضية لترجيح
زيد في المجيء وبهذا القدر سمي استثناء لانه يخرج زيدا عن القوم بالترجيح والا فهو في التحقيق
ليس بمستثنى فلذا لم يتعرض له المص وقد يرفع زيد بجعل ما موصولة او موصوفة بجملة محذوفة
الصدر اي هو زيد وحذف صدر الصلة والصفة قليل وربما يرد بعده النصب ووقفه
على السماع ومنع الاندلسي نصب المعرفة وكانه جعله تمييزا لما السابقة ومنهم من جعله مفعول
اعني فلا يوجب التنكر ويدخله الواو الاعتراضية وقد يحذف لا وقد يجمع مع لا وقد
وقد يقتصر على لا سيما فيقال احب زيدا لاسيما اي لا مثله موجود في محسن فعال ما المزايده عوض
عن المضاف اليه وقد يقال لا سواء زيد والسواء ايضا بمعنى المثل البحث الثاني يجوز
العطف على المستثنى بغير المنصوب لتنزيل غير منزلة الا وبالجر على المستثنى بالا لتنزيلها منزلة غير
فتقول جاءني القوم غير زيد وعمرا وجاءني القوم الا زيد او عمرو ذكره ابن مالك البحث الثالث

لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها وما قبلها فيما بعدها الا المستثنى منه وتابع المستثنى
البحث الرابع انه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف فلا يقال ما ضرب احد احدا الا
زيد عمرا الا بتقدير ضرب عمرا على انه جواب لمن ضرب زيد البحث الخامس انه لا يمنع استثناء
النصف خلافا لبعض البصرية ولا استثناء الاكثر عند الكوفية فيصح له علي عشرة الا تسعة
لكن لا بد من داع الى نقصان العشرة بالذكر مثل ان يكون المخاطب مدعيا لان له عشرة
عليك والا لاستهجن هذا الاستثناء البحث السادس اذا وقع مستثنى محتملا للمتعدد
من المستثنى منه فان امكن جعله مستثنى عنهما فلا بعد فان تأخر عنهما فهو مستثنى عنهما
نحو ما رأيت واستقبلت الا زيدا بخلاف ما فصل ابن اما الا زيدا فان زيدا لا يصح ان يكون فاصلا
ومفصولا وبخلاف ما ضرب احد احدا الا زيدا فانه يبعد ان يكون زيد ضاربا لنفسه فهو
في الصورتين مستثنى عن الاقرب اليه وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فهو المستثنى منه لانه كونه فاعلا مقدم على المستثنى رتبة ومتصل بالفعل والا فهو مستثنى
عن الاقرب منه وان توسطهما فالمتقدم هو المستثنى منه لانه لتقدمه على المستثنى احق
لان اصل المستثنى التأخر عن المستثنى منه نحو ما فصل اما الا زيدا ابن هذا كله اذا كان
متعددا وان اما لو كان متعددا واحد ذكر مرتين وان اختلف عاملاهما نحو ما ضرب احد وما
قتل الا خالد فالمستثنى عنهما معا البحث السابع يجوز تكرار الا للتأكيد في عطف النسق ونحو
تقديم العاطف على الا نحو ما جاء الا زيد والا عمرو وكذا في البدل باقسامه نحو ما جاء
الا زيد الا اخوك وما قطع الا زيد الا يده وما سلبت الا زيدا الا ثوبه وما جاءني الا زيد
الا حمار وكذا في عطف البيان البحث الثامن اذا تكرر المستثنى لا للتأكيد فان امكن
اخراج كل من سابقه فهو مستثنى من سابقه لا من المستثنى منه الاول نحو جاءني فرس
الا هاشما الا عتيلا ففي الكلام الموجب المستثنى الاول واجب النصب وكذا الكل وثانيه
عن موجب والثالث في كل يشبع النصب والرفع على البدل لانه في غير موجب وفي الكلام الغير الموجب
الامر بالعكس كذا في الرضي وهذا ينافي ما حققه سابقا ان النفي الحاصل بالتأويل في غير
الفاظ معدودة نادر فلا يجوز مات الناس الا اساسا ولم يلم بعض الناس الا الاسباء

وما حصه بعد ذلك ان المستثنى منه لا تبدل منه الامر وضمن ما فى سوى المستثنى للاول
من المستثنيات للا المتعدده النصب وانه لو يكن اخراج كل من سابقه فالكل مخرج من
المستثنى منه للاول نحو جاني عشره رجال الا ثلثه الا اربعة بعد اخراج الثلثه فالحال
احد عشر وكلامه خال عن التحصيل البحث التاسع ان القياس فى ما جاءنى عشرة رجال
الا اربعه ان يكون الخامسه الا ان بعض الفقهاء قالوا لو قال ما له على عشرة الا تسعة بالرفع
لزم التسعه وان نصب لم يكن من الشئ لان المعنى ما له على عشره مستثنى عنه تسعة
فهو كما يقال ما له على واحد قال الرضى فى الفرق نظر لان البدل ايضا استثناء ولا ادرى
ما صحه كلامهم اقول كلامهم فى غايه المسامحه واثر نهاية لفطانه وهو ان المختار فى جواب من قال
لى عليك عشره الا تسعه ما لك على عشرة الا تسعة بالنصب والرفع مرجوح وانما يصح الرفع
لو لم يكن جوابا فالظاهر من النصب كونه ردا لكلامه وتكونه رفضا لما ادعاه وما ادعاه واحد
من العشره فكونه الكلام لنفى الواحد لا لاثبات التسعه واما الرفع فالظاهر فيه انه
ليس رد الكلام المخاطب بل استيناف كلام فيكونه لاثبات التسعه البحث العاشر ان
المستثنى الواقع بعد الجمل المتعاطفه من حيث المعنى متعلق بالجميع معول للجمله الاخيره او لها فيها
على اختلاف القولين ومثاله معتد في الجمل الاخرى واما ان كانت الجمله الاخيره عن معطوفه
فهو يخصها ملك عشرة كاملة ايمنايها بحث المستثنى لكل نفس فاضله رجاء لرحمه عاجله وآجله
مسالة خبر كان الكون وباقي ما سبق منه اما داخله بحب ما ارند مكانا ودا خاله فى واخواتها
وكان على ما كان هو المستند بعد دخولها اعنى شرح امثال هذا التعريف عن سانه مثل كان
زيد قائما وامره اى حكمه كامر خبر المبتداء فيما مضى من احكامه اذ المقصود منه الاعماء عن
بيان الاحكام منع الساعه فيه لبعض هذا الحكم لمخالفته لخبر المبتداء فما لم يذكر عن منعه
كما ساغ ان يكون خبره ماضيا على ما قال بعض وا ساغ ان يكون خبر يكون مستعملا على قياس
قوله وا ساغ خبر صار وليس وما دام وكل ما ليس كان ماضيا من ما زال ولا زال ومراد فا
بها ماضيا على ما ذهب اليه ابن مالك واختاره الرضى وكصحه بكاد ما اسمه مع لم يعرف نعم
يعص يصحح دخول الفاء فى خبر المبتداء المتضمن لمعنى الشرط دون خبره مع تضمن اسمها ويتقدم

اخرج السبعه من العشره بدعم
وقال الفراء ادخل الاربعه
صح

معرفة وكذا النكرة المخصصة لعدم الالتباس بالاسم لكون الاعراب مميزا وفيه ان المعرفة التي
لا تظهر اعرابها ولا اعراب ما اسند اليه لا يتقدم نحو كان الفتى موسى فلا يصح اطلاق و
يمكن ان يدفع بان المراد ان تعريفه لا يمنع تقدمه واما منع انتفاء الاعراب في الاسم والخبر
والقرينة الا التقدم فليس من احكام خبر المبتدء فان قلت لا يختص هذا بالخبر المعرفة
بل الخبر الفعلي لاسمه يتقدم عليه ايضا نحو لو كان قام زيد فانه لا يلتبس بجواز كونه اسم كان
ضمير الشان او ضمير زيد لاحتمال التنازع فيه وقد يحذف عامله الضمير لظاهره نحو كان
واخواتها سيما اذا اقتضى كونه لكان ان يقال وقد يحذف كان فلهذا قال الرضي ما كان ينبغي
له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان ولتصحيح مرامه خص الضمير
بخبر كان ليبرء عن وصمة الجهل بالحكم في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وفيه مثله بما كان
كان بعد ان او لو معلوم الفاعل اما بظهور مرجع فاعله واما بذكره كان يقال ان عملهم
خيرا واقول لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون مفسرا نحو ان خيرا يكن فانه يجب الحذف
وكانه لم يتعرض لهذا الوجوب لانه سبق بعينه في بحث الفاعل اذ اسم كان عنده الفاعل
فنقول فقد استوفى حذف كان في بحث الفاعل في ضمن حذف فعل الفاعل فلا حاجة الى
التعرض له الا لبيان الوجوب في اما انت منطلقا انطلقت وكان حق هذا البيان ايضا
ان يورد في بحث حذف فعل الفاعل فلا مكرة ما هو بصدد بيانه هنالك فامر في تعين
حذف كان في هذا المثال نظر بل الاظهر عندي ان التقدير ان عملوا خيرا وقد اشار الى
ان حذف كان في الشرطية لا يختص بالشرط بل يجوز في الجزاء ايضا بقوله ويجوز في مثلها اي
اربعة اوجه رفع الاسمين ونصبهما واختلافهما بوجهين ولم يعلل ثلثة اوجه اخرى ايثارا
للاختصار على ما يقتضيه السوق فيما مثل ولم يقل ويجوز فيه بجعل ضمير فيه لهذا المثل المذكور
لان المراد بهذا المثل عمره وفيهما يكون فيه بعد ان اسم بعده فاء بعده اسم وبعض
يقولك اسر كما ان راكبا فراكب فانه يتعين فيه نصب الاول اي ان كنت راكبا فانا
راكب ولا بد لدفع هذا النقض من قيد ذكره ابن مالك نقل عنه صاحب هذا النقض
وهو ونصح في الاسم الاول بتقدير ظرف مثل فيه او معه وقد يرد الدعوه على الاربعة

اذا رجع ضمير كان المقدر الى مصدر متعد بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
بحرفهما ومنه الحكاية عن يونس مررت برجل ان لا صالح فطالح اى ان لا يكن الممرور به صالح
فالممرور به طالح فالاقتصار على الوجوه الاربعة اقتصار على ما يعم مثلها فاستخرج عدد
الوجوه بضرب من التامل فانى اراك مستغنيا بفطانتك عن التعلم والتوسل وترجيح
بعض هذه الوجوه على بعض بقلة الحذف وكثرته وعذوبة المعنى وعليك بترجيح
جانب المعنى على اللفظ فى كل مقام يغنى ويجب الحذف ووضع الظاهر موضع الضمير لئلا
يسادر اول النظر الى انه يجب عدمه بل يجوز فى مثل اما انت منطلقا انطلقت اى فى ما عوض
عن كان كلمة ما الزائدة وانما بين تقدير هذا المثال بقوله اى لان كنت دون المثال
السابق لان هناك داعيين احدهما الرد على الكوفيين حيث جعلوا ان المفتوحة فى هذا
المثال كلمة شرط كالمكسورة وثانيهما التنبيه على ان اما هذه مفتوحة وانما اختاره مع
ان اما المكسورة كالمفتوحة فى وجوب الحذف بعدها لانها اكثر استعمالا واصرح به لان ما لك
وقد جعلناها تحت قوله فى مثل اما الخ فلا تغفل عن رموزنا وخالف المبرد فى الوجوب ولا
يساعده السماع اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها : قد احسن فى الترتيب
حيث جعل من المنصوبات بالحروف آخرها لضعف عاملها بالنسبة الى غيرها وقدم منها معمول
ما هو المشبه بالفعل التام ثم ما يعمل المشابه هذه المشبه لانه فرعه فبينهما شدة
اتصال ثم ذكر ما هو المشبه بليس من الافعال الناقصة على ان لا هذه له رجحان على
لا بمعنى ليس بل على ما بمعنى ليس ايضا لاختصاص ما ببعض اللغات دون لا هذه وشيوع
انه يدخل ولازم كان اسم المبتدأ الا فى صحة وقوعه نكرة مع تعرف الخبر المنصوب اختاره على
اسم لا لانه ما هو من المنصوبات يسمى بهذا الاسم بخلاف سائر اقسام المنصوبات فان المنصوب
بها لم يخص باسم وهذا انما بنى على مذهب مرجوح وهو ان لا عمل لكلمة لا فى مثل لا رجل
بل هناك مبتدأ وخبر واما على ما هو الاصح من كون المبنى على ما ينصب به منصوبا محلا
بلا والخبر مرفوع بها واليه ذهب الاخفش والمبرد والمازنى ومتابعوهما فلا يصح تحديد المنصوب
بلا بهذا الحد لان الكلام فى المنصوبات نعم المنصوب بلا بهذا الحد محلا والمفهوم من

كلام الرضى ان مدخول لا مطلقا مسمى باسم لا والمتجه ان تكون المسمى به ما تكون له عمل غيره
ويكون مع نفي الجنس واما ما هو مبتدأ وخبره حرف فلا وجه لتسميته اسم لا لنفي الجنس او خبره
بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه بعد دخولها حال من فاعل الدخول وهو اقرب من جعله
حالا من مجرور الى نكرة حال من فاعل يليها وكذا مضافا او مشبها به وقيل يليها مع جميع
ما يليها احوال مرادفة من مجرور الى في لك ان تجعل مضافا او مشبها به صفة نكرة وهو
انسب من حيث المعنى وتكون التذكير لان تأنيث ما لا معنى له بدون التاء يجوز ان لا
يعتبر وفي سد الحد بالمضاف وما يشبهه لاخراج لا رجل رد على السيرافي والزجاج حيث
ذهبا الى انه منصوب حذف تنوينه لتساهله بالتركيب مع لا ووافقهما ابو سعيد ولاخراج
لا مسلمين ولا مسلمان رد على المبرد حيث زعم ان نون التثنية والجمع بمنع البناء كالتنوين و
كيف لا يرد وهو لا يمكن بنائها يا زيدان ويا زيدون وفي تضمن تعريف المنصوب الرد على النحاة لعله
وجه قوي لا حسان تعريف المنصوب بلا دون اسمها فان قلت لا حاجة الى قوله يليها نكرة اذ لا
فيها رجل ولا امراة ولا زيد في الدار ولا عمرو خرجا يصوله بعد دخولها اذ لا فيهما ليس لنفي
الجنس اما في الثاني فظاهر اذ لا جنس واما في الاول فلانه لنفي الواحد من الجنس وهي كقولك
لا رجل بالرفع وليس نصا في الاستغراق بل ينبغي ان يجوز بل رجلان وامراتان كما جاز
لا رجل بل رجلان بخلاف لا رجل ولا غلام ظريف رجل ولهذا قيل لا لنفي الجنس نص
في العموم يحمل عليه لولا صارف عنه لكن يسهل ابطال العموم كما مر قلت هذا كلام في غاية
المتانة لكنهم جعلوا لا في الصورتين ما هو لنفي الجنس توجها للتكرير فقالوا كرر لا لتكون
عوضا عن تعدد يلزم نفي الجنس على ان الرضى قال تكريرها في النكرة للتنبيه على انه لنفي الجنس
ومما يجب ان ينبه عليه ان المنصوب بلا لا يجب ان ينصب بها بل يجوز التاء لا لضعف عملها وح
يجب التكرير كما في المعرفة والمفصول صرح منه الرضى وقال خالف ابن كيسان والمبرد في
وجوب تكرير لا في الثلاثة مثل لا غلام رجل حذف خبره اذ يحذف كثيرا فاراد التمثيل بما كثر وما
قل فقال ولا عشرين درهما لك ومن قال لك خبر المثال لئن يرد عليه انه لا يتعارف في نفي الغلام
عن المخاطب ان يقال لا غلام رجل لك بل لا غلام لك فهذا القول بعيد لم يقاربه توفيق

فان كان المسند اليه بعد دخولها مفردا حقيقة او حكما فلا يرد شبه المضاف فانه وان كان
مفردا لكنه ليس مفردا حكما بل هو في حكم المضاف ولا يرد المفرد المعرفة لانه في حكم لا سيما ولا المفرد
المفصول لذلك ولا المفرد الذي شبه بالمضاف نحو لا اباله على ما سيجيء لذلك ومنهم من قال
معنى قوله فان كان مفردا ان اسم من القيود المذكورة للاضافة او شبهها فقط وفيه انه لا
يلائمه قوله وان كان معرفة او مفصولا عنه ومن لا فانه ليس بمعنى انتفاء النكارة فقط او انتفاء
الاتصال فقط فهو مبني على ما ينصب به ليس ذلك واجبا بل يجوز الغاء لا وحينئذ
يجب الرفع والتكرير كما عرفت ووجوب البناء على ما ينصب به مذهب الجمهور والا فالمازني
يبني نحو لا مسلمات على الفتح بلا تنوين متمسكا باشهر الروايتين في قوله اودى الشباب الذي مجد
عواقبه فيه نلذ ولا لذات للشيب حذرا عن مخالفته لسائر المبني بعد لا من المعرب بالحركة قال
الرضي هذا اولى من مذهب الجمهور لاطراده في المعرب بالحركة ويرده ان في مذهب الجمهور اطراد
البناء على ما ينصب به وبعضهم جعل لا مسلمات منونا مع البناء على الكسر زعما منه ان تنوين المقابلة
لا ينافي البناء ويرده يا مسلمات بحذف التنوين اتفاقا ولا يرد نحو لا مرحبا نحو لا اهلا وامثاله
لانه مفعول به لفعل مقدر اي لا رحبت مرحبا ولا اتيت اهلا ولا وطئت سهلا وان كان معرفة او
مفصولا بينه وبين لا المعطوف هو لا ومن اعادة الجار الضمير والاحتراز مفصولا عن لا وجب الرفع
لا يبعد ان يستفاد من التصريح هنا بالوجوب دون قوله فهو مبني ان البناء ليس واجبا ويساعده
هذه الارادة سماع رفع المكرر في لا حول ولا قوة الا بالله على ما مر والمراد بالرفع رفع المعرفة
والمفصول فالمتبادر من قوله والتكرير تكريرها ولا يستفاد تكرير لا والمتبادر من التكرير تكرير نفي
اسم لا بدون عطف صويم وجوب لا زيد زيد فالواجب وجب الرفع وعطف لا مع منفي آخر
بالواو اما عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة واما مع الفاء ولا فيهما او بدون الا لغا في
شيء منهما وفي احدهما واعلم ان لا الداخلة على الماضي يوجب التكرير في غير الدعاء ومثل قضية
ولا ابا حسن لها ايراد اما على التعريف بانه غير جامع لخروج هذا المنصوب عنه واما على
ضابطه وجوب الرفع والتكرير ومن جملة امثاله في بعض القاعدة لا نرى لك ان تفعل كذا حيث
لم يكرر فانه اجاب بانه متاول بالصرف عن الظاهر اما بتقدير مضاف اي لا مثل ابي حسن والمثل

حسن ه

مع الاضافة الى المعرفة نكرة لتوغله فى الابهام وحسنند ابا على تعريفه والمراد به على رضى الله عنه
يعنى هذه قضية عظيمة يحتاج الى حكم عدل مثل على ولا مثله لها اذا ما يحمل ابا حسن نكرة
بتأويله لصعه المشتهر هو بها من الحالم العدل وعلى المتقدرين الذين التزموا نزع اللام من هذا
العلم اذا ما قصد التنكر فقال لا نجم ولا صعق ولا امرء القيس ولا ابن زبير صرح اللام بما لزم
ايضا ولا يتنكر عبد الرحمن وعبد الله لانه لا يجرى التعميم فى الرحمن والله حتى يحصلا فى صورة
النكرة واما انا وبل لا توليك اذ يقال بان بمعنى لا ينبغى لك فلا دخل فى المال على الفعل المضارع
والنول التناول وهنا بمعنى التناول اى لا مناول لك ان تفعل كذا تستعمل فى معنى لا ينبغى
لك ان تفعل كذا وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه حق هذا البحث
ان يذكر بعد بيان جواز العطف وعلى المحل لان بعض وجوهه مبنى عليه وغاية ما يوجه به
انه مهد اتصال بقوله فان كان مفردا فهو مبنى على ما ينصب به لان فيه توضيح المراد به و
ضبط الرضى المماثلة بقوله يعنى اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل نكرة ويدخل فيه
مثل لا رجل فى الدار ولا امرأة خارجها الا ان يقال يجوز نصب الثانى هنا ايضا بان يكون
العاطف للعطف على الاسم والخبر معا فتحهما ونصب الثانى ورفعه فتحهما فى معنى فتح الاول وفتح
قوله ونصب الثانى عطف على فتح الثانى المفهوم من فتحهما لا على فتحهما حتى يكون حال الاول
غير مبين فى قوله ونصب الثانى وقوله رفعه واعلم انه يجوز تقدير خبر واحد مع تعدد لا
ولا بأس بتوارد عاملين مما متماثلان فى معمول واحد اتفاقا نحو ان زيدا وان عمروا قائمان ويجوز
تقدير خبر واحد لهما مفرد الانه فى قوة لا شئ من الامرين فلا كاسمه واحد فى المال فالاول مما
به الرضى والثانى مما افاده الايهام الرضى ورفعهما ورفع الاول مع ضعف وفتح الثانى
زيف المص رفع الاول بكونه بمعنى ليس ورد الرضى ضعفه بان لا لنفى الجنس الا انها العت
لوجود شرطه وهو التكرير ونحن نرده بان الضعيف عملها لا استعمالها وليس هنا ما يفيد انه
اعمل لا وفى قوله خمسة اوجه رد على الزمخشرى حيث قال ستة اوجه اذ نحصر كيفيات اللفظ
فى خمسة ويزيد التوجيه على ستة ولا حاجة لك الى بيان الزيادة لانك لو كنت فطنا تعرفه
بادنى توجه واذا لم يذكر له السادسة ليس الوجوه الخمسة لا يتفاوت ما يصح معه فتح الثانى وحكم لا خفش

ان من العرب من يفتح الثاني بتقدير لا واذا دخلت الهمزة لم يتغير العمل اى تاثير لا سواء كان
بالبناء او الاعراب والحال ان معناها الاستفهام فلم يبطل معنى النفي والعرض والتمني فليس للنفي
محقق في المعنى وكان القياس ان يبطل عمل لا لانها عملت للنفي كما عرفت ولهذا احتاج الى
التعرض بانه لا يبطل بدخول الاستفهام عمل لا مع انه لم يعهد ابطال الاستفهام عمل عامل ولك
ان تجعل وجه التعرض انه انكر الاندلسي عمل لا مع العرض وجعلها حينئذ منجر وفي الافعال
والمذكور بعد لا معمولا لفعل مقدر وجعل سيبويه لا في التمني مستغنيا عن الخبر لانه مع الهمزة
في معنى تمنيت ومنع حمل التابع على اسمه ح ولا يخفى ان هذا الحكم لا ينبغي ان يخص بلا لنفي الجنس
بل يعم بمعنى ليس وقد يحكم بدخول الا بالاضافة شي ليه نحو هو ابن لا شي او بدخول حرف الجر
لا شي اي جرف كان نحو كسب صبي بلا شي وعصيت من لا شي وما انت الا كلا شي وينتصب
بعامل غير لا نحو انك ولا شيئا سواء هذا من خصايص الشي مع لا وما هو لسلا خاصه اذا لم
يكن الدخول لفظ شي نحو كسب بلا مال وههنا بحث وهو انه من ابن عرف ان لا هذه لنفي الجنس
دون ما في معنى ليس ويمكن ان يقال يقصد به المبالغه في نفي مدخولها كما في لا لنفي الجنس
ونعت المبني اى المبني من اسم لا الذي بني بعد دخول لا لانه الذي سبق فالمعرف بلام العهد
مفرد اليه لا نعت المبني مطلقا حتى ينتقض بلا ماء ماء باردا على ان يكون باردا صفة المؤكد
اسم لا فانه التاكيد اللفظي يجوز بناؤه كالمسموع فيحتاج الى تقييد المبني اصالة لا بالتبعيه
ولا اسم لا المبني مطلقا والا لدخل فيه نحو لا نجار المساميين في فلان ولا الكذب فيخرج سوله المبني
هذه النعوت ونعت اسم لا المعرب نحو لا غلام رجل فاضلا الاول صفة النعت فاحترز به
عن النعت الثاني سواء كان متصلا باسم لا بان حذف الاول بعد بينه نحو البر لاكر نعتا عندي
فانه في تقدير لاكر منه نقيا او لم يكن متصلا لذكر النعت الاول نحو لا رجل فاضلا اصيلا
فاحفظه فانه زل فيه ذلك حيث اجمعوا على ان قوله يليه عن الاول لعنه مفردا فصل هو وقوله
يليه حالا قدما على قوله مبني والاولى انهما حالان من ضمير في الاول وبالجمله لا يظهر وجه
جعل القيد لنا والقيدين الآخرين حالين ولا بد من تقييد النعت بان لا يكون جمله نحو لا رجلا
تام لا نعرفه اريد بالمفرد ما يقابل الجمله لانه يدخل فيه تح المضاف وشبهه مع انه لا بناء فيهما

ووجه الفرق بين نعت المنادى ونعت اسم لا يخفى حيث جعل المضارع للمضاف والمضاف
بالاضافة اللفظية فى المنادى ونعت اسم لا يخفى حيث جعل المضارع داخلا فى المفرد متنا بلا له
ومعرب رفعا حملا على محل اسم لا وهو الرفع على الابتداء ونصبا حملا على لفظه تشبيها للحركة
العارض الدال على لا وجودا وعدما بالاعراب الدال على العامل كذلك وقدم الرفع لرجحه
ولو قدم المعرب لكان مراعيا بحق الترتيب لان للاعراب اكثر من البناء وفى الرضى قوله معرب
رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها وهو سهو بين والصواب
قوله والا فالاعراب سواء كانت الصفة الامثل لا رجل ظريف وظريف وظريفا وانت خبير بانه دخل
فى قوله والامثل لا نجار المساهى الخ ونحو لا غلام رجل فاضلا ونحو لا رجل فاضلا اصيلا
فلا يصح تفسير قوله فالاعراب بالاعراب رفعا ونصبا كما هو مقتضى السوق وفسره بعض
الشارحين لانه لا يجوز فى المثال الاول الا الرفع وفى الثانى الا النصب عند المص وان جاز
الرفع عند بعض وجاز فى الثالث الرفع والنصب هكذا حمو المقام يكن من اولى افهام الاعلام
والعطف صوابه وعطف النكرة على اللفظ وعلى المحل جائز اذ عطف المعرفة لا يجوز الا على المحل
لوجوب رفعها والمراد باللفظ لفظ المبنى لا لفظ اسم لا وبالحمل عليه جعل اعرابه مثل حركته
الباسه لا بناء اذ البناء لا يكون مانعا لبناء آخر بل يكون بالاستقلال وقد انعكس امر
التابع فى اسم لا بالنظر الى المنادى فانه لم يجز بناء الوصف فى المنادى وقد بنى المعطوف
فى اسم وبنى وصفه ويكشف قوله مثل لا اب وابنا عن ان المراد بالحمل على اللفظ ليس البناء
وانه بالرفع مثل للحمل على المحل فهنه نشر على ترتيب اللفظ والمراد بالعطف اعم من العطف
بكرر لا او بعدمه الا انه مثل بما لم يكرر فيه لا لان مثال المكرر قد سبق قال كلا ندلسى و
الذى بقى من التوابع لا نص لهم فيه لكن ينبغى ان يكون حكمها مع المنادى فى حكم التابع
وقال ابن مالك وللبدل الصالح لعمل لا النصب والرفع والا تعين رفعه وان كرر اسم
لا المفرد دون فصل فتح الثانى او نصب او رفع وقال الرضى لا يجرى التاكيد المعنوى
فى اسم لا المبنى لاختصاصه بالمعارف واما التاكيد اللفظى فالاولى كونه على لفظ المتبوع
وجاز اعرابه رفعا ونصبا هذا اذا لم يوصف التاكيد لكن اذا وصف فانت مخير بين

البناء والاعراب لانه بعد الوصف يصير مع وصفه وصفا كالحال الموطئة والشاذ صفته
سوى جانب اعرابه ومثل لا ابا له بالضمير دون ان تقول لا ابا الرجل لاختصاص هذا الجار
بصورة المعرفة وهو مختص بالاب والاخ من الاسماء الستة وبالتثنية وبالجمع المذكر السالم
فالاولى ان يذكر لا اخا له ايضا وتقول ولا غلامي له ولا علامى له اشارة الى حصرها فى الاربعة
والمتروك فى كتابه جمع المذكر السالم على ما هو الرواية او السهو على ما يحمله المكتوب ولا
يسالك بكثرة الدقايق فانه كلام المطلوب جايز مع ان الاب مفرد اعرب بالالف ولم يبين
على ما نصب به ففيه مخالفتان للقاعدة الاعراب والاعراب بالالف هذا ما هو المشهور
وللّه ان يحمل المخالفة البناء على الالف مع انه ليس ما نصب به وفى لا غلامي خلاف للاصل
حذف النون من غير اضافة واما كونه معربا فخفي تشبيها بالمضاف لا بمعنى جعله مضارعا
للمضاف بالمعنى المشهور والا لوجب تنوين الاب ولم يجز حذف النون بل بمعنى تنزيله
منزلة المضاف الحقيقي ولدفع الوهم المذكور بين وجه التسمية فقال لمشاركته له في اصل
معناه اى فى اصل معنى المضاف من حيث هو مضاف وهو الاختصاص بما بعده وانما قال
اصل معناه لان اصل معناه قبل الاضافة كان الاختصاص اغلب بعد الاضافة الى الاختصاص
مع التعريف وما نحن فيه لا يفيد الا الاختصاص ولا يفيد التعريف ومن ثم لم يجز لا ابا فيها
اذ لا يشارك لا ابا ها فى اصل المعنى اذ لا يضاف لا اب بمعنى فى وفيه بحث اذ عدم جواز هذا
التركيب لانه مختص بالالفاظ الاربعة المستعملة مجرورا باللام والاصح ان يجوز لا ابي
فى اللوم تشبيها بالمضاف ولا غلامي من جديد وليس بمضاف على ان تكون اللام لتاكيد اللام
المقدرة لفساد المعنى وهو حصر ورثته معنى غير تام مع ان كل احد منهم منه معنى تاما
من غير تقدير ومنع الرضي اللهم بغير تقدير فى لا ابا لك كما منهم فى لا اب لك بل التقدير فيه
لا ابا لك موجود ولم يتمسك فى رده لفساد اللفظ حيث يلزم ترك المكرر والدفع الواجب
لانه يعارضه اعراب اما بالالف مع كونه مفردا او حذف نون التثنية والجمع بلا اضافة خلافا
لسيبويه بل الجمهور النحاة ومنهم الخليل ومنهم على ما فى الرضي ولا يتم ما قيل ان سيبويه هو العمدة
فما سمع فلذا خصه لان الخليل اعلى كما ظهر منه على ما ذكره السيد السند فى شرح الكشاف

وعلى ما شهد له صاحب اعراب الفاتحة وكذا ما قيل انه بصدد بيان الخلاف دون الخلاف
لان ذكر سيبويه بخلافه ويحذف اسم لا في مثل لا عليك لم يعمل مثل لا عليك لانه لم
يقصد التمثيل بل التقييد اي يحذف فيما اذا ذكر الخبر لئلا يلزم الاجحاف بالتركيب
ولذا لا يحذف الخبر ايضا الا مع ذكر الاسم وقوله اي لا باس عليك بيان لتقدير لا عليك
لا لتقدير مثله الاشكال فاعرفه ومما يحتمل حذف الاسم والخبر لا كزيد لاحتمال الكاف
الاسمية والحرفية فالتقدير لا احد كزيد او لا كزيد موجود خبر ما ولا المشبهتين بليس
في النفي لا بلا التي لنفي الجنس لكونه الجميع من السلسلة ظاهر في عموم النفي بل نص فيه
بخلاف لا لنفي الجنس وفي الكوفة لنفي الحال عند المص وان خالفه الرضي في ترجيح القول
بكونها للنفي مطلقا ومن قال من وجوه المشابهة دخول الباء في خبرهما كما يدخل في
خبر ليس يرده ما قالوا ان دخول الباء في الخبر مختص بلغة من عملها واعتبر مشابهتها بليس
هو المستند بعد دخولها واكتفى بالتمثيل بما في بحث اسمها و هي المسمى لغة اهل الحجاز
يصح عنه عبارة المفصل وهذا المسمى لغة اهل الحجاز فالتناسب لمناسب الخبر وفي بعض
النسخ ومن حجازية وقيل ومن اي انتصاب خبر ما ولا وصل اي خبرهما خبر ما ولا وفيهما
ان الحجازية لا يختص بالخبرية ويجاب بان اسم الاسات لهما مع الخبرية وانتصاب الخبر اذ لو
لم يبطل عملهما في الخبر لم يحكم بكونهما ناسختين للابتداء ولو فسر الضمير بما من لا يتوجه هذا
الاعتراض لكن توجيه تاخير هذا الحكم الى بحث الخبر بما اجابوا به عن الاعتراض والكوفيون
ينكرون عملها في لغة من اللغات ويجعلون نصب الخبر لتقدير الباء الذي زاد في الخبر ورده
الرضي بان حذف الجار الزائد لا يوجب النصب لان النصب في حذف الجار بسبب كان
الجار واسطة بينه وبين المجرور ولا فعل مع الحروف الزوائد وبان النصب بتقدير الجار
سماعي والثاني من وجهي الرد يندفع بان الكوفي يجعله قياسا في خبر ما واذا اريدت فيه رد
على الكوفيين حيث قالوا انها ناقصة لا زائدة او يقيسه على زاده بما كما قال الرضي ولعلهم يقولون
في ما فيه زيدت لتاكيد النفي والا فالنفي على النفي اثبات الا مع ما هذه الزيادة بقوله
مع ما لانه لا يزاد بعدها غيره اولان النحاة لا يذكرون المبطلات المذكورة الا لعمل ما فالرفع

وقال الاندلسي ينبغي في لا العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما بل ينبغي فيها اولى
وانها اضعف من ما لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم فلا شرطا الا واحدا وهو كون معمولها
نكرة اسما كان او خبرا ونسي ان هذه غافلة وقد جاء عمل ما مع ان عملها على سبيل الشذوذ
وجعل المبرد جواز عملها قياسا او انتقاض النفي بالا بعد انتقاض النفي بالا لانه لو
انتقض بغير بمعنى الا لا يبطل عمله نحو ما زيد غير قائم بمعنى الا قائما وقد عمل في غير اعتقد
فانه من فوائد ماندسا لكن التقييد بالا ينتقض بالانتقاض بلما بمعنى الا و الا انتقاض بالا
يبطل العمل في الخبر ووجهه مما علمت والعمل في الاسم ايضا لئلا يلزم خبر المسند بلا مبتدأ
والاولى او انتقض نفي الخبر اذ لو انتقض نفي المبتدأ نحو ما زيد شيئا الا شي لا يبطل عمل ما
ولا يذهب عليك ان بطلان العمل بانتقاض النفي لا يختص بما ولا هابين بل كذلك لا لنفي
الجنس فلا عمل له في قولنا لا احد الا في الدار واجاز يونس الاعمال مع الانتقاض وكانه
اوهم فيه عمل ليس مع الانتقاض وقد عرفت الفرق بين ليس وبين ما في ذلك او لتقدم
الخبر على اسم ما خلافا للبعض في جواز العمل مطلقا وللبعض في صورة تقديم الظرف فيها
على انه يبطل بطل العمل ولما كان قوله بطلت على طبق وهي لغة اهل الحجاز كما هو مقتضى السوق
قاصرا على ما هو مقتضى المقام اوهما لا يصح به المرام عدل الى قوله يبطل العمل تامل وكذا
يبطل العمل بتقدم ما ليس ظرفا او شبهه على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما زيدا عمرو ضارب
بخلاف قوله تعالى ما منكم من احد عنه حاجزين ومما يهم البحث عنه في هذا الباب انه تزاد الباء
في خبر ما واختلف في جوازه في خبر ما التميمية واجازه الاخفش ورجح قوله الرضي متمسكا بانه
يدخل على خبر ما المكفوفة بان اتفاقا ولا يمنع دخول هذا الباء على خبر ليس الا انتقاض النفي
بالا لان الباء لتاكيد النفي فلا محل له بعد الانتقاض وقد يدخل على خبر المبتدأ بعد
مثل وفي الخبر المنفي في باب ظن وقد تزاد في خبر لا لنفي الجنس نحو لا خير بخير بعده النار وهل
هي بمعنى في ورب ما نذب في الحال المنفية وفي خبر ان المدخولة لا ولم يرد او قد تزاد بعد لست
وانه تزاد الباء في لا فصار لات اما للمبالغة في النفي او لتانيث الكلمة مختص بلفظ حين
مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظة اوان وهنا وعند الفراء يدخل

على الاوقات كلها واختاره السهيل واذا وليها حين فنصبه على انه خبر لا محذوف ولاكلام
اكثر من رفعه على انه اسمها بحذوف الخبر ولا تستعمل مع ذكر الاسم والخبر فكان التاء عوض
من احدهما ولذا كان حذف الاسم اكثر لانها وقعت موقعها وانكر الاخفش عملها وجعلها
داخلة على فعل محذوف مع المنصوب فلات حين مناص بالنصب عنده في تقدير
لا ارى حين مناص وجعل المرفوع بعدها مبتدا خبر محذوف وهو ضعيف اذ لا وجه
لعزل لا عن العمل بالحاق هذا التاء وقد قرى شاذا بجر حين حيث صار على ورثه
وجوز الرضى كون لا هذه لنفي الجنس وجاء لات اوان بكسر الا وان بتنوينه واستصعب
توجيهه فمنهم من قال لات حرف جر مختص بالا وان ومنهم من قال هو مبني على الكسر لكنها
في الاصل مضافة الى الجملة والتنوين عوض عن الجملة المضاف اليها ومنهم من قال انه تقدير
مذ اى لات من اوانه واذا عطف عليه اى على خبر لا موجب فالرفع واجب ليكون
العطف على محل خبر ما ولا وهو سوبم كون المعطوف عليه مرفوعها اذ كثيرا اما بعد لا
عن العمل بنع خبرهما وانكر عبد القاهر العطف على خبرهما ولا بالعاطف الموجب وزعم
ان المبتدا محذوف بعد العاطف فيكون عطف جملة على جملة لعدم تجويزه اعتبار
محل خبرهما ولا وبرئت حوله ما زيد شيئا الا شي اذ لا يمكن فيه تقدير الخبر يا من بلطفه
الالوية المنصوبات للاعلام والابواب المستجمعات بعض اولى الافهام نسالك شرح نبذ
من المجرورات من خزائن عيبك للمحصلين من الانام والطالبين الكرام منتق سلين في ذلك
باتم صلوة وسلام لا مصل بمن اوتي باصدق كلام واحسن نظام اتم من كل تمام
المجرورات هو ما اشتمل على علم المضاف اليه فالمضاف مصدر بمعنى الاضافة وضمير اليه لما اسمه
فاندفع امران احدهما ان المجرور مشتمل على علم كون الشي مضافا اليه وضعا علامة المضاف
اليه عقلا فلكه ان سمي المضاف اليه على ما هو المتبادر فنستغني عن الاستخدام في قوله
وهو كل اسم وثانيهما انه يصدق على حرف حركة الاعراب فانه كحرفه مشتمل كما قيل وعلى
كل جزء من الكلم المشتمل على حرف الاعراب فانه كحرفه مشتمل على الاعراب ويمكن ان يراد
بالاشتمال الاشتمال اصالة ليصح التوابع كما اعتبر في ساير التعريفات ولك ان تعقل محل الاسم

المجرور ولطف به شامله للتوابع ولا يجد وجد سوى ان ضبط المرفوع والمنصوب لا يتم
لا ساعته بالتوابع والا مرفيه هين اذ المصنف صدر الضبط بقوله منه دون اماسها
على انه ليس بصدد الحصر وبعض تعريف المجرور بمثل حجر ضبّ خربٍ فانه خرب مجرور
لم يشمل على علم المضاف كما انقض تعريف المنصوب بضم المبنى المحمول على اللفظ وتعريف
المحمول المرفوع بصفة المنادى المبنى على ما رفع به المحمول على لفظه ولو اريد ذات علم
المضاف اليه من غير ان يكون فيه هذه الحيثية لا ينقض بمثل غلامى غير مجرور والمضاف
اليه لم ياب بالضمير اما لان المضاف اليه ناشئ من المضاف اليه او للعلم اما لان مقام التعريف
طالب لمزيد تعيين المعرف سيما وهو مخالف للجمهور فى تعيين معناه اذا المجرور بواسطة حرف
لفظا لا يسمى مضافا اليه عندهم خلافا لسيبويه وكانه اختار قول سيبويه لانه اقرب تعلم
والجر على الاضافة ولكن ما جرى عليه الجمهور نظم فى سلك قولهم فالرفع علم الفاعلية و
النصب علم المفعولية كل اسم نبه بذكر الاسم مع ان من افراد المعرف ما هو جملة او الجر
المصدرى مع صلته تنبيها على ان غير الاسم مؤول به فقوله اسم مؤول فلا يركن بظاهره نسب
اليه شيء فعلا كان او اسما بواسطة حرف الجر وينسبه وبضبطه لفظا او تقديرا حالان
نصبا بواسطة حرف الجر فافهم ولما كان التقدير عبارة عن حذف لفظ منوي
لافادة المعنى فى المشهور ولم يرد به هذا المعنى لوجهين احدهما ان ليس المعنى فى الاضافة
المعنوية على ملاحظة معنى حرف الجر بل معنى الاضافة امر اجمالى يذكر فى تفصيله حرف جر حتى
لو ذكر حرف الجر لا يسلب الاضافة الى الوصف وثانيهما انه لا مجال بمعنى حرف جر بين المضاف
والمضاف اليه فى الاضافة اللفظية عقبه بقوله مرادا انكشف المراد واراد به المنوي
للعمل لا للمعنى فكانه قال مرادا من حيث العمل واحترز به عن المفعول فيه والمفعول له المنصوبين
ولما خاف ان يتوهم ان المراد فى العمل مما لا يعرف الا بمعرفة الجر ولانه ليس الا المجرور وقد
عرفت بالمضاف اليه فيدور وايضاح المضاف اليه من احكامه الذى لا يعرف الا بعد
معرفته كاختلاف آخر المعرب الذى لا يعرف الا بعد معرفته فاعتباره فى تعريفه يستلزم
الدور كما ادعاه المص فهل هو الا من قبيل من حفر بئرا لاخيه وقع فيه دفعه بقوله فالتقدير

اي المقدر بمعنى المراد من حيث العمل لا التقدير مطلقا اذ منه ما ليس كذلك كما عرفت
انفا ولو قال فالارادة لا يصح العبارة وشرطه ان يكون المضاف اسما مجردا عن تنوينه لاجلها
اي لاجل النسبة بواسطة حرف الجر ونبه بالاقتصار على التنوين على ان نوني التثنيه
والجمع ثابت عن التنوين ولو رضيت بما لا يتحاشى عنه النظر الدقيق بحلت التنوين
بمعنى جعل لاسم ذا نون سواء كان نون تنوين او نونا قائما عنه وبعد تشكل بالحسن الرجه
والضارب الرجل والضاربك ويحصل تعريف الارادة انه الذي يكون في مقام جر والسو
بواسطة النسبة بسبب تقدير حرف الجر ومع ذلك السعي منه في دفع ما خاف وقع فيه
الاشراف ومما استصعب منا انه لا مدخل بحرف الجر في الاضافة اللفظية فاختل تعريف
المضاف اليه وتقسيمه الى اللفظي والمعنوي ويمكن دفعه بان ارادة حرف الجر للعمل لا لصحة
صحة معناه في تحصيل المعنى فمن المضاف والمضاف اليه اللفظي حرف جر منوي للعمل
لا لافادة المعنى فلك الحيرة في تقدير اللام ومن فانهما مما يرادان دونه في شايعات
في مقام الاضافة دونه ووجه التكلف لتقدير حرف الجر جعله عاملا دون المضاف
وحتى لو جعل المضاف عاملا كما هو مذهب البعض لا يستغنى عنه وقد اختار المص
كون العامل حرف جر وقد نبه عليه بقوله مرادا فهو ايضا من المراد فلا تغفل عن شيء
مما افاد وبهذا اندفع ان جعل العامل معنى الاضافة اذ لا اضافة تبصر ولا تغفل عن
المضاف خبر الضيافة ولا يخفى انه يخرج من تعريف المضاف اليه الذي حذف المضاف
واقيم هو مقامه نحو واسال القرية وضربت ضرب الامير لانه ليس حرف الجر مما المقدر
مرادا في العمل الا ان يتكلف ويقدر لا يشتغال آخره باعراب قرارب مما ناب منابه فتامل
والطلب مايه واعلم انه يجوز تجريد المضاف من تاء التانيث اذا امن اللبس قياسا عند الفراء
وسماعا عند غيره قال الله تعالى واقام الصلوة وقالوا ابو عذرها اي ابو عذرتها لمن اقتض
لمن افض البكر والعذرة البكارة واتفقوا على جواز الحذف من ايه وانه افصح قال الله
تعالى باي ارض تموت كذا ذكره الرضي في بحث الاضافة اللفظيه وهي اي الاضافه
بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى معنى اللفظ لعود اثرها اليه من التعريف والتخصيص

او لافادة معنى للمضاف لانها تحمل التعريف فالتخصيص معنى للمضاف لم يكن له قبل الاضافة
ولفظيه منسوبة الى اللفظ لعود فايدتها من التخفيف الى لفظ المضاف دون معناه او
لافادتها صفة التخفيف للفظ من غير جعله معنى له وقدم المعنوية لظهور شرفها وانا مضى
وجوديه مفهوم اللفظيه سلبيها ولو اقتصر بتعريف احدهما كما هو مقتضى الاختصار لما فاته
شي لاستغناء كل منهما لظهوره بعد معرفة الآخر عن الاظهار فالمعنوية ان يكون المضاف
غير صفة مضافة الى معمولها عدم صحة حمل هذا التعريف على الاضافة المعنوية لعدم كونها اضافة
فضلا عن كونها اضافة مخصوصة دعا الى تقدير ذو في المحمول او الى تقدير مبتدء لراي
الاضافة المعنوية علامتها ان يكون الخ والثاني احسن والمراد بالصفة ما دل عليه علي
ذات مبهمة في الغاية باعتبار معنى هو المقصود سواء كان بالوضع اولا فلذا جعل
اضافة المصدر بمعنى الصفة لفظية ومنه قولهم هذه ماءة عن الهواجر اي عارية الخ
فلا تقصرها على اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة فيكون قاصرا اي قاصر والمراد
بالمعمول المعمول قبل الاضافة كما هو مقتضى العبارة لا لان المضاف اللفظي ليس مضافا الي
معموله بعد الاضافة عند من جعل العامل في المضاف اليه المضاف فصحة التعريف على
كل مذهب اقتضى ارادة المعمول قبل الاضافة ثم التعريف صادق على كل اضافة لفظيه
فان المضاف في كل اضافة لفظيه غير صفة مضافة الى معمولها فان ضارب زيد مضافة
الذي هو الضارب عن العامل في عامل عمرو وهكذا والتقصي عنه يحوج الى تاويل الغير
بالسلب فالاولى ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها وتفصيل ما سندرج في
التعريف ان المضاف اما غير صفة نحو غلام زيد واما صفة لها معمول لكنه لم يضف اليه
بل الى غير معموله نحو زيد مضارب مصر فان مصر ليس معمول المضارب بل معموله من صرعه وهي اما
بمعنى اللام الاختصاصية دون التعليلية وان كان المضاف معلولا للمضاف اليه كما في دخان
النار في ما عدا جنس المضاف يراد به ما يعم المضاف وغيره على ما في الرضي محمل لاعم المطلق
لكن امتناع اضافة الاخص الى الاعم حصره في ما يكون بينه وبين المضاف عموم من وجه فلذا
فسره بعض الشارحين بما هو اعم من وجه من المضاف لا لان الجنس يعارف في هذا المعنى

في هذا المقام وظرفيه فهي ما يكون المضاف جنس المضاف اليه من غير عكس ويكون الاضافة
بمعنى اللام نحو جميع القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وان لا يصح ان يقال
جميع للقوم وعين لزيد لم اذ المأول لشيء ولما يتعارف في المأول به بحث يمنع المأول
ويحملهم نحوا عن سائغ استعماله منكرا سماعه او بمعنى من التبيينية دون
التبعيضية وان كان اضافة البعض الى الكل نحو خاتم فضة اذ الخاتم بعض فضة ولذا
لم يجعل يد زيد بمعنى من مع انه بعض منه لان هيئة الاضافة لم يوضع له ولا يستفاد
من الاضافة الاختصاص اليه بزيد واما ان الاختصاص هو الجزئية والكلية فانما يعرف من
خارج لا الاضافة في جنس المضاف او بمعنى في في ظرفه في بعض الشروح ان الاضافة
في فضة خاتمي خير من فضة خاتمك بمعنى اللام كما لا يخفى فينبغي ان يقيد جنس المضاف
بان يكون اصلا للمضاف وفيه بحث لان يقدر من في ما يحسن تقديره ويكون المضاف
اليه مما يصح الاخبار به عن المضاف على ما صرح به التسهيل فعلى هذا اضافة اسم العدد
الى المعدود بمعنى من مع ان المعدود ليس اصلا لاسم العدد واما خاتم فضتي ثم اضافة
العام الى الخاص وليس المضاف اليه فيه جنس المضاف ويحتمل ان شأن المضاف بالمضاف
اليه لا يطلب الاصدق المضاف اليه على المضاف واما صدقه على غير المضاف فلا يدخل
له في الشأن بل لكونه الشأن اعم لو لم يصدق فالمحتمل ان يحمل اضافة الاعم المطلق بمعنى من
ويحتمل ايضا ان قولنا غلام الاب اضافة لامية مع ان الاب جنس الغلام لان الاب والغلام
يحتملان ويتصرفان كما لا يخفى فينبغي ان يبين الاضافة بمعنى اللام بانها فيما اذا اطلق المضاف
على ما يتحد مع ما اطلق عليه المضاف اليه قطعا او لا يتحد معه قطعا ولا يكون ظرفا له
كاضافة العام المستعمل بعمومه الى الخاص واضافة ما اريد به بكل من المضاف والمضاف
اليه ما يحتمل الاتحاد مع الآخر وهو قليل اي الكون بمعنى في قليل اذ لم يكثر اضافة
الشيء الى الظرف وفيه بحث لانه هذا انما يتم لو اريد بالظرف الظرف الحقيقي اما لو اريد
مدخول في فلا وهو اذا اضافة الالوان الى محالها اكثر من ان يحصى نحو بياض زيد بمعنى بياض
في زيد والظاهر ان المراد بالظرف مدخول في اذ نظر الكتاب ينبغي ان يكون بمعنى النظر في

الكتاب والموثق منه ونحو ضرب اليوم بحكم نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم
ومنه مالك يوم الدين اذ جعل المص الاضافة فيه معنوية فلا بد ان يجعلها بمعنى في
والا لكان اضافة الى الظرف بمعنى في فلا يصح قوله او معنى في في ظرفه واعترض عليه
الرضي فقال وهذا منه عجيب لانه حينئذ يكون المضاف المضاف اليه مفعولا فيه
فيكون معمول اسم الفاعل فلا يكون الاضافة معنوية وهذا يحجب شيء عن عدم تحصيل كون
الاضافة بمعنى الحرف اذ ليس معناه تقدير الحرف في نظم الكلام بل معناه انه يراد
بالمضاف فرد مخصوص باعتبار خصوصية مستفادة من المضاف اليه لا حساب له الى
المضاف اليه وذلك الانتساب امر اجمالي اذا فصل يعود الى معنى اللام او في او من
وبذلك لا يصير معناه على ما كان مع ذكر في وفي الاضافة اللفظية يكون المعنى على ما كان
عليه قبل الاضافة نعم ان جعل ضرب اليوم بمعنى في وجعل ركوب الفرس بمعنى اللام
بحكم لان ماله الركوب على الفرس وكذا جعل ضرب زيد بمعنى اللام مع ان ماله المعرب
من زيد فالحق ان الاضافة في امثال هذا المقام لافادة الاختصاص والمطرفه من وجوهه
ولذا حصر المص الاضافة في القسمين الاولين لا لما قيل انه لما كان معنى في قليلا يتكلف
في جعله بمعنى اللام لادنى ملابسة تقليلا للاقسام بارتكاب التكلف في ما قل ولم يحمل القسم
الثاني ايضا بمعنى اللام لانه كثير لا يحسن ارتكاب التكلف فيه ويفيد اي الاضافة
تعريفا مع المعرفة المضاف اليها فنزيد اشتراط تجرد المضاف من التعريف وذلك التعريف
اما التعريف العهدي وهو الاصل والجنسي واحترز بقوله مع المعرفة عن الكائنة مع النكرة
وهو ظاهر وافاد بي لجميع المحيط انها للمضاف تعريفا حاصلا مع المضاف اليه المعرفة
يعني تعريف المضاف في مرتبة تعريف المضاف اليه مما مثل واستثنى عنه غير ومثل وشبه
لتوغلها في الابهام اذا لم يكن لغير المضاف اليه او مثله خصوصية الاشتهار ادا تحصاد ولفظ
شبيه خلافا لمن قال انه لا يسمالم على المبالغة لا يخرج عن خصوصية ما وحسبك وشرعك
ونهيك وكسك وكلها بمعنى حسبك وعلى وزنه وبهالك على وزن رصالك وناهيك
وفطك وقدك وبجلك لكن جميع هذه الالفاظ مرادة منزلة كفالك على تفسير الصحاح ولكمك

على تفسير الرضى الا ان ما تقدم على قطك لم يصر اسم فصل فمرينى والدليل على عدم افادة
الاضافة تعريفا لهذه الاسماء وقوعها صفات للنكرات ولعل المصنف لم يلتفت الى الاستثنا
لانه لا يجوز ان يقال فى الجميع بالتعريف الجنسى المنزل منزلة النكارة كما فى امر على اللئيم يسبنى
وكفى ذلك فى وقوعها صفات للنكرات ولا يخفى انه كما يجب استثنا هذه الامور عنده
عن هذه القاعدة يجب زيادتها فى قوله وتفيد تخصيصا مع النكرة والمراد بالتخصيص
تقليل الاشتراك وشرطها اى شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف عن التعريف
الاحقر لا وصح وشرطها كون المضاف نكرة فمن المعارف ما يقبل التنكير كالعلم يضاف
وما لا يقبل من المبهمات والمضمرات فلا يضاف اصلا والا ما يالشواذ شاذ لا يقال
معنى اشتراط حذف التنوين فى الاضافة ينتقض بحرف الجر عن هذا الاشتراط لمنع اضافة
المعرف باللام والمعرف بالاضافة فهو لا فادة انه لا يضاف العلم فالاولى وشرطها
تنكير العلم لا نا نقول لا فادة انه لا يضاف المضمرات والمبهمات ايضا وزعم الرضى انه
يجوز اضافة العلم لانه لا مانع من اجتماع التعريفين ومنه زيد الخيل ومضر الحمراء وانمار
الشاة فانهم اخوة كان احد منهم صاحب الخيل والاخر صاحب الابل الحمر والآخر صاحب
الغنم فاضيفوا مع تعينهم لافادة انهم مالك اى شى وفيه ان المستنفض فى هذا الغرض
هو الوصف دون الاضافة فتقدر هذه الاضافة فتقدره هذه الاضافة بتنكير هذه
المضاف ضبط الامر الاضافة واما اجازة الكوفيين من الثلثة الاثواب وشبهه من العدد
من الاربعة الاثواب ضعيف لا يجوزه البلغاء والمعتبر اعتنا البصريين على امورهم
فلا يرد نقضا على قاعدتهم السابقة بل على ما هى الاسبق من هذه القاعدة ايضا
من اشتراط تجريد المضاف من التنوين لاجل الاضافة ما لوارد فى كلام الفصحاء ثلث
الاثواب فان قلت ما اضيف العدد لمميزه كيف جاز تعريفه عند البصريين قلت هذا
مشكل على رايهم وكان اللازم عليهم ان لا يسموه مميزا الا ترى انهم سموا المنصوب فى حسن
الوجه بالنصب مفعولا والاشبه ان اطلاق المميز منهم عليه تجوز واللعظيم ان يكون المضاف
صفة مضافة الى معمولها ومعرفة ذلك يتوقف على معرفة ما هو العامل من الصفة ومعرفة معمول يصح الاضافة

اليه اما الاول فهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمنسوب المعتمدة على صاحبها
او الهمزة او ما فانها تعمل فى الفاعل الرفع مطلقا وفى المفعول النصب لكن لا مطلقا
بل اذا اريد الحال او المستقبل او الاطلاق اما الثانى فيجوز اضافتها الى الفاعل السببى
باعتبار ضمير فيها راجع الى موصوفها لامتناع خلوها عن الفاعل لتقوم مسها بالفعل
وحينئذ يكون الفاعل المضاف اليه منصوب المحل بما به شبه المفعول نحو زيد قايم
ابيه واما الفاعل الغير السببى فلا يجوز اضافتها اليه فلا تقول نحو زيد نايم عمرو فى
داره زيد نايم عمرو فى داره لامتناع اسناد نوم عمرو الى زيد ويجوز اضافتها الى المفعول
نحو ضارب زيد وحسن الوجه الاولى نحو زيد ضارب عمرو وحسن الوجه فان الضارب
الغير المعتمد ليس مضافا الى المفعول ولا يفيد الا تخفيفا لا تخصيصا ولا تعريفا فى
اللفظ سواء كان لفظ المضاف والمضاف اليه كما فى المثال الثانى فان حسن الوجه
فى الاصل حسن الوجه منه حذف الضمير واستتر فى الحسن فلكن هذا مع الاسناد مثلا
او لفظ المضاف اليه فقط كما فى الحسن الوجه ولذا قال فى اللفظ لانه لو اقتصر عليه
لوهم التخفيف فى المضاف وقيل يريد انه لا تخفيف فى المعنى اذ السكر ومعنى الضمير
لم يسقط عن التعقل وفيه ان المعنى لا يوصف بالخفة وانه يحمل الجر بالاضافة الى
المعنى فلا يفيد الا التخصيص والتعريف فان قلت الصفة لاضافته الموضوعة لمعنى
المضاف او يفيده المفيد للتخصيص كيف عزلت عن معناها واستعملت بدون معناها
قلت يحسك عنه بذكر الالفاظ الزائدة لما تعوذ الى مجرد اللفظ من الفايده ومن ثم
اى من اجل انها لا تفيد الا تخفيفا اختلف الامثلة الاربعة فى الجواز والامتناع فهو استدلال
من الاثر الى المؤثر كما هو المتعارف فى مثله جاز مررت برجل حسن الوجه لانه يكون
وصفا للنكرة بالمعرفة وامتنع مررت بزيد حسن الوجه اذ لولا عراها عن معناها لم تمتنع لحصول
المطابقة فى التعريف وجاز الضارب زيد فلولا افادتها التخفيف وعدم افادتها التعريف
لما جاز وامتنع كما امتنع الضارب زيد وجاز افان قلت لا يثبت بهذا حز الفايده
فى التخفيف اذ لم ينف افادة التخصيص قلت لما ظهر عدم تغير المعنى التركيب فى المضاف

الى المعرفة مع تغيير الحسن وتبدلها بالحسن للاضافة على عدم تغيره مطلقا او الاصل كون
الباب على وتيرة واحدة مع ظهور ثبات المعنى فى المضاف الى المعرفة وفى المضاف الى النكرة
على نحو واحد اذا عرفت المقصود من المقام فاعرف انه مما ترك فيه اقدام اعلام الشان حتى
الاعلام خلافا للفراء اما فى تجويز اضافة ذى اللام الى المعرفة او مطلقا وفى الثانى
واختلف فى وجه تجويزه فقيل حكم بتقدم للاضافة على اللام وتنكير علمه بانه مخالفة الحسن
من غير موجب والعدول عن الاصل مع عدم ثبات الباعث وهو التخفيف حاصل بدون
للاضافة وقيل حمله كالضارب الرجل والضاربك ويرده ان وجه جواز شيء منهما
كما ستعرف لم يوجد فيه ولا يبعد ان يجعل محمولا على ضارب زيد كما حمل الضاربك على ضاربك
ويرده ان داعى حمل الضاربك على ضاربك منتف فيه كما ستعرفه وضعف الواهب المائة الهجان
اى البيض من النوق يستوى فيه الواحد وغيره والمائة الهجان بظاهر كالثلثة الاثواب
وقد يؤول بحمل الهجان صفة او بدلا وعبدها اى عبد المائة اضافة الى المائة اشارة
الى كمال استقلاله بعائه المائة حتى كانه مملوكها او لادنى ملابسة تمم البيت عوذا تزجى
خلفها اطفالها العوذ جمع عائذ بمعنى حديث النتاج والترجية السوق وقوله تزجى فيه
معلوم اهو مجهول او معلوم مالم تعلم حركة الحرف الروى من القصيدة فقوله وضعف
مثل هو وما عطف عليه لرد استدلالات الفراء وقيل لبيان مسائل ويحتمل ان يكون
فى سلك ما سبق من تمام الشاهد على ان فائدة التخفيف اى لان فائدة التخفيف ضعف
هذا ولم يجز الضارب الرجل وضاربك الا للحمل على ما فيه التخفيف ووجه استدلال
الفراء بالبيت ان التركيب فى قوة الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد فيدل على
جوازه ووجه الرد انه ضعف عند اهل اللسان لكونه مثل الضارب زيد وهو ممتنع
فلا يصح ان يستدل به على صحته وبهذا اندفع ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
ولو جعل ضعف مجهولا من التفعيل لكان اعون على هذا المراد وكون هذا البيت ضعيفا مما حكم
به سيبويه بناء على انه قد يحتمل المعطوف ما لا يحتمله المتبوع وقولهم يا زيد والحارث ينادى
سيبويه وحمل المبرد كلا الجواز بان يكون المعطوف مضافا الى ضمير المعرف باللام لانه فى حكم المضاف

الى المعرف به فكما يجوز الواهب عند المائة يجوز الواهب عبدها وانما جاز الضارب الرجل
لو رود به الصفة المعرفة المضافة الى المعرف باللام مطلقا اذ منها الحسن الوجه فى التخفيف
مستغن عن الحمل عليه بل اسم الفاعل المضاف الى المفعول واسم المفعول المضاف
الى المنصوب به بخبر المعطى الدرهم والمراد بالمضاف الى المعرف باللام اعم من الاضافة
بلا واسطة او بواسطة بجواز الضارب غلام الرجل فلو قال وانما جاز الضارب الرجل
والضارب غلام الرجل والضاربك حملا على المختار فى الحسن الوجه والحسن وجه الغلام لكان
اوضح والاولى حمل الضارب الرجل على العام الغلام لان المناسبة بينهما اتم والاولى
تقديم جواز الضارب الرجل على ضعف الواهب المائة الى الا انه لم يرض بالفصل بين مستلي
الجواز وبعد مسئلة جواز الضارب الرجل عن ذكر ضعف الواهب المائة والمختار فى الحسن
الوجه جر المعمول لان نصبه للحمل على الضارب الرجل بالنصب وجره لا يحتاج فيه الى الحمل
على شئ هو المختار ومنه يعلم ان الضارب الرجل والحسن الوجه تقاصا فى نصب المعمول و
جره والضاربك وشبهه من الضاربى والضاربه والضاربنا الى غيرها لك فيمن اي
عند من وفى معنى عنده قال انه مضاف لا محالة بناء على ان الصفة المعرفة باللام سواء
كانت مفردة او مثناة او مجموعة مضافة الى الضمير المتصل والقائل به الرمانى وجار الله
والمبرد فى احد قوليه واما سيبويه فجعل الضمير كالظاهر المعرف العارى باللام ان هذا الظاهر
لا يكون بعد الصفة المفردة الا منصوبا فكذا الضمير وكما يكون بعد الصفة المثناة والجمع
المذكر مع حذف النون تارة مفعولا وتارة مضافا اليه يكون الضمير بعدهما محتملا على حملا
ضاربك فيمن قال انه مجرور اى فان الاخفش وهشاما يقولان حذف التنوين مع الضمير
للاتصال والضمير مفعول به ووجه حمل الضاربك على ضاربك دون حمل الضارب
زيد على ضارب زيد ان الاضافة فى ضاربك كانه ليس للتخفيف لانه يحصل التخفيف
لولا الاضافة ايضا بحملا عليه الضاربك فى الاضافة بدون التخفيف والاضافة فى ضاربك
لازم الا فى ضرورة الشعر عند سيبويه والمبرد يكون ترك الاضافة فى الشعر ايضا ولا تضاف
موصوف الى صفته قبل لان سبب الاضافة لمعنى مفقود لما الهيئة الوصفيه وفيه انه يجوز

ان يكون الاضافة لفظية كاضافة الصفة الى معمولها فيكون المعنى مستفادا من الصفة كما عليه
المعتبرة بعدها للتخفيف ورد لان اعراب الصفة مغايرا اعراب المضاف اليه واورد عليه
ان اعراب معمول الصفة ايضا مغايرا اعراب ما اضيف اليه ويمكن ان يدفع بان المغايرة
هنا اقحش لانه بحسب السعة والاصالة ايضا ويحق معمول ولان المضاف اليه ربما يخالف
المضاف في التعريف ولا يجوز هذه المخالفة في الموصوف والصفة ولان الموصوف
يجب ان يكون اعرف من الصفة ويجب تجريد المضاف الى المعرفة عن التعريف وهذا مذهب
البصريين والكوفيون يجوزون الاضافة للتخفيف وذلك يقولون يكتسب هذا المضاف
التعريف لان المضاف اليه عين المضاف فعرفه وتعريفه فلا يكون وصف هذا الكل
بالمعرفة مثل مسجد الجامع الطيب ويلزمهم جواز المسجد الجامع معنى لانه يحصل التخفيف
واضافة الموصوف الى الصفة للتخفيف ولما لم ما احتج الكوفيون اشار الى دفع ما
يتمسكون به فقال لدفع تمسكهم على القاعدة الاولى ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقا متاول وان كان الظاهر فيه ان المراد المسجد الجامع والجانب
الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء ويتوجه التاويل على ما قال المتقدمون ان الجامع
المضاف اليه هو الوقت لانه كما ان المسجد يجمع الناس كذلك الوقت يجمعهم والغرب
المضاف المكان فانه كما ان الجانب غربي كذلك المكان والاولى المضاف اليها الساعة
فانه كما ان الصلوة موصوف بالاولية كذلك الساعة التي يصلي فيها تلك الصلوة والحمقاء
المضاف اليها الحبة فانه كما ان البقلة موصوف بالحماقة كذلك الحبة حب البقلة منها وعلى
ما قال الرضي انها من اضافة العام الى الخاص كيوم الاحد ان الجامع مثلا من الصفات
الغالبة في المسجد فان قلت يكفي للتمسك ظاهر الكلام فكيف يرد بالتاويل قلت اذا كان
الظاهر سدا عن الاستتباب يعدل عنه لكن الكلام في بعده الموجب للعدول عنه ووقال
لدفع تمسكهم على القاعدة الثانية ومثل جرد قطيفة مع ان المقصود جعل القطيفة جردا
كما هو شان المركب الوصفي واخلاق ثياب مع ان المقصود جعل الثياب اخلاقا متاول
بجعله من قبيل اضافة خاتم فضة فانه لم يقصد بالجرد حين اضافته كونه صفة للقطيفة والجرد

من المالي والقطعة المخمل والاخلاق جمع خُلُق كفرس بمعنى المالي ولا يضاف اسم مماثل
المضاف اليه اي لما نصير مضافا اليه على تقدير الاضافة والا وضح ولا يضاف اسم الى
مماثله في العموم اي الشمول والخصوص الشخصي فلا يرد ان الخصوص تطويل لكن يرد ان
الخاص الشخصي لا يضاف لتعريفه فلا حاجة الى نفي صحة اضافته الى المماثل كاسد وليث
من اسماء الاعيان وحبس ومنع من اسماء المعاني واجاز الفراء اضافة احد المترادفين
الى الآخر للتحقيق ويمنع قوله لعدم الفائدة لا نه كفى الضعف فايدة ويمكن ان يقال المراد
لعدم الفايدة في ذكر المضاف اليه لا عدمها في الاضافة وقال الرضي الانصاف انه كثير في كلامهم
ولو قلنا ان بين الاسمين في كل موضع فرقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما يجب التنبيه عليه ان
المراد بالمماثلين ليس المماثلين بحسب الوضع اذ لا ينكر فائدة الف الف وغلام غلام واب واب
وابن ابن الى ما لا يحصى مع اتحاد المضاف والمضاف اليه في الوضع انما المراد المماثلة بحسب
المراد فالمراد بالمعدود في الف الف هنا هو المراد بالعدد فاسلكه في نظائره فانه الجدد
بخلاف كل الدراهم بمعنى جميع الدراهم فان الكل اذا اضيف الى المعرفة بمعنى الجميع واذا اضيف
الى النكرة بمعنى كل واحد ولهذا اشتهر ان كل زمان ماكول كاذب وكل الزمان ماكول صادق
وعين الشيء اي العين المضاف الى لفظ الشيء مرادا به معهودا والعين المضاف الى شيء ما
اي شيء كان والمراد بمخالفة اضافة الاسم المماثل لاضافة في هذين التركيبين في الامتناع والجواز
مخالفتها الاضافة العام الى الخاص لانه شايع ذايع نحو سحق الاراك ويوم الاحد واشار الى وجهه
بقوله فانه يختص اي كل واحد من الكل والعين يختص او فان المضاف يختص فلا يعري
عن الفائدة وقد اشارت ان الفائدة الى انها معنوية ولم يرد بالاختصاص ما يقابل التعريف
كما هو المتبادر في المقام ولا يخفى مثله على ذوي الافهام ومما اخذته من افواه بعض الرجال
ان اضافة العام الى الخاص انما يستحسن اذا لم يشتهر الخاص بكونه تحت ذلك العام فيستهجن انسان
زيد قال الرضي ولا يضاف الخاص الى العام لانه لا فائدة فيها الا تحصيل الابهام ولا يعقل
ما بين الابهام باضافته الى المبهم ويحن نقول تحصيل الابهام بالاضافة خلاف وضعها ومن
محسنات اضافة العام الى الخاص اضافة زيد بمعنى شخصه وعينه وتستعمل في المثبت ايضا

واضافة الاسم في مثل اسم السلام عليكما والمراد اللفظ الدال على السلام وهو سلام عليكم وبعضها
حكم بعض النحاة بانهما لفظان زائدان اذ لا يقصد بهما معنى وقولهم سعيد كرز ونحوه متاول
دفع ايراد على قوله ولا يضاف اسم مماثل له ساو نبه الى اضافة المسمى الى الاسم وحمم ان يذكر قبل
قوله بخلاف كل الدراهم قالوا المراد يسعيد والمراد بالكرز نفس اللفظ اى جاء سعيد مسمى بهذا
اللفظ ولا يجوز عند اجتماع الاسم واللقب الا تأخير اللقب فان كان الاول مفردا سواء كان
الثاني مضافا او مفردا يجب اضافة الاول الى الثاني او قطع الثاني عن الاول رفعا ونصبا
بالمدح ولا يجوز الاتباع الا عند الزجاج والفراء وان كان الاول مضافا ففي الثاني الاتباع
او القطع لا غير ونحن نقول كما يرد سعيد كرز على قوله ولا يضاف اسم مماثل له يرد على قوله و
شرطه تجريد المضاف عن التعريف وان وجوب اضافة الاسم الى اللقب بناء على ان اللقب
لو قدم لاغنى عن الاسم لانه يفيد ما يفيده الاسم مع زيادة مدح مدخول بانه لو اشترك
اللقب وخص الاسم لا يغني ذكر اللقب عن الاسم وان اضافة الاسم الى اللقب بعد تنكير الاسم و
جعله بتأويل مسمى بهذا اللفظ يحتمل ان يكون من اضافة العام الى الخاص فلا حاجة الى
حمل اللقب على نفس اللفظ وح يكون تأخيره عن قوله بخلاف كل الدراهم مناسبا وانه لولم
يشترط تجريد المضاف عن التعريف اذ لا ضرورة فيه يجوز اضافة سعيد كرز اضافة
بيانية لرفع الاحتمال وح يبطل اشتراط الاضافة البيانية بالعموم من وجه بين المضاف والمضاف
ولا ضرورة بدعوى التجريد ومن اضافة المسمى الى الاسم نحو حسبك ذا صباح وذات يوم و
يخصص الصباح بذا واليوم بذات موكول على السماع اى حيث وصاحب هذا الاسم وهذه
صاحبة ذلك الاسم فذا صفة ظرف محذوف كذا في الرضي ولا يخفى ان فيه تأمل وصف النكرة بالمعرفة
فالواجب تقدير المعرفة ولعل اختيار ذا صباح صاحبا الاسم على كمال الصباح وطرحه
كان اسم الصباح بحصه وليس غيره صاحبا وقد ذكر الرضي هنا مسائل مهمة اردت سابقة في
ذكرها الاولى ان الفصل بين المضاف والمضاف اليه في الضرورة بالظرف مناسب مع ملته
وضعه ونعده في الشعر افصح منه بالظرف وفي غير الشعر افصح منه في الشعر قراءة ابن عامر قتل
اولادهم شركائهم ليست بذلك ولا نسلم تواتر القراءات السبعة وان ذهب اليه بعض الاصوليين

هكذا في الرضي وجعل التسهيل الفصل بظرف متعلق بالمضاف عن ضعف وكذا المفعول
سواء كان المضاف مصدرا او اسم فاعل السادسة ان حذف المضاف مع اقامة المضاف اليه
مقامه جائز اذا لم يلتبس وجاء في الشعر مع اللبس ايضا وقد يترك المضاف اليه على اعرابه
نحو ما مثل ابيك واخيك يقولان ذلك او ما مثل ابيك ولا اخيك يقولان ذلك ونحو رحم الله
امرأ ادفنوها بسجستان طلحة الطلحات على رواية جر طلحة ونحو قوله تعالى يريدون عرض
الدنيا والله يريد الآخرة على قراءة جر الآخرة وقد يحذف مضاف ومضاف اليه من بين
مضاف ومضاف اليه نحو فقبضت قبضة من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول وقد
يتقدم المضاف اليه مقام المضاف المحذوف في التذكير والتأنيث فيقال تمدعت هند
اي انفه وجدع هند ومعوني يد وقبلت زيد اي عينه الثالث حذف المضاف اليه
وهو اقسام الحذف مع البناء على الضم وذلك في الظروف المبهمة الزمانية كقبل وبعد
او المكانية كخلف وقدام او ما يشبهها في الابهام كحسب وغير بشرط ان لا يكون معطوفا عليه
ما اضيف الى مثل المحذوف والحذف مع بقاء المضاف على هيئته وذلك اذا عطف على
هذا المضاف مضاف الى مثل المحذوف فيقال قبل وبعد زيد وبين ذراعي وجبهة الاسد
ومنه ما هم بهم عدي والحذف مع تنوين المضاف في ما سواهما وذلك في كل وبعض واذ
واوان والاكثرون على امتناع دخول اللام في كل وبعض منقطعي الاضافة ولو كنت ذا انشاء
في اصطياد شوارد القواعد لازيدك شيئا مما يهمك قال ابن مالك لا يتقدم على مضاف معمول
مضاف اليه الا على غير وادنى بنحو خلافا للكسائي في جواز انت اخانا اول ضارب ويؤنث
المضاف لتأنيث المضاف اليه ان صح الاستغناء به عن المضاف وكان المضاف بعضه او
كبعضه نحو قطعت بعض اصابعه ونحو اجتمعت اهل اليمامة وقد يذكر لتذكير المضاف اليه
نحو رؤية الفكر ما يؤول له الامر معين على اجتناب التواني ويضاف الشئ بادنى ملابسة نحو
كوكب الخرقاء وقد يضاف المؤكد الى المؤكد نحو ليس يوم يوم وليلة ليلة ومن المهمات ضبط
الاسماء اللازمة للاضافة منعنا عنه خوف السآمة فان كنت مشوقا عنه فعليك بالتسهيل
فان فيه التكميل مع التطويل واذا اضيف الاسم الصحيح الصحيح في كلام النحاة لا الاسم الصحيح

على ما توهمه بيان الرضي قبل ما ليس في آخره حرف علة ويرد عليه انه ان اريد الآخر في

الحال يلزم ان يكون قاض اسما صحيحا وان اريد الآخر في الاصل يلزم ان يكون يد ودم غير

صحيحة ويلزم اختلال في بيان ما ذكر في هذا المقام وقال الرضي ما حرف اعرابه صحيح

وح يلزم ان لا يكون ظبي وقد ودلو الى غير ذلك صحيحا الا ان يقال آخر قاض الياء لا

المنون كالباب ويقال المراد بحرف الاعراب ما يكون محل اعراب على تقدير الاعراب وبعد

لا بد من ان يراد بالاسم الصحيح اعم من الاسم الصحيح حقيقة او حكما حتى يدخل فيه ضاربه

وغازيه وتقدير وان قوله او الملحق به مستغنى عنه لدخوله في الاسم الصحيح حكما ولا بد

من ان يراد بالملحق به اعم من الحقيقي والحكمي ليدخل فيه نحو بصري وفسر الملحق بالصحيح بما في

آخره حرف علة مسبوق بساكن فانه الحق بالصحيح في اجراء الحركات على آخره لعدم الثقل

الى ياء المتكلم لا غ فيذكر كسر آخره عبارة منه وجوب الكسر وذلك لا يصح في

ظ وقد ولدن فانك بالخيار بين كسر الآخر والحاق نون الوقاية والياء مفتوحة او ساكنة

في تقديم الفتح بيانه ترجيح له وقد تقدم وجهه فيذكر مستغنيا عن الندا به وحمل الياء في الفتح

والسكون فيما عدا المنادى والاطلاق للاعتماد على البيان اذا عرفت حكم الصحيح والملحق به

فان كان آخره اي الاسم الفا ثبتت ماض او مضارع مجزوم توهم ان ليس عن ضبط

القواعد مجزوم وينبغي ان يخص بغير لدى فانه لا يحال مع الادغام وقيل هذيل يقلبها

الاولى يجوز قلبها لغير التثنية ياء لان كون ما قبل التاء من جنسه او مشتملا على ما هو

من جنسه احسن ولم يبين انه بعد القلب ياء يدغم ولا يدرجه في قوله وان كان ياء ادغمت

لكن الاولى حينئذ ان يقال وان كان واوا قلبت ياء وان كان ياء ادغمت فيستغنى عن قوله

وادغمت وفتحت الياء في الصور الثلث للساكنين لعدم امكان دفع الساكنين بحريك

ما قبل الياء كما في لدن وظ وقد فان قلت قوله للساكنين يغني عن تقييد الفتح بالصور

الثلث لانه يفيد العلم بهذا التقييد قلت لو لم يقيد لدخل فيه لدن وظ وقد

وتدبر ولما بين احوال الاسم الصحيح والاسماء الستة بخلاف ان قلنا انه صحيح كما يشعر به تعريف

الرضي تعرض لها لاخراج ما يخالف الحكم السابق عنه او لما بين حكم الاسم الصحيح والغير الصحيح

وبعض الاسماء الستة مخالفة بعرضها لاخراج ما يخالف الحكم السابق عنه ان قلنا انها
غير صحيحة على ما سنبينه لعريت عبره مدين خبر بدر لكن على هذين التقديرين التعرض
لذى منها استطراد اذ الكلام في المضاف الى ياء المتكلم او لما علم حال الاسماء الستة المضافة
في الجملة وبقى بعض احوالها ختم بحسب الاضافة بيانه وعلى اي تقدير بيان المقطوع عن الاضافة
استطراد الا ان يقال انه يجب عن المضاف من حيث ان آخره يخالف آخره في حال الافراد
واما الاسماء الستة الاظهر انها اسم للوحدات المكررات فلا حاجة الى التقييد فاخو الى
على الوجهين وقدم اخي لانه ابعد من تشديد الياء اذ ما ورد ليس الا في الاب والاخ الحق
به قياسا لكن الاولى حينئذ في قوله واجاز المبرد اخي وابي تقديم ابي وكانه راعى الايراد
على طبق الاول ويقول الاظهر ويقولون حمي و هني لا وجه لذكره لانه داخل في حكم الاسم
المعتل الصحيح ولا حاجة الى استثنائه الا ان يقال صرح به للرد على ابن يعيش وابن مالك حيث
نقلا عنه التشديد في الاربعة وهو الاظهر اذ لا معنى لتخصيص الاخ بالقياس على الاب
ويقال لم يقل ويقول بعضا لكن الظاهر ذكر يقال في السابق وذكر يقول هنا منافي في الاكثر
اي في اكثر الاستعمال وفمي قلبت الواو التي هي عين الكلمة ميما اذ اصله فوه كثنى لان
اذ الاصل السكون ولا دليل على الحركة بخلاف اخ واب فان الجمع على افعال في غير معتل
العين دليل حركتها واذا قطعت على صيغة المجهول لا الخطاب لقوله قبل والمراد قطع
الخمسة من الاسماء الستة بقرينة الجزاء فالضمير للمذكور ضمنا والتغليب محتمل والمراد القطع
عن الاضافة لا عن الاضافة الى ياء المتكلم كما يتبادر اخ هذه اللغة اعني الاعراب بالحروف
تارة وبالحركة تارة اشهرها حالة كونه مطلقا وفي حال التثنية والجمع ايضا فهو قوله اخاه و
اخون وكعصا مطلقا وكيد مطلقا وكدلو مطلقا واب مثله في غير الخامسة وحم هذه
هي اللغة الفصحى وهن والفصحى فيه ما ذكره بعد ولعدم شهرة هذه اللغة لم يذكرها الزجاجي
وزعم صدر الافاضل انها ليست من الاسماء الستة واحتج لعادة لتشديد النون واما
سكون نونه فجاء في الشعر للضرورة وفم مثلث كما نبه عليه بقوله وفتح الفاء افصح منهما
اي من الضم والكسر فالضمير راجع اليهما يخطر بالبال ان ذكر الفتح والفاء يصح بمعنيين

ومن البدايع كون الفم كيد لوله دار بين الفتح والضم والكسر فافهم وهل مشاة
كونه ذات احوال ثلث في حال الاضافة وان اسعى الداعي في حال الافراد وكانه لجعل الميم
الذي عوض عن حرف العلة في حكمه كانه واو ثابته والف اخرى وياء اخرى وفيه عشر
لغات ثلثه اخرى منها تلك الثلث مقصورات مطلقا وثلثه اخرى التزام الميم مطلقا
مع حذف اللام وتثنيين آخرين تشديد الميم مضموم الفاء ومفتوحها مطلقا والعاشر
اتباع الفاء للميم في اعرابه كساع فاء مر واتباع عين امرء واسم وجاء حم مثل يد وحب
ودلو وعصا مطلقا اي في حال الافراد والاضافة والاولى ان يذكر تلك اللغات على ترتيب
فصاحتها فنقول وجاء حم مثل يد وحب وُدّ لو وعصا و فيه لغة سادسة دون الجميع
وهو ان يكون كرشا مطلقا وذو وفيه ثلث لغات لانه كعصا ويد وما هو المشهور
المذكور في المتن لا يضاف الي مضمر وقولهم اللهم صل على محمد وذويه شاذ
بل لا يضاف الى غير اسم الجنس وقولهم ذو زيد شاذ ويؤول و هذا الاسم كذا في الرضي و
يستفاد منه ان المراد سلب اضافة ذو وفرو عم الى المضمر ولا يقطع عن الاضافة وفي
الرضي الذوينا شاذ التوابع جمع تابع ولا يجمع فاعل الصفة على فواعل فاعل الاسم يجمع
هذا الجمع لاعتبار الغلبة الاسمية فخالف المرفوعات والمنصوبات والمجرورات حيث
لوحظ في جمعها كونها صفات في الاصل بعينها وسلك في الاصول ما هو الاصل من كونها صفات
وفي التوابع ما هو تابع من الضمير وره اسما كل ثان لو اريد به الثاني في الذكر يشمل غير
التوابع مالا يخفى مما لا يحصى ولو اريد ثان في الرتبة يشمل الفاعل لانه ثان في الرتبة
لعامله والمضاف كلها لكونها ثواني للفاعل او العامل والاعتبار بالنسبة الى المسند
اليه فاخرج بقوله باعراب سابقه ما خالف السابق في الاعراب لكن ههنا دقيقة احتجب
عن الاعين الحداد فاحفظه مع البدايع الجديدة وهو ان المراد باعراب سابقه من
اعراب سابقه محققا او موهوما لئلا يخرج عنه نحو بدا لي اني لست مدرك ما مضى
ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان سابق مع كونه مجرورا هو التابع لمدرك مع كونه منصوبا
لتوهم الجر لانه في موقع يكثر فيه الجر بزيادة الباء ومما يجب ان ينبه عليه انه لا يخرج به

الضمة في قولهم جحر ضب خرب بجر خرب مع انه صفة للجحر المرفوع لانه رفضا قدر للتعذر
بسبب ظهور جر الجوار كما صار رفع بحسبك زيد بتقدير بالعروض الجر بزيادة الباء و
اخرج ما يعى من المجرورات باعراب سابقه من غير التوابع بقوله من جهة واحدة واشكل على
الرضي ذلك الاخراج لان جهة الاعراب اما كون الشئ عمدة او فضلة او متوسطا بينهما وكثير
من الثواني تشارك سابقها من الاعراب وجهة من هذه الجهات كمفعول بان يعلم و
اعطيته والحال عن المفعول به ولو اريد خصوصية الجهة لا نوعها فاعراب الصفة لكونها
صفة واعراب المتبوع لكونه فاعلا او مفعولا به او مضافا اليه الى غير ذلك واجيب تارة
بان المراد من الجهة المقتضى ومقتضى اعراب التابع ما في متبوعه بخلاف غيره فان العامل
في زيد العامل مرفوع لما عليه متبوعه بخلاف نصب المرفوع المفعول الثاني فانه ليس لنصب
المفعول الاول بل لمفعوليته بنفسه وفيه انه يلزم ان يكون اعراب الصفة دالا على معنى
في متبوعه لا على معنى فيه ويكون لمعنى في متبوعه دالا ولا يخفى بعده وتارة بان المراد
بالجهة الواحدة العمل وعمل العامل في التابع والمتبوع عمل واحد لانه نصب العامل اليهما
انصابا واحدة بخلاف غيرهما وهذا لا يصح في المعطوف على مذهب من المذاهب لان
عامله مقدر عند البعض وحرف العطف عند بعض او الاول بواسطة حرف العطف
وهما يشكل اشكالا منفصلا اورد نحو جاءني القوم رجلا رجلا فان اعرابهما لكونهما معا
حالا فان قيل هو ليس باعراب سابقه بل باعراب المجموع لانه اجرى عليهما اعراب المجموع
لئلا يلزم ترجيح بلا مرجح يشكل بنحو جاءني القوم رجلا فرجلا وثم رجلا لانه يلزم ان لا يكون
رجلا باعراب سابقه ويشكل ايضا بنحو حسن بصن فانه ليس بشئ من التوابع الا ان
يقال انه داخل في التابع ولم يضبط قسم منه لقلة احكامه وشروع اول النعت ويسمى
صفة ايضا وعرفته في توابع المنادى والنعت والوصف في اللغة بمعنى على ما في الصحاح
والقاموس والنهاية الجزرية جعل النعت اخص حيث حصره بوصف الشئ بالحسن ذكر المص
في شرح المفصل ان للصفة معنيان عام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود تابعا كان
او لا فصار الخبر المبتدا وما شاكله وخاص هو التابع ويخالفه ما ذكره صاحب الملخص المعاني حيث

قال فی بحث القصر المراد بالصفة فی هذا الباب المعنویة لا النعت النحوی فدل کلامه علی ان
شمول الصفة بخبر المسند ولیس بمعنی نحوی تابع جنس للنعت یدل علی معنی فی متبوعه اخرج به
المص التوابع کلها واورد علیه الرضی انه لم یخرج عنه اعجبنی زید علمه وجائنی القوم کلهم
ونحن نقول لم یخرج عنه تابع اذا المعطوف یدل علی کون المتبوع مما اشارکه العرفی کونه مقصودا
بالنسبة والتأکید علی ان المتبوع لیس مجوزا فیه ولا مما ذکر سهوا والبدل یدل علی ان
المتبوع هذا الامر المعین ولو قیل المراد الدلالة المقصودة وشیء من تلک الدلالات غیر مقصود
فلا یخرج عن تعریف النعت النعت المبین بمعنی المتبوع نحو الجسم الطویل العریض العمیق فان
المقصود فیه بیان معنی الجسم لا الدلالة علی معنی فیه والنعت المؤکد نحو نفخة واحدة فان
المقصود فیه تأکید معنی فی المتبوع لا الدلالة علی معنی فیه ویرد علیه انه خرج به الوصف
بحال المتعلق نحو رجل حسن غلامه فان الوصف فیه یدل علی معنی فی الغلام لا فی الرجل
حتی قیل ینبغی ان یراد فی التعریف او متعلقه ولا شبهة فی ان الاولی هی الزیادة وغایة
توجیه التعریف او متعلقه ولا شبهة فی ان الاولی هی الزیادة وغایة توجیه التعریف ان المراد
بمعنی فی المتبوع اعم من معنی فیه تحقیقا او تنزیلا والوصف بحال المتعلق لتنزیل حاله منزلة
حال المتبوع قال الرضی وقد یجعل حال متعلق الشیء وصفا لذلک الشیء لتنزیله منزلة
حاله نحو مررت برجل مصری حماره لحصول الفائدة بذلک او ان المراد الدلالة علی معنی
فی متبوعه اعم من دلالة الوصف وحده او مع ضمیمة المتعلق ولا خفاء فی دلالته مع المتعلق
علی حال فی المتبوع وانما سمی وصفا بحال المتعلق لجریان الاعراب علی ما یدل علی حال المتعلق
وانما تمیز عن الوصف بحال الموصوف مع ان کلیهما للدلالة علی معنی فی المتبوع لاختلاف
احکامها مطلقا قید للظرف ای کائن فی متبوعه کونا مطلقا غیر مقید بزمان نسبة جعل
لذی الحال اذ تقدم التابع والمتبوع بمعنی اخراج الحال به نعم یصح ان یقال ذکر لبیان
مدلول الصفة بحیث یمیز عن مدلول الحال اذ هذا التعریف للصفة بحسب مدلولها
فیتم مطلقا وان کان مستغنی عنه فی اتمام التعریف لکنه محتاج الیه فی تعیین مدلولها
الذی یقصد فی ضمن التعریف ولا یخفی علیک انه یخرج باقی التوابع عن التعریف او دلالتها

على معنى كائن في متبوعها كونا مقيدا بزمان نسبة لمتبوعها وفي بعض الشروح ان قوله
مطلقا قيد الدلالة اي دلالة مطلقة غير مختصة بمادة فخرج به جاء القوم كلهم واعجبني
زيد وعلمه واعجبني زيد علمه فان دلالة هذه التوابع على معنى في متبوعها مختصة
بالمادة حتى لو قيل اعجبني زيد وغلامه وجاء زيد زيد واعجبني زيد غلامه انتفى
الدلالة وفيه ما عرفت من ان كل تابع يدل على معنى في متبوعه [illegible] ما حمله
المص عليه وانه لا يساعده اللفظ مطلقا اذ يقتضي هذا التوجيه ما مر مطلقا ولما
كان مظنة ان يتوهم احد انه لا فائدة في وصف الشيء لانه انما يكون الخطاب به مع من
هو عالم بثبوت الصفة فلا فائدة للمخاطب في دلالة النعت على معنى في متبوعه تعرض
لبيان فوائده وان كان من وظائف فن آخر ولذا لم يستوف بيانها وقد ساق
الكلام مساقا يشعر بما هو الغالب من تلك الفوائد وما هو النادر فقال وفائدته
تخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات او توضيح وهو رفع الاحتمال في المعارف
هذا هو المصطلح النحوي ولا خفاء في امتناع اجتماع الفائدتين كما نبه عليه بكلمة او
الفاصلة والاشبه ان تكون فائدة وصف المعرف بلام العهد الذهني التخصيص نحو
ادخل السوق ... دون التوضيح فتنبه ونبه على امتناع اجتماع هاتين الفائدتين مع
ما سواهما بقوله وقد يكون لمجرد الثناء وهو بيان صفة الكمال والاشهر مقابلة المدح مع
الذم او الذم وهو بيان النقص اذا استغنى الموصوف في نفسه عن الوصف او التوكيد
وهو فيما اذا اشتمل الموصوف على الصفة نصا او التزاما نحو نفخة واحدة اكد الوحدة
لدفع توهم كون القصد الى الجنس لان الاسم الحامل للجنس والوحدة ربما يقصد به الى
الجنس وربما يقصد به الى الوحدة وقد يكون الوصف التوكيدي للاشارة الى ان
يقصد الى الجنس نحو ما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ولا فصل بشرح
ما في بعض النسخ ولا فرق بين ان يكون مشتقا في صحة الكونين والا فلا شبهة ان الاصل
ان يكون مشتقا او غيره عن مغلوب وصفته للاسم نحو زعم واسود وادهم وصعق
فانه لا يوصف به بعد غلبته لاسميته ولا يجوز ان صوابه وغيره لان من تطلب مقيدا وفيه

على سيبويه حيث اشترط الاشتقاق فيه دون الحال وجوّز جاءني زيد اسدا ولم يجوّز
جاءني زيد الاسد وعلى سائر النحاة حيث اوجبوا الاشتقاق فيهما معا ولا تظهر فرق
بين الحال والصفة كما يقتضيه مذهب سيبويه ولا كما يقتضيه عدم تعدد المص الحال
غير المشتق في النعت بقوله اذا كان وضعه الاظهر ان المراد بالوضع اعم من الوضع المشهور
والمجازي اذ لا يكون احد مررت برجل عدل لغرض المعنى اى لغرض افادة المعنى
اى القائم بالغير عموما اي وضعا عاما بمعنى عموم ذلك الوضع جميع موارد استعماله
مثل تميمي بمعنى به صنع النسبة سواء كانت بناء النسبة كما هو الظاهر من العبارة
او بغيرها كجمال ونبال على ما يقتضيه الدراية لكن بشرط ان يكونا على معنى النسبة بخلاف
قرشي ونحوه وذي مال يريد به ذا وفروعها من ذات وذوات وذوا وذوا وذوا في معنى
فرع من فروعه من اولى وألاب ومثل ذلك لوذعي بمعنى فطن وجرشع بمعنى غليظ و
صمحمح بمعنى شديد وشمردل بمعنى سريع وذو بمعنى الذي والذي ونحوه من الموصولات
المبدوءة بهمزة وصل او خصوصا اي وضعا يخص بعض موارد الاستعمال وهو قسمان
سماعي وقياسي اشار الى بعضه بقوله مثل مررت برجل اى رجل يريد به اى المضاف الى
لفظ موصوفه او ما في معناه ويختص بالنكرة فانها في هذه الصورة استعيرت بمعنى
الكامل فمعنى مررت برجل اى رجل مررت برجل كامل ومعنى مررت برجل اى امرأ ايضا
كذلك وبقوله مررت بهذا الرجل يريد به كل جنس معرف باللام جاء بعد اسم الاشارة اسم
فانه يصير المقصود منه افادة وصف الرجولية في الذات المشار اليه ملحق بالصفة
الكاشفة بمعنى ذات له الرجولية ويزيد هذا يريد به اسم اشارة غير مكاني فانه
يوصف به العلم والمضاف اليه او الى الضمير او الى اسم اشارة فان اسم الاشارة في هذا
الموضع يستعمل استعمال المشار اليه فكما يصح قولك زيد المشار اليه فكما يصح زيد هذا
ومن القياسي كل وجد وحق فانه يوصف بها المعرفة والنكرة اذا اضيف الى لفظ موصوفه
بعينه ولا يوصف بها الاسم الجنس فنقول جاءني الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل
ورجل كل رجل الى آخره فانها مستعيرة للكمال في الشرف او الدناءة وتقول جاءني اللئيم او

لیس کذلك واصل معنى الرجل انه جميع افراد الرجل حيث جمع جميع ما منهم وجد الرجل
معناه انه غير هزل فی كونه رجلا ومعنى حق الرجل انه غير باطل رجوليته ومن القياسی
وصف اسم الجنس نسبه المضاف الى الصدق بمعنى الجوده او الى السوء فيقال جانی
رجل رجل سوء او رجل صدق فانه مع المضاف اليه نازل منزله شیء او جيد من الفاسی
على ما صرح به الرضی المعادر نحو رجال ثلثه وبر قفيزان وثوب دراعان والتسهيل
جعل الوصف بالمصدر مقصورا على السماع واما السماع فمنه المصدر بمعنى اسم الفاعل
فی الاغلب او اسم المفعول نحو رجل عدل ورجل رضی فاياك ان تصف بالمصدر كلما ثبت
كما تقرر فی الاوهام وكان منشاء الوهم سوء فهم وكرمه ومنه ضروب غير سماعية احدها
الوصف بحسن مسهر بمعنى مشتق نحو رجل اسد ای شجاع ورجل حمار ای بليد وثانيها وصف
اسم الجنس بنفسه يقال مررت برجل رجل ای كامل ورايت اسدا اسدا ای كاملا وثالثها
وصف الشیء بما صنع هو منه نحو خاتم حديد واستقبحه سيبويه نثرا وشعرا وجوزه السرافی
ورابعها مررت برجل ابی عشره ورجل اخ لك واب لك وكانه نشأ وبل المرئی والمشتق
فيكون من الضرب الاول لا قسمه كما نشده بيان الرضی والاصل فی النعت ان يكون
مشتقا ويكون جمله لانه ربما يكون الغرض من الجمله المعنى واليه اشار بقوله وتوصف
النكرة حقيقه او حكما كالمعرف باللام للعهد الذهنی لكن لا يوصف النكره الحكمية
الا بجمله فعليه فعلها مضارع كما لا يوصف من المفردات الا نكره بمنع دخول اللام عليه
نحو مررت بالرجل مثلك وخير منك بالجملة الخبرية اطلق الجمله فی خبر المبتدء لانه نحو زيد
اضربه بلا تأويل بخلاف جانی رجل اضربه لانه لا يجوز بتأويل نقول فی جهته اضربه وذلك
لان الصفه لتقييد الموصوف بما يعلم المخاطب انتسابه به والجمله لانشائه غير معلومة
النسبه قبل تكلم المتكلم وليس المقصود من خبر المبتدء الا افاده نسبة غير معلوم للمخاطب
وهو كما يحمل النسبه الخبريه بجهل النسبه لانشائه ويلزم الضمير لفظا او تقديرا
والتقدير فيه اكثر منه فی خبر المبتدء وان كان اقل منه فی الصله والمراد ضمير يرجع
الى الموصوف فكان نعرفه للعهد ولو صفت مرفوعه قوله بحال الموصوف وحال متعلقه المتبادر

ما هو حاله فى نفسه الا وحال متعلقه كذلك فيلزم ان يكون جاءنى رجل صائم نهاره من الوصف
بحال الموصوف وجاءنى رجل حسن الوجه بحسب الوجه او جزءه من الوصف بحال المتعلق
وليس كذلك كما لا يخفى فينبغى ان يراد حال الموصوف على حسب العبارة وهو ما جعله المتكلم
حالا له ولو تجوزا فالاول من الوصفين تبعه فى الاعراب قد عرفت معنى التبعية
فى الاعراب وهو اتحاد نوعى اعرابهما مع اتحاد الجهة وهل يصح التبعية بهذا المعنى
فى البواقى حتى يصح قوله والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
فيه نظر فتامل فلا بد فى كل صفة من الموافقة فى امور اربعة من تلك العشرة اذا لو لم
يستوفه التذكير والتانيث ولا الجمع كان تكون الصفة على لفظ المصدر نحو رجل
صوم ورجلان صوم وهكذا والثانى من الصفتين ولا يخفى ان كلام المصنف اشتمل على ترجيح
الواضح وذكر ما تركه الراجح اذ المبالغة فى الاعراب لا يحتاج الى البيان فالاولى فالاول
تبع فى التعريف والتنكير الخ والثانى تبعه الاول لانه تبعه الى الموصوف فى الخمسة
الاول جمع اول فيجب فى كل صفة بحسب الموافقة فى امرين وفى البواقى لا تتبع الموصوف بل كالفعل
فى انه يذكر ويؤنث ويذكره ونظائرهما على الاسناد الى الفاعل كما يكشف عنه بحث المذكر
والمؤنث وبحث تاء التانيث الساكنة قال الرضى جعل الثانى فى البواقى كالفعل دون
الاول فرق من غير فارق وكيف لا ونسبة الصفة وجمعه وافراده وتذكيره وتانيثه
باعتبار فاعله الذى هو الضمير لا باعتبار موصوفه واما افضى العجب من هذا الرجل كيف
غفل عن هذين الرجلين وهؤلاء الرجال وكيف لم ينظر الى هذه المراة الى غير ذلك حتى
لا يقع فى قطع مثل هذه المسالك لا يقال يشكل ما ذكره برجال ضاربه فانه لم يتبع الصفة
فيه موصوفها فى الجمع ويعكس هذا من قولهم برمة اعشار وثوب اسمال لانا نقول موصوفها
فى الاول مأول بمفرد مؤنث اعنى جماعة من الرجال والصفة فى الثانى اى برمة مجتمعة من
اعشار وثوب مجتمعة من اسمال فان قلت جاءنى رجل قام ابوه وصف بحال المتعلق فكيف
يصح ان يقال هو كالفعل وهو نفس الفعل قلت الصفة فيه مجموع قام ابوه وهو وصف
بحال الموصوف وهو كونه بحيث قام ابوه بخلاف رجل قائم ابوه فان الصفة فيه قائم بجريان

اعراب الصفة عليه فلا ينقسم الجملة التى هى صفة الى ما هو حال الموصوف وما هو حال
متعلقه فان قلت بعض الجمل فى الاعراب وان امكن تصحيحها بحمل الاعراب بحسب
الاعراب محلا كيف يستقيم بعضها فى التذكير والتانيث ونظائرهما قلت الاظهر ان
الجملة بمعزل عن هذا البحث ومن هذا يتضح ان الانسب تقديم هذا البحث على كون الصفة
جملة خبرية ومن ثم اى من اجل انه كالفعل فى الحاق علامة التانيث والتثنية والجمعين
دون موصوفه حسن قام رجل قاعد غلمانه وضعف قاعدون غلمانه وجاز قعود غلمانه
يعنى تفاوت هذه الامثلة الثلثة بالحسن والضعف والجواب اذا لو كان هذا لتسمية
من الصفة تابع الموصوف لكان التفاوت بحسن قام رجل قاعد غلمانه وامتناع
الآخرين وبهذا التوجيه اندفع ان الاوجه كون حسن قام رجل قاعد غلمانه لكونها كالفعل
بل لكونها كالموصوف فى التذكير والا لزم انه لو قال حسن قام رجل قاعدة غلمانه
لكان متضحا ولم يحتج الى قوله وجاز قعود غلمانه معطوفا خارجا من حيز الظرف والمضمر
لا يوصف ولا يوصف به الاسماء باعتبار الموصف والموصف به اقسام اربعة ما يوصف
ويوصف به كاسم الاشارة وما لا يوصف ولا يوصف به كالمضمر وان المصدرية مع مدخولها
صرح به الرضى فى بحث الجر الظرف وما يوصف ولا يوصف به كالعلم واما ما لا يوصف
به فلم يوجد وان مثل له ابن مالك باى المضاف الى مثل موصوفه نحو مررت برجل
اى رجل فتامل واعلم انه لم يكن فى نسخة الرضى قوله ولا يوصف به فاعتذر بانه تركه
المص لتضمن والموصوف اخص او مساو واماه اذ لا اخص من المضمر وظاهر هذا الحكم يقتضى
بما لا يخفى تخصيص من قولهم سى عجيب واما ما لم فعل المراد بالاخص والمساوى ليس فيتما
الاعم بل الاعرف والمساوى فى التعريف فهذا الحكم مخصوص بالمعارف وحمل المساوى
عليه هين وتوجيه حمل الاخص عليه بان يراد به ماله مزيد اختصاص المعرف يكشف
عن هذه الارادة قوله ولهذا لم يوصف ذو اللام ولا بد من معرفة مراتب التعريف حتى
تظهر هذه المسئلة ومذهب سيبويه ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم
المعرف باللام ثم الموصول والمضاف فى مرتبة المضاف اليه فلا يوصف المعرف بالمضاف

جمل م

الى غير المعرف باللام وعند المبرد المضاف اليه اخص من المضاف اليه فيوصف المعرف
صف
باللام بالمضاف الى غير المعرف باللام وعند المبرد المضاف اخص من المضاف اليه هو
المعرف باللام بالمضاف الى الاربعة و مذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم
المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان المضمر ثم العلم اسم الاشاره ثم ذو اللام ثم الموصول
وعند ابن السراج اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال المالكي ضمير المتكلم
ثم العلم الغير المشترك وضمير المخاطب ثم ضمير الغائب الذى لا ابهام فيه ثم اسم
الاشاره والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه ما لتابع
الاخص مع مذهب ليس صفة بل بدلا او عطف بيان وقوله الا بمثله يحتمل انه ان اريد
المماثلة فى المرتبة فالمعنى او بالمضاف الى مثله . وان اريد المماثلة فى كونه
ذا لام تعريف لا يصح الحصر لصحة وصف ذى اللام بالموصول ولما علم مما سبق ان كل مساو
للشئ او ادنى منه فى التعريف يقع صفة له وكان المضاف الى المعرف كذلك بالنسبة الى
اسم الاشاره مع انه لا يقع صفة له احتاج الى استثنائه فذكر ما هو بمنزلة الاستثناء عنه
مع الاشاره الى وجه مخالفته لاخواته فقال انما التزم وصف باب هذا بعد اراده
وصفه بذى اللام لانه التزم وصفه بذى اللام لانه لم يلتزم وصفه فضلا عن التزام
وصفه بذى اللام ولا يعنى ذكر الالتزام عن كلمة انما لانه دخل لقوله للابهام فكانه قال
ما التزم الا للابهام والالتزام بذى اللام معوض بجواز وصفه بالموصول الذي مع اللام
وبلام الموصول واصلا ابهام باب هذا ذلك الالتزام فى غاية الابهام وتكلفوا فيه باله
التوسل فى ازالة الابهام بالمضاف الذي يتوسل فى زوال ابهامه بالمضاف اليه كالسواد
من النقير والاستعاره من المستعير وهل يتوسط بمطلق ذى اللام سواء كان موضوعا لوصف
المعنى ام لا اختلف فيه ذهب المص الى الاول كما اتضح من قوله فيما سبق مررت بهذا الرجل
وابن مالك الى اختصاصه بالموضوع لوصف المعنى وحكم بان الرجل فى المثال المذكور بدل
ومن ثم اى من اجل وصف باب هذا لرفع الابهام ضعف مررت بهذا الابيض
لضعف ذلك الرفع فيه بخلاف لست هذا الاسض لان اللبس خصه بالثوب وحسنت

بهذا العالم نبي مباحث مهمة كثيرة النفع ما راسا بدا من سائرها منها وحدة الوصف
مع تعدد الموصوف فان كان العامل واحدا والمعمول المتعدد مذكورا بطريق العطف
ولم يكن المتعدد مختلفا بالتعريف والتنكير يجوز وحدة الوصف نحو جاء زيد وعمرو
المنطلقان كما يجوز جاء زيد المنطلق وعمرو المنطلق فان اختلف بالتذكير والتأنيث
او بالعقل وعدمه تغلب الفحل والتذكير نحو جاءني زيد وهند العاقلان ورايت
رجالا ورايات رجالا وافراسا ماشين وان لم يذكر المعمول المتعدد بطريق العطف لا
يصح وحدة الوصف فلا يقال اعطيت زيدا الغلام العاملين ولا ضرب زيد عمرو العاقلين
بل يقال ضرب زيد العاقل عمرا العاقل او ضرب زيد عمرا العاقل العاقل بنصب
العامل الاول ورفع الثاني وهو الاولى من العكس لاتصال صفة بموصوفه وخالف
هشام وثعلب البصريين في امتناع ضارب زيد عمرا العاقلان بناء على ان زيد وعمرا
كلاهما فاعل ومفعول معنى فهما في حكم المتعدد المعطوف بعضه على بعضهم الا ان الهشام
ترجح رفع الصفة تقديما للفاعل وثعلب يسوي بين الرفع والنصب وان كان العامل متعددا
بالتكرير نحو قام زيد عمرا الظريفان جاز وحدة الصفة وان لم يتعدد بالتكرير وكان
متحدا في النوع والعمل وكان احدهما معطوفا على الآخر والمعمولان متحدين في الاسم ولم
يختلفا تعريفا وتنكيرا اجاز الخليل وسيبويه وحدة الوصف نحو جاء زيد وذهب عمرو الظريفان
وضربت زيدا واكرمت بكرا الظريفين وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك
زيد وابوك عمرا الظريفان والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين زاد واشتراط اتفاق
العاملين في المعنى نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان وغلام زيد وغلام عمرو
الكريمين والكسائي اجاز وحدة الوصف وان اختلف العاملان والعمل معا اذا تقارب
المعنى نحو ضربت زيدا او اهنت عمرا العاقلان لان نهاما بها انا معا وفيما امتنع وحدة النعت
يجوز الوحدة مع القطع عن المتبوع وستعرف معنى القطع ومنها وحدة الموصوف
مع تعدد الصفات الغير المجتمعة في محل وهي ما اذا كان الموصوف جمعا لكل جزء منه
صفة تقول مررت بثلثة رجال شاعر وكاتب وقارئ فان خلا بعض الاجزاء عن صفة لا يصح

نعت البعض فلا تقول جاءني ثلثة رجال كاتب وشاعر برفع كاتب و شاعر بتقدير منهم كاتب
و شاعر فيكون الوصف بجملة ومنها قطع الصفة بجعلها مخالفا للمنعوت اعرابا بان نصب
او برفع وشرطه ان يكون للمدح او الذم او للترحم و قد يكون للتسبيع نحو بزيد الفاسق
حق نصب الفاصب والمرفوع بتقدير المبتدء الضمير انما هو والمنصوب بتقدير اعنى
اما ناصب المقام من امدح واذم وارحم ولا يجوز اظهار هذه المقدرات اصلا ويجوز
مخالفة المسموع تعريفا وتنكيرا والاكثر فى قطع النكرة ذكر الواو الاعتراضية نحو هذا  المقطوع
رجل فاسق و فاعلا للفقراء وجاء قطع المعرفة ايضا بالواو وان تعددت تلك النعوت
فلك قطع الكل والبعض ويجب تقديم غير المقطوع ومنها انه قد تقع الوصف مصدرا
بلا او اما ويجب تكريره نحو قوله تعالى فى ظل من يحموم لا بارد ولا كريم و قولك اسرا
سرا اما شديدا واما غير شديد ومنها ان حذف الصفة كثيرا اذا علم ومنها ان
حذف الموصوف فى غير موصوف الجملة والظرف فى غاية الكثرة وكثر فى موصوف
باحدهما اذا كان بعضا مما ذكر قبله مجرورا بمن او فى نحو قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم
و فيما سوى ذلك لا يكون الا فى الشعر نحو انا ابن جلا و منها انه اذا اجتمع من الاوصاف
مفرد وظرف وجملة تقدم المفرد وآخر احد الباقيين فى الاغلب وليس تقديم المفرد بواجب
خلافا لبعض غفل عن قوله تعالى هذا كتاب انزلناه مبارك ونظائره و منها انه يجوز
اجراء صفة المضاف على المضاف اليه اذا لم يكن المقصود لبسا ويقال له الجر بالجوار نحو
هذا جحر ضب خرب والخرب هو الجحر لا الضب لكمال الاتصال بين المضاف والمضاف اليه
حتى انه قد يضاف المضاف اليه الى ما حق المضاف ان يضاف اليه معال حب رمانك
وليس لك الا الحب واشترط الخليل بتوافق صفة المضاف للمضاف اليه فى الافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتأنيث فلا يجوز ذلك فى هذا ان جحرا ضب خربان خلافا
لسيبويه العطف اما مصدر عطف الوسارة ثناها لان بالعطف الحقيقى شىء طرف النسبة
او مصدر عطف عليه بمعنى كر لانه يكر المتكلم الى طرف النسبة وتعديته بعلى لوبدا الثانى
فتامل تابع مقصود بالنسبة ليس الجار والمجرور صلة القصد والا لكان المعطوف مقصودا

بالنسبة اما قصد المدلول بالدال واما قصد العرض بالفعل اذ لا ثالث وشئ منهما لا يصح
فالتاء للنسبة اى تابع مقصود بسبب النسبة لكونه طرفا لها لان المعطوف فى الكلام
كالمعطوف عليه طرف نسبة تامة او توصيفية او تقييدية او اضافية ومن جملة صلة
القصد فقد انقطع عن توجيه الكلام فلم ينل من سعيه الا الملام ويرد على
التعريف نحو زيدا الفاضل فانه تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه لكونهما طرفى النسبة
التوصيفية ولو خص النسبة بما عدا التوصيفية لخرج عن التعريف زيد وعمرو الفاضلان
على انه خروج عن صناعة التعريف بل عن صناعة اللسان وبهذا يعلم ان ما ذكره المص
وسمعه الشارحون ان هذا القيد يخرج من الاعداد ما سوى البدل ملوح عليه لوائح
الخلل مع متبوعه يخرج عنه البدل اذ هو مقصود بالنسبة دون متبوعه ولا يخرج
عنه المعطوف ماد واما دام دلالة وقيل ولكن لانه مقصود بالنسبة لدخول النسبة المراد
او احدى النسبتين ايجابا والاخرى سلبا فالمعطوف عليه والمعطوف مجتمعان فى
النسبة مختلفان فى القبول وغفل عن هذا التحقيق المحرر فوقعوا فيما وقعوا وحرموا عن
نيل المقصود والوصول وسياق يتوسط بينه اى بين العطف وبين متبوعه احد الحروف العشرة
الحروف العشرة فى القسم الحروف لما فرغ من التعريف شرع فى بيان الاحكام وابتدء
بوجوب توسط احد الحروف العشرة وما ساغ حذفها الا شاذا تكملا للحد بيان
ما يوجب مزيد توضيح المعطوف واوضح به كمال ايضاح ان ما دخل عليه حرف التفسير
ليس عطفا كما ذهب اليه بعض النحاة بل هو عطف بيان كما ذهب اليه الجمهور ونحو
قام زيد وعمرو مثال للمقصود بالنسبة مع متبوعه فلذكر زيد ايضا دخل فى التمثيل وانما
فصل بينه وبين التمثيل بيان الحكم لان بيان الحكم لكونه موضحا كالتتمة للتعريف ولك
ان تجعله مثالا للحكم قال المص لم اكتف بقوله العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد
الحروف العشرة لان الصفات بعضها يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن
الهمام وليث الكتيبة فى المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب
فالصفة المعطوفة يلزم ان تكون معطوفا على متبوعه لانه يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف

لان التربيط تابع الذكر ولا يخفى ان وجه عدم الاكتفاء لا ينحصر في ذكر لانه الا بحال ايضا
يعطف بعضها على بعض نحو اعجبني زيد علمه وحسنه قال الرضى فاسعص بالضمير المعطوفه
حد العطف لانه تابع مقصود بالنسبه الوصفيه مع متبوعه واجيب بانه من هذه الجهه
معطوف ولا بأس بدخوله انما المحذور دخوله بالقياس الى موصوفه وهو غير لازم ونحن
نتنزل للمصحح جواب آخر لعدم الاكتفاء احدها انه من احكام المعطوف ولا يعرف الشي بحكمه
وثانيها انه يتوقف معرفة المعطوف بهذا التعريف على معرفة العشره فلا يحصل به المعرفه
الا انه وثالثها انه يعرف من التعريف الذي ذكر معنى هيئة العطف وقد التزم ذلك
في تعريف التوابع وهذه فائده جليله للتعريف لا يرضى سواها واذا عطف على المرفوع ه:
المتصل بخلاف المنصوب والمرفوع المنفصل فانه لا شرط للعطف عليهما اكد بمنفصل
يعني شرط العطف على المرفوع المتصل التاكيد بمنفصل هذه العباره شايع في كون
الجزاء شرطا لشرطه قال الله تعالى واذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم الآيه فلا حاجة
الى تعسف قوله اكد تسديدا ولا فان قلت ما هو المتقرر ان الشرط سبب للجزاء فكيف يستقيم
كون الجزاء شرطا له قلت اذا كان الشرط علة وسببا للجزاء يكون الجزاء شرطا لوجوده
بحسب الخارج ويكون سببه الشرط بحسب تعقله ولهذا تفسر الشرط في مثله بالاراده
معال في تفسير اذا قمتم الى الصلوة اذا اردتم القيام وفي تفسير اذا عطف على المرفوع المتصل اذا
اريد العطف على المرفوع المتصل فاحفظه فانه مما يحفظ مثل ضربت انا وزيد وههنا نكته
جليله لا بد من التنبيه عليها وهو انه انما يصح العطف بهذا التاكيد اذا صح التاكيد وهو
ما وجد فيه مقام التاكيد من دفع امر المسموع في النسبه او الشمول حتى لا يصح التاكيد
لمجرد تصحيح العطف اذ لو جاز لم يتم تعريف التاكيد بما يدفع امر المسموع في النسبه او الشمول
انه يخرج عنه ما يصحح العطف على الضمير المتصل الا ان يقع فصل بين المعطوف والمرفوع
المتصل سواء كان قبل حرف العطف كما في مثال المتن او بعده نحو ما اشركنا ولا آباؤنا فا
فيجوز تركه نحو ضربت اليوم وزيد ويجوز ذكره نحو ضربت انا اليوم وزيد لما عرفت ان
الداعي الى التاكيد ليس العطف بل امر آخر فصحة العطف لا يغني عنه اعلم ان المراد بقوله

يجوز ترك الجار بلا قبح كما هو المسامحة والتأكيد لدفع القبح فلا يرد انه يجوز الترك عند
الكوفيين بلا قبح مطلقا وعند البصريين مع قبح عند عدم الفصل فليس الجواز من فروع
الفصل لكن يرد انه لو قال واذا عطف على المرفوع المتصل لا بد من فصل نحو ضربت
انا وزيد وضربت اليوم وزيد لكفى واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
اسما كان او حرفا لان عطف الضمير على الضمير المجرور لا يمكن بدون ذلك والا لزم انفصال
الضمير المجرور بجعل مطردا فاحفظه فانه لا ضابطة وكذلك اذا عطف الضمير المجرور
اعيد الخافض نحو مررت بزيد وبك فاعتبر فانه من مسيحي حيا بنا من العثرة الى التقل
وهل هذا الحكم من قبيل واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل حتى يكون
في معنى واذا قصد العطف على الضمير المجرور يعدل عنه الى عطف جميع الجار والمجرور كما
يعدل عن نداء المعرف باللام الى نداء اي فيكون المعطوف مجموع الجار والمجرور او
الجار او اعادة الجار شرط عطف المجرور والجار لا حكم له في التركيب نعم الرضي الثاني
بشهادة نبي وبينك فان بين الثاني لغو لا معنى له وفيه انه لغو بحسب المعنى لكن لم ينصب
ولا وجه له سوى العطف الصوري فالمعطوف هو الجار والا لم يستحق النصب فيتعين ان
يكون جر الضمير مكونه بالاصالة لا بالعطف مثل مررت بك وبزيد وامامررت
بك وبه فاعادة الخافض فيه للعطف على الضمير المجرور ولعطف الضمير المجرور والعطف
في حكم المعطوف عليه هذا الحكم منهم يقتضي كون الموافقة بين المعطوف والمعطوف عليه
اشد منها بين الموصوف والصفة حيث قيد المطابقة في الصفة بعشرة اشياء او خمسة
واطلقوها هنا فيقتضي ذلك الموافقة من جميع الوجوه مع انه ليس المطابقة فيه مثل المطابقة
في الصفة بل دونها وايضا هذا الحكم منقوض بقولهم يا زيد والحارث ويا زيد وعبد الله
ورب شاة وسخلتها ولا رجل وامرأة الى غير ذلك مما لا يحصى ودفع النقض برب شاة وسخلتها
وكل رجل وامرأة الى غير ذلك مما لا يحصى ودفع النقض بانه شاذ على انه في تقدير التنكير وجعله
في تقدير سخلة لها او جعل الضمير نكرة كما في ربه رجلا لكن بلا تمييز على الشذوذ ولا حاصل له لانه
انما يسمع لو جاز رب سخلتها بهذا التكلف فالاولى دفع النقض بانه شاذ ولا نقض للقاعدة

بالشواذ وتكلف الشيخ الرضي بان المراد ان المعطوف في حكم المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
اذا كان ما يقتضي الحكم في المعطوف باقيا في المعطوف عليه ثم قال وكذلك في حكم العارض
له بالنظر الى نفسه وغيره كما في يا زيد وعمرو فان البناء عرض عمروا بالنظر الى نفسه وهو كونه
مفردا معرفة وبالنظر الى حرف النداء هذا وفيه آثار الاهمال من الاختلال احدها انه لا
يشمل زيد وعمرو قائمان فان عمرا في حكم زيد لا بالنظر الى ما قبله بل بالنظر الى ما بعده من
الخبر فينبغي ان يترك بالنظر الى غيره بدل قوله بالنظر الى ما قبله وثانيها ان التقييد بقوله
بالنظر الى ما قبله لا فائدة فيه بل يكفي ان يقال المعطوف في حكم المعطوف عليه اذا كان ما
يقتضي الحكم موجودا فيه وبعد اللتيا والتي لا فائدة لهذا الحكم ومن ثم لم يجز في ما زيد قائما
او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع لانه لا بد للمسند المشتق من ضمير للمسند اليه ولا ضمير في
ذاهب لزيد لانه حال عمرو فلو خفض او نصب لكان مسندا مسندا الى زيد مع انه لا ضمير فيه
لزيد بل فاعله عمرو فلا يصح فيه الا الرفع بان يكون خبر العمرو مقدما عليه ويكون الجملة معطوفة
على الجملة ولا مجال لعطف المفرد على المفرد كذا قالوا ونحن نقول يجوز ان يكون عطف جملة على جملة
بان يكون ذاهب مبتدأ مسندا الى فاعله لوقوعه بعد النفي وان يكون عطف مفرد على مفرد بان
يكون ذاهب عطفا على محل قائم وعمرو عطفا على محل زيد فيكون عطف معمولي عامل واحد على
معموليه ويكون نظير ضرب زيد عمرا وبكر خالدا وبهذا تمكنت من ان تجعل زيد قائم وعمرو
قاعد من عطف مفردين على مفردين فاحسن التامل واعلم ان الاشتمال على المضمر اعم من ان
يكون صريحا او بحسب المعنى ولهذا جاز مررت برجل قائم ابواه قاعدين فانه في معنى لا قاعد ابواه
وجاز مررت حسنة جاريته لا صحيحه فانه في معنى لا صحيح جاريته صرح به الرضي وبهذا عرف ان
المعطوف لا يجب ان يكون في حكم المعطوف عليه باعتبار مطابقته لموصوفه في الافراد بل يكفي
ان يكون في حكمه بحسب المعنى وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب وقع لما يتوجه
على قوله والمعطوف في حكم المعطوف حيث خالف فيه المعطوف المعطوف عليه في الحكم حيث
وجب على اشتمال المعطوف عليه على ضمير الموصول وخلاء المعطوف عن ضمير الموصول ولا يذهب
عليك انه لا يتوجه عليه لان المعطوف على ما عرفه لا يشمل بنصب زيد لانه جملة لا يحصل لها محل الاعراب

والمعطوف بمعنى تابع مقصود بالنسبة الخ وليس الجملة العارية عن الاعراب تابعة الا انه ماول
قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه بيان ان حكم المعطوف الاعم مما عرف ولا يخفى جريانه و
بعده عن الفهم لانها فاء السببية منع لبعض القاعدة به مبتنى على منع كونه معطوفا و
الرضى سلم النقض به وجعل فاء السببية فاء العطف وقيد القاعدة السابقة بما اذا لم
يكن المعطوف متعلقا بالمعطوف عليه وكالجزء منه ومرتبطا بارتباطه كما في المعطوف
بالفاء ثم هو الواو بمعنى مع ولا يخفى عليك ان الرضى مستغن بما قدمه من ان الاشتمال على الضمير
اعم من الاشتمال صريحا او في مفهوم الكلام عن هذا التقييد لان المعطوف المتعلق كذلك يشتمل
على ضمير بحسب المفهوم لا محالة فالمعطوف بالفاء نحو الذي ضرب فقام عمرو في معنى ضرب و
قام عمرو بسبب ضربه وهكذا واذا عطف على عاملين اى على معمولى عاملين وذكر اذا والمضى
الدال على تحقق الوقوع لان في الحكم بعدم الجواز لان الوقوع من المخطئ كتابع الفراء ولانه
يكفي لاستعمالها تحقق الوقوع في المستثنى ومن لم يتنبه تشبث بانه حسنه على ان العطف
مردود واذا ادعى المخالف عليه وقوعه تحقق عليه القول فان العرب تتعلق بكل حشيش و
قيد العاملين بقوله مختلفين تنبيها على استغراق الحكم كما في وما من دابة في الارض
ولا طائر يطير بجناحيه فان وصف الشئ بما يعم الجنس يقصد به عموم الحكم وشموله للجنس
ولا يبعد ان يقال احترز به عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا وبكرا خالدا فانه جائز بالاتفاق
مع انه عطف على معمولى عاملين على مذهب الفراء لانه اعمل ضرب واكرم معا في المتنازع
فيه والمراد المختلفان في المعمول بان يكون لكل معمول لا مختلفان في العمل كما يتبادر من
العبارة والا لم يدخل فيه ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا ومنهم من قال قيد بمختلفين لدفع
توهم ان ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا لا يجوز لانه عطف على معمولى عاملين متحدين بما
ضرب ضرب وهذا وهم لا من وجه واحد اذ لا عمل لضرب الثاني ولا اتحاد له بضرب
الاول اذ لا يتصور الاتحاد مع الاتحاد لم يجز خلافا للفراء وهذه جملة معترضة اي
خالف الفراء خلافا وفائدتها التنبيه على ان الحكم خلافي ولا ضير في موقع الجملة المعترضة
في حيز الجواز في المثال المذكور خلافا فان احدهما للفراء وهو متعلق بالجزء السلبي للحكم والآخر

لسيبويه وهو متعلق بالجزء السلبي وحق الخلاف ان يذكرا بعد تمام الحكم والحكم لا يتم
بدون المستثنى الا ان المص قدم خلاف الفراء على المستثنى منها على انه في الجزء السلبي
واحترازا عن ان يتوهم ان الفراء مع سيبويه كما هو المشهور بعد انه لم يرض بالمشهور الا ان
الرضي صوب المشهور وقال صوابه خلافا للاخفش ايضا لا يجوز مطلقا ويجوز اذا وجد
مطلقا زعم من المص ان اجمعوا على عدم الجواز في ما اذا فصل مجرور عن حرف العطف بلا
المؤكده للنفي الزايدة بعد العاطف ولا مانع سواه عند الاخفش فاذا رفع جاز العطف
وعند الاعلم لشرط في جوازه ان يكون المجرور متقدما في المعطوف والمعطوف عليه ايضا
فلا يجوز عنده زيد في الدار والحجرة عمرو ويجوز عند الاخفش فقوله الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو يراد به صورة تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه وقال ابن مالك
في التسهيل يجوز عند الاخفش ان كان احدهما جارا او اتصل المجرور بالعاطف او الفصل
بلا وعلى هذا يراد به صورة تقدم المجرور في المعطوف من غير اشتراط التقدم في المعطوف
عليه خلافا لسيبويه في جواز المثال المذكور ايضا فسيبويه يمنع مطلقا والفراء ثم المص
يجوز مطلقا والمص مانع لمن حصر المجوز في مثل في الدار زيد والحجرة عمرو فاخذ المحشي هذا
تحقيق كلام المتن ولما اشكل على بعض الشارحين ذكر خلاف الفراء قبل تمام الحكم جعل خلاف
الفراء في هذا الحكم وفسره بانه لم يجوز مع خلاف الفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو
فانه ليس عدم الجواز مع خلاف الفراء فيه خلافا لسيبويه في تحقق الجواز مع عدم خلاف الفراء
فيه وانت تعلم ان الخلاف لا يكون قيدا للحكم مؤثرا في الاستثناء وانه لا يعلم جواز في
الدار زيد والحجرة عمرو اذا لم يلزم من انتفاء عدم الجواز مع خلاف الفراء الجواز بدونه لجواز ان
يكون المحقق عدم الجواز بدونه خلاف الفراء ولا يعلم عدم جواز المثال المذكور عند
سيبويه اذ يحتمل ان يكون خلافه في انتفاء خلاف الفراء لا في الجواز وههنا مسائل مهمة
لا بد وجه عن ايرادها معوله وقد يحذف الواو مع معطوفها كقوله تعالى سرابيل تقيكم الحر
اي والبرد ودونه وحكم الرضي لشذوذه في بحث التحذير وتشاركه في الاول الفاء كقوله
فارسلون يوسف اي فارسلوني فاتاه فقال يوسف وام كقوله دعاني اليها القلب اني لامره سميع

فادرهمًا ارشططلابها اى ام عمى وفى الثانى اونحو ما حكى الاخفش اعطم درهما درهمين
ثلثة ويحذف المعطوف عليه بالواو كسرا نحو قول العرب بمن قال مرحبا واهلا و بك واهلا
اى مرحبا واهلا و بالفاء مدلا يجوز قوله تعالى ان اضرب بعصاك الحجر فانفلق اى فاضرب
فانفلق و نحو مع او نحو فهل لك او من والدك فلهما شيخ اولا دالعشار و تعصل اى
هل لك من اخ او من والد واثبت الرضى ثم وحتى ولا وبل ولكن ايضا بعد حروف
الايجاب ومنع حذفه اذا كان العطف بام واما بعدها وقال و قد يحذف المعطوف
عليه مع ام قاله قال الله تعالى امن هو قانت آناء الليل والتقدير الكافر خيرام من هو
قانت ويجوز تقديم المعطوف بالواو على المعطوف عليه لضرورة الشعر على ما قاله ابن
مالك فى التسهيل وبعد الفاء وثم واو ولا ايضا على ما فى الرضى لكن ذكر لذلك التقديم
شرائط ان كنت طالبا لمعرفتها فعليك به ويصح الاخبار عن المعطوف عليه والمعطوف بالواو
بخبر واحد مطابق لهما الخبر او ضمير فيه فتقول زيد وعمرو جانى اى اسدان وهذا ظاهر وكذا
يصح الاخبار بخبر واحد فى العطف بام نحو زيد وعمرو جانى او اسدا ويجب الافراد ولا يصح
فى العطف بل ولا الا عن احدهما نحو زيد لا عمرو جانى اما اسد و زيد بل عمرو جانى او اسد
فيجب مطابقته لاحدهما واختلف فى العطف بالفاء ثم نحو زيد فعمرو جانى فهل يصح الاخبار
عنهما بخبر واحد فقال جار الى و قيل لا يصح لان الترتيب ما ناه و اختار الرضى الاول و
قال جانى الرجلان يحتمل الترتيب ولا ينافيه وفيه انه لا يكفى احتمال الترتيب بل لا بد من
احتمال افادة الترتيب و الذوق السليم يعرف انه زيد فعمرو يستدعى الفراغ عن الاخبار
عن زيد مثل افادة التعقيب وحتى وان شارك الفاء و ثم فى افادة الترتيب لكن الضمير
المعطوف والمعطوف عليه بها لهما صرح به الرضى وذلك لتفاوت بين ترتيب تفيده حتى
و و بين ترتيب تفيده انه وسيرد عليك فى قسم الحروف انشاء الله تعالى و يجوز عطف الاسم على الفعل
وبالعكس اذا صح تأويل احدهما بالآخر وعطف الماضى على المضارع و بالعكس خلافا
لبعضهم ويجوز عطف المفرد على الجملة و بالعكس اذا تجانسا بالتاويل لكن الثانى اولى و يجوز
عطف الجملة الاسمية على الفعلية و بالعكس و قال ابن جنى لا يجوز بغير الواو ولا يدرك صحته

مررت بزيد وعمرو بالرفع فى وجوب مطابقته اعراب المعطوف للمعطوف عليه لان نظائره من
مسائل عطف الجملة والتقدير وعمرو كذلك ولا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف المجرور
فلا يجوز مررت بزيد وامس عمرو بل يجب وعمرو امس ويجوز فى المرفوع والمنصوب بالظرف
فى الضرورة دون غيرها عند الكسائى والفراء وابى على ومطلقا عند غيرهم ويجوز الفصل
بالقسم بشرط ان لا يكون العاطف على واحد ولا يكون ام بخو قام زيد ثم والله عمرو وبالشرط
ايضا بخو سوم زيد ثم ان اكرمنى عمرو وبالظن ايضا بخو خرج زيد او اظن عمرو التاكيد
بهجر ويسال ومعناهما فى اللغة واحد وهو التوثيق وفى الاصطلاح تابع تقرر امر
المتبوع فى القاموس الامر الحادثة فى النسبة اى كائنا لاجل النسبة فكلمة فى بمعنى
اللام كما فى قوله عليه السلام عذبت امراة فى هرة اى يقرر امر المتبوع الحاصل له بالنظر اليه
النسبة من كونه منسوبا او منسوبا اليه والمراد بالنسبة ما يشمل النسبة التامة والوصفية
والاضافية والايقاع الى غير ذلك فقوله فى النسبة بيان وسبب للامر احترازا عن الصفة
فانه يبين امر المتبوع فى حد ذاته مع قطع النظر عن النسبة وبهذا يفرق بينه وبين الصفة
فى نحو واحدة لا باعتبار ان التاكيد يقرر امر المتبوع باعتبار الموضوع له والصفة يقرره
باعتبار المعنى التضمنى كما زعم المص لان جائنى اسد اسد تاكيد ولا يقرر امر المتبوع باعتبار
الموضوع له بل باعتبار المعنى المجازى ويقرر امر المتبوع فى النسبة جعله مقررا فى ذهن
السامع بازالة غفلته عن سماع اللفظ او بازالة تردده فى شأن المتبوع هل هو بمعناه الحقيقى
والمجازى وهل النسبة اليه بحسب الحقيقة او المجاز فالمثل للاول تكريرا للفظ عقلا وعرفا
ولا يخفى ان تقرير امر المتبوع فى الشمول ايضا داخل فى تقرير امر المتبوع فى النسبة فان قولنا
جائنى القوم كلهم يزيل تردد السامع فى ان المسند اليه هو المجموع فيكون الكلام حقيقة او البعض
فيكون مجازا الا انه جرى عادتهم بذكرا والشمول فى مقابله قولهم فى النسبة ويقرر الشمول
كلاهما وكله اجمع واتباعه فان قلت قد يحتمل بما تقرر ان التأكيد يقرر امر المتبوع من
حيث انه منسوب او منسوب اليه يقرر النسبة ويؤكدها وهذا ينافى ما حقق فى محله من
ان انت ضربت يؤكد الحكم دون ضربت انت قلت يمكن التوجيه بان انت ضربت يؤكد وقوع

الضرب عن المخاطب في الواقع وضربت انت لا تؤكد الا كون المخاطب منسوبا اليه عند المتكلم
وان المتكلم قصد النسبة اليه دون غيره لا انه المنسوب اليه في الواقع وكم بينهما وهو
اي التاكيد المذكور تاكيد لفظي او التاكيد مطلقا وهو بعيد اذ لم يعرف للتاكيد
المطلق معنى وانما سمي لفظيا لانه يقرر نفس لفظ المسموع ايضا كمعناه بخلاف المعنوي فانه
لا يقرر الا معناه فاللفظي مكررا للفظ الاول قيل اي التاكيد اللفظي مكررا للفظ الاول
اذ اللفظ الذي هو قسم التابع لا يكون مكررا كذا قيل والظاهر انه عرف التاكيد اللفظي
بالمعنى المصدري على خلاف السوق واحال معرفة التاكيد اللفظي بمعنى التابع على فطانة
المتعلم بالقياس اليه بدليل قوله والمعنوي بالفاظ محفوظة اذ لو كان المعنوي بمعنى
التابع يوجب ان يقال والمعنوي بالفاظ محفوظة يخرج عنه نحو ضربت انت واجيب
بانه تكرير للفظ الاول حكما لان انت نائب عن التاء لضرورة انه لا يصح تكرار التاء
بخلاف جاء زيد نفسه فان نفسه لم يذكر لضرورة امتناع تكرار زيد ولا حاجة الى هذا
الجواب للاجماع على ان الضمير في انت هو التاء وان عماد ففي ضربت انت التاكيد هو التاء
فهو تكرير للاول بعينه وكذا ضربتك اياك عند من يجعل الضمير الكاف ولفظ ايا عماد نعم
يحتاج اليه عند من يجعل الضمير لفظة ايا او المجموع وكذا يحتاج اليه في دفع النقض
بقولك مررت بك انت ولو ضربك انت فلك ان تقول لا اشكال في ضربتك اياك لان
نحاة البصرة على ما في التسهيل والنحاة من غير تعدد على ما في الرضي على انه بدل وان
قال الرضي ان هذا عجيب فانه كضربتك انت في انه تكرير للاول بمعناه فجعل الثاني
تاكيدا انما قام الاول بدلا لا يحصل له بل هما تاكيد انه عنهما وذلك لا ت
توهم صحيح على ما زعموا ان خطائهم الرضي وقال الرضي وقول الزمخشري ان الثاني في
قولهم مررت بك بدل اعجب من قولهم وهذا مثل قولك له في باب المنادى ان يا زيد زيد
بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي على ان هناك ما يزيل تعجب الرضي او تعرف البعض اليه وهو
ان النحاة قصدوا انا لم نجد من استعمال العرب وانهم كيف وقعوا في ذلك لا استعارة
مع العبارة في ضربك انت وامثالها ولم يعكسوا لان البدل المقصود بالنسبة احق

من ان يكون بلفظ بعضه عاملا لانه احق من متبوعهم بها ماله و الزمخشرى وجد هذا
المعنى بعينه فى مررت بك بك وفى مررت بك انت فتبعهم وقال ما قال وفى يا زيد زيد
لم يجد التاكيد مستحقا للبناء فحكم بكونه بدلا ويجرى اى التكرير فيصح قوله فى الالفاظ كلها
على عمومه اما التاكيد اللفظى ولا خفاء فى عدم جريانه فى الالفاظ لا سيما الاعراب
واما حمل جريانه كلها على ما يلزمه من عدم حصره فى معدود كقسميه ولا يذهب عليك ما فيه
جريان التكرير فى اللفظ كله فانه من المهمات فنقول ملخصا لكلام الرضى اللفظ اما
مستقبل يصح ان يبتدأ به ويوقف عليه وذلك الاسماء سوى الضماير المتصلة والافعال
وحروف الايجاب واما غير مستقل وهو ما لا يصح فيه الامران من الضماير المتصلة العادمة
لصحة الابتداء بها والحروف الفاقدة لصحة الوقف عليها وهى ما عدا حروف الايجاب
فالمستقل يصح تكريره مع فصل وبلا فصل نحو ضربت زيدا ضربت وضربت ضربت زيدا
وغير المستقل ان كان على حرف واحد او واجب الاتصال باول كلمة بعده مثالهما
فى حروف العطف وحرف الجر او باخر كلمة كالضماير المتصلة لا يكرر بدون عماده الا
فى الضرورة فنقول فى تاكيد من من زيد من زيد وفى تاكيد التاء ضربت ضربت وجاء
فى الضرورة لكما ولكما لما بهم واذا كرر مع العماد فان كان العماد اسما ظاهرا فالمختار
فى التاكيد ايراد ضمير معموله مررت بزيد به وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب
الاتصال جاز تكريره وحده نحو ان ان زيدا قائم والاحسن الفصل نحو ان فى الدار
ان زيدا قائم ولست تكرر السم قائم وللضمير المتصل طريق اخر للتاكيد قد عرفته فيما ذكر
فان قلت قد العصت فى اثناء تحقيقك هذا اشكالا على تعريف التاكيد اللفظى لصدق
تكرير اللفظ الاول على العماد فى انا غلامك غلامك اذا اردت تاكيد الضمير لان الغلام
ليس تاكيدا مع انه مكرر اللفظ الاول قلت اشكل عليك لعدم تحقيقك معنى التكرير
ومعنى التكرير اعادة اللفظ الاول لما ذكرته اولا وفى ضربت ضربت لم تذكر ضرب لما ذكرته
اولا وهو الاخبار بالضرب بل ليعتمد عليه الضمير المتصل وفى مررت بك بك لم يعد الضمير
لنفسه قصدا بل ليعتمد عليه الباء ولولا ذلك لكان الغلام فى غلامك غلامى تاكيدا وكذا

سعري سعري واما انا ولا يخفى عليك انى لم الجهد في تحقيق المقام وبالجهد لولا
الهام الملك العلام فاحفظ ما جرم عنه اعلام ليبدا علام يكن عبدا شاكرا عارفا لحق
الانعام ومما عد من التأكيد اللفظي الاتباع وهو وازن للشيء يذكر بعده مع لاتمام
في الحرف الآخر وهو قسمان ما يكون له معنى بدون ذكر المتبوع ظاهرا وعن ظاهر
بل يضرب من التكلف وما لا يكون له معنى بل ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا و
تقويته معنى نحو حسن بسن قسن وكانهم عن الاول احترازا عن التكرير الصرف ولا يخفى
ان ادخاله في تكرير اللفظ الاول سيما القسم الاول مشكل فتامل وقد يدخل ثم والفا
من الحروف العاطفة على التاكيد اللفظي قال صاحب التسهيل دخولهما عند امن اللبس
على الجملة اجود نحو كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما اذا اخيف من اللبس فلا
يدخل نحو ضربت زيدا ثم ضربت زيدا والمعنوي بالفاظ محفوظة اي عند اهله
بحسب ضابطه او بالفاظ قليلة اذ الحفظ لازم القلة عرفا لسهولة حفظ القليل وهي
نفسه وعينه ويراد فيهما الذات فيقال جاء زيد نفسه او عينه ولا يأتي نفسه و
عينه بهذا المعنى غير تاكيد فلا يقال جاءني نفس زيد بمعنى عين زيد وذاته وجاءني
عين زيد بهذا المعنى صرح به المتسهل وكلاهما اكتفي بذكر المذكر لانه الاصل ويصح
عنه ما سيجيء ومعناه اثنان لكن استغني بالتاكيد به عن التاكيد باثنين فلا نؤكد
باثنين الا العوام فيقولون ماكن بدين احدهما وكله بمعنى جميعه لا بمعنى كل واحد وان يستفاد
منه العموم ايضا وكلاهما وكلتاهما مضافان الى الضمير لا يغنيان عن التاكيد بكثره الاثنين
وكله يغنيان عن جميعه وفي حكم جميعه الا انه يقع غير تاكيد بلا ضعف نحو القوم مررت بجميعهم
ورايت جميعهم وفي حكم الجميع مطلقا كل مضافا الى مؤكده نحو جاء القوم كل القوم وجاء
كل القوم واجمع ولا يضاف الا مع الباء الزائدة نحو جاءني القوم باجمعهم واكتع وابتع وابصع
تبع هذه الثلاثة اتباع اجمع ولا معنى له بدونه وربما تكلف لها معان وفي ابصع اللغة
الفصحى الصاد المهملة فالاول والثاني يتبعان تاكيد المفرد والمثنى والجمع باختلاف صيغتهما
بان تفرد للمذكر الواحد والمؤنث وتجمع جمع قلة للمثنى والجمعين وقد يقال عنهما

وضميرهما مفرد ويذكر ضمير المذكر المفرد وسبى للتثنية ويجمع بالواو والنون لجمع المذكر
العاقل ويجمع بالنون لجمع المذكر لغير العاقل ولجمع المؤنث وللتثنية على ان المختار في
التثنية صيغة جمع القلة قال تقول نفسه نفسها انفسهما انفسهم انفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما
وقد يؤكد بها متعدد غير مثنى اذا اتحد معنى عاملها نحو انطلق زيد وذهب عمرو كلاهما
بخلاف ترف زيد وذهب عمرو كلاهما صرح به التسهيل وقد يكتفى في المذكر والمؤنث
بكلا عند الكوفيين ولما سمي الثاني اولى بالتغليب اسمى الثالث اسم الثاني والتي في
اختاره على البواقي لملاحظة جهة الوحدة وهي كونه لغير المثنى وكونه المباين لغير
المبنى على ما هو الغالب والا فقد يستغنى بكلتا عن كلتيهما وعلى مذهب البصريين والا
فالكوفيون ومن وافقهم من البغداديين وابن خروف والاخفش جوزوا بتثنيته جمع و
جمعاء واشاعهما يعرف كلاهما من التسهيل باختلاف الضمير في كله للمفرد المذكر كلها للمؤنث
كليهما للتثنيتين كلهم لجمع المذكر العاقل كلهن بجمع غير المذكر العاقل وقد يجمع
كلها بجمع غير المذكر السالم والصيغ في البواقي جمعه لعدم جهة الوحدة منا فتامل اجمع
جمعاء اجمعون جُمَع وقد يوافق الجمعان في الخروج عما هو القياس وقد يجي جمعاء لجميع
غير سالم نحو جاني رجال جمعاء ولا يصح جاني رجال كلهن جمع التأويل الرجال بالجماعات
لان مفرد الرجال الرجل لا الجماعة فلا يفهم منه ذلك خلافا للاندلسي وليس ما زعم بشيء
لما عرفت ومن الفاظ التأكيد العدد المضاف الى ضمير المؤكد فيقال جاني الرجال ثلثهم
واربعتهم الى غير ذلك وما ذكره السموي لكن يخاطب به من لا يعرف عدد الرجال قبل ذكر التأكيد
بخلاف ما اذا وصف الرجال ويقال جاني الرجال الثلثة فانه يصح ان يخاطب به من لا يعرف
عددهم قبل ذلك كذا قالوا وفيه نظر لان النسبة الوصفية يجب ان تكون معلوم المخاطب
لا من قبل المتكلم لمعتمد الوصف ويمكن دفعه بان مرادهم بالمعلومية في التأكيد دون
الوصف معلومية في التأكيد حين الفاء المؤكد قبل سماع التأكيد بخلاف الصفة
فانه لا يجب ان يعلم العدد من ذكر الموصوف بل يجوز ان يكون حضور العدد في الذهن
بذكر الصفة وان كانت النسبة الوصفية نسبة معلومة للمخاطب فتامل قد عرفت من بيان

الص ومن استدراكيا ما فاته جميع الفاظ التأكيد المعنوي ولا اخلال في بيانه من فوت
ذكر السهل والجبل والزرع والضرع والليل والنهار فانهم يقولون مطرنا سهليا و
جبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا ومطرنا ليلنا ونهارنا ويقصد بها مطرنا اكمنا كلها ومرت
اموالنا كلها ومطريب او ما سا كلها لان الص لم يجعل دفع السهل ونظائره على التاكيد
بل على البدل لانه في الاصل بدل استعمال تعارف في افادة الشمول ومنه ضرب زيد
ظهره وبطنه وضرب عمرو يده ورجله لكن من بدل البعض نعم يجعلها تاكيدا ايضا وجه
باعتبار المعنى المتعارف سره انه ترك الضمائر كما لا ضمير في اجمع بخلاف بدل الاستمال
والبعض فانه لا بد ذكر جا الى الضمير فعال مطرنا الليل والنهار وهكذا ولا تؤكد بكل واجمع
لم يذكر اكتع واخواته لانها اتباع اجمع صيغ التاكيد به يستلزم نفي التاكيد بها الاد واجزاء
لم يسلا وذو افراد لما عرفت ان كلا من التاكيد بمعنى الجمع فالافراد ما لم يوجد جمعا لم
يؤكد المؤيد بالكل وهو ح بحسب الاجزاء يصح افتراقها في نسبة الكلام ولما كان المتبادر
الافتراق الجسي ما سب التعميم فعال حسا او حكما والافتراق الجسي في نسبة الكلام
ما شاهد الجس سوت الحكم لبعض دون بعض كجي الرجال والحكمي ما يكون لافتراق
حكم العقل بجرا نستر اء نصف العبد وبهذا ظهر انه ما سادر الى الوهم ان حكما يغني
عن قوله حسا اذ المعرق الجسي اذا نسب اليه ما لا يتفرق فيه لا يفيد التاكيد فالمدار
على الافتراق بحسب الحكم فتغني عن قوله حسا ليس بشيء اذ لم يقصد بالافتراق حكما الافتراق
في الحكم بل اراد بكلا الافتراقين الافتراق في النسبة الا انه جعله شاهدا للحسي والحكمي
لئلا يكون المخاطب بما يتبادر ولم يعرض لعدم صحة التأكيد بكلا فيما لا يحمل حكم الثبوت
لبعض بحر اختصم الرجلان كلاهما لانه تبع في ذلك الاخفش حيث جوزه وما قال الرضي
انه يبعد عن القياس ولا يساعده السماع لم يلتفت اليه الص لانه لا يبعد عن القياس
لانه يدفع توهم ان المتكلم بالغلط بالنسبة مكان الجمع وبقي سماع الاخفش عن ثقة دونه خرط
القتاد مثل اكرمت القوم كلهم فان القوم ربما يفرق في تعلق الاكرام بهم حسا واشتريت
العبد كله فان العبد يفرق اجزاءه في الشراء بحكم العقل دون الحس وههنا نكتة

شرعه وهو ان اشتريت العبيد كلهم لا يفيد الا نفي افتراق العبيد في الاشتراء حسا بان يكون الاشتراء متعلقا بالبعض دون البعض ولا يفيد نفي افتراق اجزاء العباد حكما لان المتبادر نفي الافتراق الحسي فلا يلتفت معه الى نفي الافتراق الحكمي ذكره الرضي بخلاف جاء زيد كله فان اجزاء زيد لا تفترق في حكم المجيء لا حسا ولا حكما ولا يخفى ان بيان ما يتعلق بالنفس والعين كان احق بالتقديم من بيان ما يتعلق بكل اجمع فتقديم المص هذا الحكم على قوله واذا اكد الضمير المرفوع المتصل فوت لما هو الاحق على انه مما يتعلق المتصل من حكمي اجمع بل لا وجه لتاخير حكم النفس والعين الى هنا وينبغي ان يذكر مع ذكرهما واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بالنفس والعين اكد بمنفصل نحو ضربت انت قيل انما اكد ليصح المؤكد عن كونه كالجزء ويصير في صورة الاستقلال فلا يكون تأكيده بمنزلة تاكيد جزء الكلمة ويرد عليه جواز تاكيده بكل واجمع بل بالمنفصل وقيل لان التاكيد يلتبس بالفاعل مع المؤكد المستتر نحو زيد ضرب هو نفسه تحمل ماله ضره ولا التباس مع كل واجمع لانهما لا يليا العوامل اللفظية الا قليلا بخلاف النفس والعين ويبطله ما قد قدمناه لك ان النفس والعين بهذا المعنى لا يكونان الا تاكيدين نفسك م واكتع واخواته اتباع جمع تبع كجرس واجراس لا تابع فان جمع فاعل على افعال مختلف فيه في القاموس تبع محركة بمعنى تابع ويجمع على اتباع لاجمع وقد عرفت ان اللفظ المذكور تبع لما ثلثه اقسام وهذا من قسم له معنى بضرب من التكليف على ما قيل ان اكتع من حول كتع بمعنى تام وابصع من بصع العرق اي سال وابصع من بصع بمعنى روى وابتع من بتع بمعنى طول العنق مع شدة مغرزه وقيل لا معنى لها فهي من قبيل حسن بسن وكونها اتباعا لاجمع لشيء من الاعتبار ينبغي ان يكون تواكيد لاجمع لا لمتبوعه وهو قول ابن برهان فلو اريد حمل قول المص على مذهب الجمهور لصرف الاتباع عن معناه المشهور ويحمل على انها تذكر بعده لانه التبع بمعنى التابع حلفك لغة او بمعنى من وردت به فتمشي معك فلا تقدم ط ولو اجتمع ما يجمع من الفاظ التاكيد المعنوي المذكوره فالترتيب فيها على ما يجب طبق ذكر المص اياها لكن يقدم ابتع على ابصع مذهب الزمخشري والبغداديون والجزولي قدموا ابصع وعلى ما حكى الاندلسي عن البصريين لم يذكر وابتع وذلك لا يدل على كمال عليه استحقاقه

كما التاخير قال وابن كيسان يقدم من الاساع ايهما شئت وذكر هادونه ضعيف وفصل يجوز
ذكرها بدونه ويقدم ايها شئت ولا خلاف له في جواز ذكر اجمع بدون كل وذكر كل بدون
النفس والعين وفي جواز ذكر كل من النفس والعين بدون الآخر قال البصريون لا يجوز
تاكيد النكرة واستثنى من حكمهم النكرة المحكوم به فانه وقع تاكيده في الحديث حيث
جاء فكاحها باطل باطل باطل واجاز الكوفيون تاكيد نكرة معلوم المقدار كدرهم
ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا بالنفس والعين والاظهر جواز صمت شهرا كله
لحاجة الى تاكيد هذا المنكر كالمعرف وقد يحذف المؤكد وذلك كثير مما اذا كان المؤكد
الضمير العايد الى المبتدأ الموصول ويعد ذلك العايد الى الموصوف ويعد ذلك العايد
الى المبتدا ومنهم من منع حذف المؤكد لانه ينافي غرض التاكيد المنوط على التكرير والتطويل
ومنهم من منع تاكيد المعطوف عليه لان العطف عليه يبعد الاعتبار بسابقه والقصد اليه
فيستغنى به عن التاكيد وفيه ان العطف وان دل على الاعتبار بالمعطوف عليه لكن لا يدل
على ان المذكور هو ما قصدت الى ذكره اوانه لا يجوز ولا تخصيص فيه البدل في اللغة
اسم بمعنى الخلف عن الشئ والمناسبة ظاهرة تابع مقصود بما نسب ما مصدرية ولا يلزم
عدم ضمير نسب بلا مرجع لانه لا ضمير فيه ومرفوعه الى متبوعه فالحاصل تابع مقصود بسبب
النسبة الى متبوعه لانه طرف النسبة الى متبوعه دونه اى دون متبوعه فلم يذكر متبوعه
لانه طرف النسبة اليه بل لانه توطئة طرف النسبة اليه فمن جعل ما موصولة احتاج الى تقدير
مضاف اى مقصود بنسبة ما نسب الى متبوعه ولا يخفى انه يخرج عنه البدل عن المنسوب
نحو صنع اخوك زيد لانه ليس مقصودا بالنسبة الى متبوعه بل مقصود بنسبة متبوعه الى شئ
فالصواب تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه وبالجملة يدخل في تعريف البدل صفة اى و
هذا وهذا في يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل لانه المقصود بالنداء
فهو تابع مقصود بما نسب الى متبوعه دونه قال المص خرج بقوله دونه العطف بالحرف واورد
الرضى عليه المعطوف ببل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه بل هو في حكم المسكوت واجيب
بان المعطوف والمعطوف عليه اولا ثم يعرض عنه ويقصد الى المعطوف ثانيا فالمعطوف والمعطوف

البدل

عليه متصوران على سبيل التعاقب بخلاف البدل فانه ليس متبوعه مقصودا اصلا ونسبة
ان بدل الغلط ثلثة اقسام قسم تقصد الى المبدل منه عمدا ثم ترى انه مما سبق به لسانك
ويسمى بدل بدا ذكره اما تستعمله البلغاء وانما يحاسبون عن غيره وقسم تقصد الى المبدل منه
لسانك ثم تتدارك بالبدل وقسم تتدارك به سبق لسانك والقسمان الاولان يشاركان
العطف بل في كون متبوعه معه مقصودا بالنسبة على سبيل التعاقب فهذا الترجيه يخرج اكثر
من عدم الاطراد الى عدم الانعكاس وهو اقبح وهو بدل الكل فهل بدل هو الكل كل المبدل
منه وكذا البدل البعض وبدل الاشتمال اى بدل مسبب عن الاشتمال او صح البدل بسبب
اشتمال المبدل منه على البدل وبدل الغلط وجاز فيه الثلث وصل الثاني مخصوص
بما في الحساب والاضافة فيه ايضا اضافة المسبب الى السبب فالاضافة في الاخرين بمعنى
اللام وفي الاولين بمعنى من قبيل في صحة العطف مع اختلاف معنى الاضافة في المعطوف
والمعطوف عليه نظرا اوله ما ذكر معنى اللفظ في حالة الاضافة والا فالتركيب الاضافي ما
اسم لقسم من البدل فلا اشكال في العطف بهذا الاعتبار انما الاشكال باعتباره عطف
جزء الاسم على جزء الاسم ودفعه ان تقدير الكلام وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل
الاشتمال وبدل الغلط الا انه حذف جزء الاسم لا لسانه لا يعلم الذهن اليه سبحانه هل يجوز
حذف جزء الاسم او انه مستحدث فيما بين المصنفين لا اصل له في الكلام العربي والاظهر هو
الثاني ولا يخفى ان اضافة البدل الى غير المبدل منه لا دني ملابسة فالاولى ان يحمل الاضافة
في الاسامي الاربعة الى المبدل منه وذلك في بدل الكل وبدل الغلط ظاهر وفي بدل
البعض يمكن توجيهه بان المبدل منه يدل على كل بعض اجمالا فالبدل من بعض من مجمل فيه
منفصله فهذا بدل من بعض المبدل منه وفي بدل الاشتمال بان الاشتمال بمعنى المشتمل و
المبدل منه مشتمل على البدل اجمالا وبهذه الملابسة ابدل منه فالاول مدلوله مدلول الاول
الظاهر ما مدلوله مدلول الاول لان المقام مقام التعريف لا الحكم وليس ان تقدير موصوفا
اى شئ مدلوله مدلول الاول الاول بدل الكل وبالاول الثاني المبدل منه وقد تعارف
الاظهار في مقام تغاير المرادين والثاني مدلوله جزءه الاظهر ما مدلوله جزءه والثالث ما بينه

لا يحذف موصوف الجملة شرطا
فتقدير مستثنا وانما لم
يعمل فالاول مدلوله
مدلوله لان المراد
بالاول الاول

وبينه ملابسة ملتبسه بغيرهما اي بغير كونه كلا او جزء للاول كذا قيل ويحتمل ان يراد
ملابسه متلبسه بغير القسمين وهو الكون كلا او جزءا والمراد الملابسه الداعيه الى الابدال
فلا يرد جاءني زيد حماره فان الداعي الى الابدال ليس ملابسته بل كون المبدل منه غلطا
والملابسة الداعيه الى الابدال كون الاول مشتملا على الثاني على سبيل الاجمال مشوقا اليه
والرابع ان يقصد سوى نظائره بعض ترك ان بان تعالى والرابع يقصد اليه بعد ان
غلطت بغيره ولا يبعد ان يقصد يلزم ان يقصد اليه وقيل المقصود يكونه بان يقصد والحذف
فيها وبها اقل والظاهر بعد ان غلطت به او بالاول وكانه يعني وفي كون القصد الي
البدل بعد الغلط بالاول نظر لانه في سبق اللسان يكون القصد قبل الغلط الى البدل
تكلف وقال المراد القصد الى البدل من حيث انه بدل ولا يذهب عليك ان ما اشتهر
من ان المبدل منه بذكر يتوطئه لذكر البدل وتقريره في نفس السامع انما هو في غير بدل الغلط
وان الظاهر انه يجري بدل الغلط في الالفاظ كلها كالتاكيد اللفظي فقال قام جاء زيد وزيد
من في الدار تدارك سبق اللسان لا يحصل بتقسيم دون قسم وقد عرفت ان البدل الغلط اقساما
فيذكر ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين ويختار النكرتان عن عطف البيان عند من
التزم توافقه مع متبوعه والمختلفان عند من لم يجوز اختلاف عطف البيان ومتبوعه لكن
جوز تنكيرهما واذا كان نكرة بالرفع فكان تامة وقوله من معرفة صفة نكرا وبالنصب فكان
ناقصة وفيه ضمير الى البدل وقيده الرضي ببدل الكل فلا منع عن مررت بزيد حماره
اما الابدال الاخر فهي مع ضمير المبدل منه مخصصة لا محاله فالنعت واجب وقيل حسن
وعندي على هذا اذا لم يستعمل البدل النكره على زياده اما بحسب مفهومه او بعارض اضافه
نحو لم يرد الرجوع فهو اي او رجوع الى الخلف قال الرضي والجوع الى علي مثل بالناصية ناصية
كاذبة ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين وفي التسهيل لا يبدل مضمر من مضمر ولا مظهر من
مضمر وما توهم ذلك فيجب جعله توكيدا ونقل الرضي عن ابن مالك انه لم يجوز ابدال المظهر
عن مضمر وكانه ذكر في كتاب آخر ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل الا من الغايب
لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فابدال الظاهر عنهما يوجب ابدال الانقص مع

الجار مدلولي البدل والمبدل منه والبدل لكونه مقصودا بالنسبة لا يجوز ان يكون انقص
ولا يخفى ان عدّهم المضمر مطلقا اعرف المعارف يوجب ان لا يبدل من ضمير الغائب ايضا نحو
ضربته زيدا وخالف الاخفش فيه فجوّز مررت بي المسكين وعليك الكريم عطف البيان
تابع غير صفة اي غير دال على معنى في متبوعه مطلقا اي لعدم وصفه لغرض المعنى ولا خصوصا
فلا يجعل عطف بيان ما يحتمل كونه صفة ولا يصح ان يحمل الصفة على ما دل على ذات مبهم
باعتبار معنى هو المقصود لانه لا يصدق التعريف على النعت في هذا الرجل يوضح متبوعه
اي يكون الغرض منه ايضاح متبوعه فيخرج البدل لزعمهم انه لا يقصد ايضاحه لكونه في
حكم الطرح وفي كلام الزمخشري ما يشير من خصوص المادة مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
يريد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ولهذا الشعر قصة مشهورة وتمة مذكورة ما من كتاب
الا فيه مسطوره وفصله من البدل لفظا اشعر بان البدل منفصل عنه معنى كما يشهده
ترتيبهما الا ان اللفظ في التركيب يحتملهما في الاكثر ولا امارة في اللفظ تميز بينهما ويتوقف
التمييز بينهما على الاطلاع على قصد المتكلم الا في مثل انا ابن التارك البكري بشر اي في تركيب يمتنع
فيه وضع التابع موضع المتبوع لمانع لفظي اذ عطف البيان لا يستدعي كونه في حكم المتبوع
ووافقا موقعه بخلاف البدل ولو وضع بشر مكان البكري لصار التارك بشر وهو ممتنع
فلا اقل من ان يكون البدل الذي في حكم ضعيفا ومنه يا اخانا الحارث فان عطف بيان
ويمتنع ان يكون بدلا لامتناع دخول يا على المعرف باللام ويا غلام زيد فان زيدا اذا بني على الضم
فهو بدل واذا اعرب فهو عطف بيان لانه يمتنع وضع المعرب مكان المنادى كذا قال المص
وفيه بحث لانه اذا جاز يا زيد والحارث لم لم يجز يا زيد الحارث غايته ان لا يجب بناؤه
ويجب اعرابه باعراب كهذا المعطوف وفي التسهيل ان عطف البيان لا يكون على المضمر
ويجب مطابقته لمتبوعه في الافراد وضديه في التذكير والتأنيث وفي التعريف والتنكير خلافا
لمن الزم تعريفهما ولمن اجاز تخالفهما هذا آخر ما وفقني رب الارباب لشرحه من مباحث الاعراب
ويشرع الى رب السماء ان يهديني في شرح قسم المبني من الاسماء الى اوضح البيان واحكم البناء
ويمهلني لشكر نعمائه باحسن المحامد واجمل الثناء المبني الذي وقع في تقسيم الاسم الى

والمبنى والمبنى المطلق اللفظ الذي لا يستحق الاعراب اما العدم صلاحيته واما لعدم المقتضى
له وقد عرف المبنى الخاص بخاص آخر هو مبنى الاصل المستر بفعل الماضى والامر والحرف
ولا لمطلق المبنى كما وهم الرضى ولو سلم فليس كما وهم انه لو كان التعريف بالنسبة الى الا
من لا يعرف مهية المبنى المطلق لكان تعريف المبنى بالمبنى فهو تعريف بالنسبة الى من
لا يعرف مهية المبنى ولا يعرف الاسم المبنى لانه لو كان تعريفا بالنسبة الى من لا يعرف مهية
المبنى ايضا لكان تعريفا للاسم المبنى بالمطلق المجهول المحتاج الى التعليم لا يعرف
المبنى بالمبنى ولا فساد فيه نعم ليس هذا تعريفا لمطلق المبنى والا لكان تعريفا
بالاخص اذ فعل الماضى والامر والحرف مبنى سواء وقع مركبا او غير مركب ويمكن ان
يقال المراد بقوله او وقع غير مركب انه او وقع غير مركب تركيبا يتحقق معه العامل
ليدخل فيه بعض المركبات المبنية كعبد الله فان المضاف فيه مبنى مع تركيبه مع
الغير لانه بهذا التركيب لم يتحقق معه العامل كي يدخل فيه ثم يصح ان يكون هذا التعريف
لمطلق المبنى لان الفعل الماضى والامر والحروف داخلة فى غير المركب تركيبا يتحقق معه العامل
ولو لا جعل كلمة ما عبارة عن الاسم لكان تعريف الاسم المبنى به تعريفا بالاعم ما ناسب
اى اسم ناسب والا لا خل التعريف كما عرفت او ضبط اقسام المبنى فتامل ويخرج عن
الحروف والمعرف الاصوات لانها ليست بكلمات فضلا عن الاسماء وانما بحث عنها فى قسم
الاسم المبنى لمشاكلها بالاسم المبنى فتشكل عدها فيما بين تعداد اقسام هذا المبنى
فهو بين ان يكون فى ذكر الاصوات فى تعداد اقسام المبنى ونقال ذكره استطرادا وقل
قدم المناسبة فى هذا التعريف لكونه وجوديا واخر عدم التركيب لكونه عدميا وعكس
فى التعريف المعرب لان الامر فيه بالعكس ونحن نقول قدم التركيب لكونه مقتضى الاعراب
فى المعرب واخر عدم المناسبة لكونها دفع المانع والمقتضى اشرف من دفع المانع او
نقول عقد بحسب المعرب للاحوال العارضة له بحسب التركيب فالاهتمام به اهم وعقد
بحث المبنى لبيان اقسامه بحسب المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فهى هنا اهم مبنى
الاصل هو الفعل الماضى والامر والحروف والمراد المناسبة المعتبرة وضبط انواعها اضا حب

انما اما لتضمن الاسم معناه مثل اين او شبهه له كالمساب فانه يشبه الحروف في الاحتياج
الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع
موقعه كحذام او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب
المشابه للحروف في نحو ادعوك او اضافته اليه كالظرف المضاف الى اذ ولا يخفى ان
ان تضمن معنى مبني الاصل ليس في القوة مثل كون معناه معنى مبني الاصل بعينه فلا يستبعد
تبع كونه المناسبة في نزال وقوعه موقع انزل دون كونه بمعناه فالاولى جعل احد المناسبات
كونه متضمنا معنى مبني الاصل قسيم الاقسام للاستغناء عن اعتبار التضمن والوقوع معه
ولا يكفي للبناء وجود نوع المناسبة بل لا بد من اعتبار العرب هذه المناسبة في خصوص
الاسم ولهذا الا شيء المضاف الى الضمير فيتوقف معرفة المبني بهذا التعريف على معرفة
الاسماء التي اعتبر العرب فيها احدى تلك المناسبات وهذا بالعدد فليس بهذا التعريف
على معرفة الاسماء التي اعتبر العرب فيها احدى الفائدة المطلوبة بالتعريفات او وقع
غير مركب وقد عرفت معناه والقابه اللقب كفرس النبي بهذا الوزن وهو المعرب به
عن الشيء وليس المراد ما هو مصطلح هذا العلم من قسيم العلم والمراد القاب المبني بحذف
مضاف من اي القاب كيفيات او آخر المبني وهي حركات او آخر المبني وسكونها او القاب
احوال المبني ضم وفتح وكسر ووقف وحينئذ المراد بها المعاني المصدرية وهي مبادي
يشتق منها المضموم والمفتوح والمكسور والموقوف وليس القاب الحركات القابها
بخصوصها بل القاب المندرج هذه الامور تحته من مطلق الحركات اعرابية كانت
او بنائية في الاخر كانت او في غيره ولا يطلق على الحروف فلا يقال لا زيدان انه مبني على
الضم بل على الالف بخلاف القاب الاعراب فانها يطلق على الحروف ولا يطلق على غير
ما في الاخر كذا نقله الرضي عن المصنف الا انه خالفه وقال اطلاق الالقاب على الحروف
الاعرابية مجاز لتنزيلها منزلة الحركات فكذا اطلاق اللقب يصح على الحرف البنائي ومنه
قول المتقدمين ان يا زيدان مبني على الضم ولا رجلين مبني على الفتح فلا وجه لرد المصنف
اطلاقهم هذا فتبحه على المصنف ان القابه لا تنحصر في الضم والفتح والكسر بل منها الالف

والواو واليا هذا على طريقة البصريين واما الكوفيون فيسمون من الالقاب ولا يخصون
شيئا منها بشئ من القسمين وحكمه اى حكم المبنى ان لا يختلف آخره لاختلاف العوامل
متعلق بالنفى لا بالمنفى فلا يرد ان نفى المقيد يكون بنفى القيد مع بقاء الاصل نعم يتجه
ان اختلاف العوامل لا يصلح علة لعدم الاختلاف ودفعه بان اللام للوقت
وكان معنى ان يقيد الاختلاف باللفظ والتقديرى اذ المبنى يختلف آخره باختلاف
العوامل محلا ولا يخفى ان هذا حكم القسم الاول من المبنى فان ما وقع غير مركب حكمه ان
يختلف آخره وقت اختلاف العوامل وان هذا الحكم بمطلق المبنى انما يكون عند من
جعل ما لم يناسب مبنى الاصل مطلقا معربا ولا يخفى ايضا ان تقسيم المبنى يستحق التقدم
على بيان الحكم لانه من تتمة التعريف الا انه لما عرف الكلمات المبنى بهذا الحكم وعدل عن
تعريفهم لانه لا يصح تعريف الشئ بما هو من احكامه اراد ان ينبه على وجه العدول
عقيب التعريف فقال وحكمه وهذا عادته فى مواضع العدول عن تعريفاتهم وهى المضمرات
لا يخفى ان الاسم المبنى لا ينحصر فيما ذكره بل منه المنادى على تعريفاتهم والمبنى من اسم لا
لنفى الجنس وما وقع غير مركب فكان الحصر باعتباره فى التعداد والعمدة عن الذكر بالاعتماد
على الظهور واسماء الاشارة والموصولات وما الحق بها من ياتى اقسام ما من
واى وانه وكونه اى وانه فى بعض الاحيان معربا لا يوجب ان يقال وبعض الموصولات
واسماء الافعال وما الحق بها من بعض اقسام فعال او كلها والاصوات بالرفع اذ
ليس لاسم اسماء الاصوات والمركبات الاولى وبعض المركبات لانه بعلبك معرب
والكنايات وبعض الظروف انما قال وبعض الظروف لكون كثير منها معربا مستعملا
من الاعراب على ما قيل ولدخول بعض الثنى منها فى المركبات على ما يقول نحو يوم يوم وصباح
مساء والمراد ببعض الظروف هو وما الحق به من لا غير وليس غير وحسب وقبل وغيره مع
ما واذ وان او لم يذكر الملحقات فى مقام الحصر تنزيلا لها منزلة العدم لقلتها المضمر فيل
بنيت لمشابهة الحرف فى الحاجة الى قرينة التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقيل بنى لكونه
على لفظ حرف الخطاب والفصل والظاهر المضمرات كما فى اخواتها حيث تصدير البحث

باللفظ عدله في التقسيم منبها على انه شرع في هذا البحث ثم يأتي بتعريف مفرده بحذف
المعرف اختصارا فليكن هذا على ذكر منك ينفعك في جميع المباحث و بمثنا عن كل عادة
ولكن مثلها بفطانتك بان الاصلح بحاله ان يعد الاقسام بالمفردات فيتنبه بتعريف المفرد
في صدر البحث على الشروع فيه ما وضع لمتكلم مذهب النحاة انه موضوع لمفهوم المتكلم
ليستعمل في فرد منه بعينه اما كان والمحققون انه موضوع لكل متكلم نفسه الملحوظ للواضع
حين الوضع بواسطة مفهوم المتكلم فاللام في قوله وضع لمتكلم عندهم لام الغرض والتقدير
لافادة متكلم وفي مذهب المحققين صلة الوضع لكنه يحتاج الى اعتبار العموم في النكرة في
الاثبات وهو قليل في غير المبتدا و على اي تقدير فالمراد متكلم بعينه من حيث انه
متكلم وكذا المراد بقوله او مخاطب مخاطب بعينه اغنى عن ذكره استشهاد كون المضمر معرفة
لتحصيل التعريف ما صرح به تعريف التسهيل حيث قال المضمر ما وضع لمعين مسماه
مشعرا بتكلمه او خطابه او غيبته وبهذا اندفع اندفاعا بينا اعتراض التعريف بلفظ المتكلم
والمخاطب و استغنى عن اعتبار قيد في التعريف لا يذكره شيء وليس مما لوحظ مثل
متكلم يحكي نفسه و مخاطب يوجه اليه بخطاب او متكلم بنفس الموضوع او مخاطب به الى
غير ذلك مما هو من ثمرات الاضطراب ملأت به شروح ذلك الكتاب والله اعلم
بالصواب والمراد لكلمة ما بلا اختصاص بحروف الخطاب او غائب بعينه على طبق اخويه
يخرج به الاسماء الظاهرة النكرات وبقي الاسماء الظاهرة المعرفة اذ الاسماء الظاهرة
كلها غيب فقيده بقوله تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ∴ لاخراج الظواهر المعرفة
عن المعرفة بجملته لاخراج جميع الاسماء الظاهرة بحسب النصاب المقصور على الظواهر والتقدم
اللفظي ان يكون اللفظ المصرح بمرجع الضمير مذكورا مقدما حقيقة او رتبة والمعنوي ان
يكون الدال السابق حقيقة او رتبة على مدلول الضمير دلالة تضمنا او التزاما والحكمي
ان لا يسبق باحد السابقين مرجع لكن يأتي بعد الضمير لكنه يكون ما حقه عارضا لنكتة
بجعله في حكم المتقدم و تلك النكتة جعل مدلول الضمير معطا بحيا بذكره مبهما و
بعد سوق السامع ليكونه بلوغه اليه بعد سوق وطلب و انتظار كما هو كشأن العطاء في